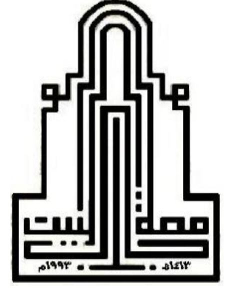


جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

# الدبلوماسية الكويتية ودورها في الأزمة اليمنية (2011-2016)

# Kuwaiti Diplomecy and its role in Yemeni crisis(2011-2016)

**إعداد**

**علي راشد اللميع**

**الرقم الجامعي (1520600045)**

**اشراف الدكتور**

**هاني أخو رشيدة**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

معهد بيت الحكمة

جامعة آل البيت الأردن

2017

# قرار لجنة المناقشة

**الدبلوماسية الكويتية ودورها في الأزمة اليمنية (2011-2016)**

**إعداد الطالب**

**علي راشد اللميع**

**الرقم الجامعي1520600045**

**المشرف**

**الدكتور هاني أخورشيدة**

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور هاني أخو ارشيدة، / رئيساً ------------

الأستاذ الدكتور صايل فلاح السرحان / عضواً ------------

الدكتور عبدالله العرقان /عضواً ------------

الدكتور بدر صيتان الماضي / ممتحناً خارجياً ------------

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية/ معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت

نوقشت هذه الرسالة وأوصي بإجازتها بتاريخ 20/ 7 / 2017م

الفصل الدراسي الصيفي 2016 /2017 م

# الإهـداء

إلى الحب الصادق والحنان المتدافق الذي يكفي العالم إلى من علمني صبرها الصبر إلى من كانت الجنة تحت أقدامها وكان نجاحي مرهوناً برضاها

" أمي الغالية"

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

" والدي الغالي "

" وفاءً وعرفاناً مني بالجميل"

# شكر وتقدير

الحمد الله والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد، أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان إلى الدكتور هاني أخورشيدة الذي اشرف على هذه الدراسة والذي لولا جهوده وتوجيهاته الثمينة لم أتمكن من إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

كما أشكر كل أعضاء الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة / جامعة آل البيت الذين كان لهم الفضل بعد الله في اناره طريق العلم امامنا، كما اتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني أو اسدى لي خدمة أو زودني بمعلومة.

الباحث

# فهرس المحتويات

**الدبلوماسية الكويتية ودورها في الأزمة اليمنية (2011-2016)**

**إعداد**

**علي راشد اللميع**

**المشرف**

**الدكتور هاني اخورشيدة**

**ملخص**

هدفت الدراسة إلى توضيح طبيعة الأزمة اليمنية وبيان الدبلوماسية الكويتية وأدواتها ومقومات القوة للدبلوماسية الكويتية، وبيان طبيعة وأبعاد دور الدبلوماسية الكويتية في حل الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016، وقد أنطلقت الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: هناك علاقة ارتباطية بين فاعلية الدبلوماسية الكويتية وبين قدرة أطراف الصراع على الوصول لحلول تساهم في حل الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016، وأستخدمت الدراسة منهج صنع القرار، ومنهج تحليل النظم السياسية في عرض موضوع الرسالة .

وقد خلصت الدراسة إلى أن التطورات العسكرية المتواصلة في اليمن والجمود السياسي تظهر أن مشاورات الكويت، كانت محطة لا تعوّض من حيث الظروف والعوامل التي توافرت لنجاحها، لكن لم يتم استغلالها على طاولة التفاوض بين الفرقاء في اليمن ، وأن دولة الكويت تؤيد الحل السلمي في اليمن بسبب الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الجمهورية اليمنية والتي بذل التحالف العربي جهوداً كبيرة لتلافيها والتخفيف من وطأتها من خلال تمكين المجتمع الدولي للتحالف والوكالات الدولية من إيصال مساعداتها إلى المناطق التي تسيطر عليها، وقد قامت الكويت ببذل جهود دبلوماسية حثيثة من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة في اليمن ، وتؤمن الكويت بأن أي مساعي لدعم اليمن وإخراجه من محنته لابد وأن تنطلق من خلال المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ،ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ،وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعم جهود المبعوث الدولي إلى اليمن ، وذلك من خلال استضافتها للمشاورات اليمنية لمدى ثلاثة أشهر وسخرت كل الإمكانات المتاحة لتمكينهم من التوصل إلى أتفاق سياسي وذلك إنطلاقاً من واجب دولة الكويت الإنساني وعلاقاتها مع اليمن .

وتوصي الدراسة بأهمية إدراك بلدان مجلس التعاون الخليجي ضرورة استمرار الدعم الخليجي للاستقرار في اليمن مادياً ومعنوياً لأن الأمن والاستقرار في اليمن سيكون له أثر مباشر على مستقبل أمن الخليج العربي، واستمرار جهود دولة الكويت واستثمار مقومات القوة لديها في دعم عملية السلام ومسار حل الأزمة بين القوى المتصارعة في اليمن.

**Kuwait and its Role in The Yemeni Diplomatic Crisis (2016-2011)**

**By**

**Ali Rashed Al'lame**

**supervision**

**Dr. Hani Akhorsheeda, Prof**

## Abstract

The study aimed at clarifying the nature of the Yemeni crisis, the statement of Kuwaiti diplomacy, its tools and the strengths of Kuwaiti diplomacy, and the nature and dimensions of the role of Kuwaiti diplomacy in solving the Yemeni crisis during the period 2011-2016. The study started from a basic hypothesis: The conflict over access to solutions contributes to solving the Yemeni crisis during the period 2011-2016. The study used the decision-making method and the methodology of analyzing the political systems in presenting the subject of the message.

The study concluded that the ongoing military developments in Yemen and the political stalemate showed that Kuwait's consultations were not a substitute for the circumstances and factors that were successful, but were not exploited at the negotiating table between the parties in Yemen and that the State of Kuwait supports the peaceful solution in Yemen because of the situation The Arab League has made great efforts to avoid and mitigate the crisis by enabling the international community of the coalition and international agencies to deliver their assistance to the areas under their control. Kuwait has made vigorous diplomatic efforts to bring about Considering that any efforts to support Yemen and bring it out of its ordeal should be launched through the Gulf Initiative and its executive mechanisms, the outcomes of the comprehensive national dialogue conference and the relevant Security Council resolutions, and supports the efforts of the international envoy to Yemen through Hosted the Yemeni consultations for a period of three months and made use of all available means to enable them to reach a political agreement based on the duty of the State of Kuwait and its relations with Yemen.

The study recommends the importance of the Gulf Cooperation Council countries' understanding of the necessity of continuing the Gulf support for stability in Yemen materially and morally because security and stability in Yemen will have a direct impact on the future of the security of the Arabian Gulf, the continued efforts of Kuwait and the investment of its strengths in supporting the peace process and the path of resolving the crisis between the conflicting forces In Yemen.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للدراسة

## المقدمة:

شهدت دولة اليمن منذ إنطلاق الثورة في فبراير 2011 تطورات بالغة الأهمية طالت مختلف جوانب الواقع اليمني، حيث برزت ملامح الأزمة اليمنية والتي تركت بصماتها على مختلف جوانب الحياة في المجتمع اليمني، بالإضافة إلى تأثيراتها الإقليمية والدولية نتيجة لفشل مختلف القوى اليمنية في بناء دولة مؤسسات حديثة والتدخلات الخارجية في الشؤون اليمنية مما ترتب عليه حدوث صراع بين القوى اليمنية والذي كان من نتائجه قيام الحوثيون في 21 سبتمبر2014 بالسيطرة على العاصمة صنعاء بمساعدة من قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة اليمنية المرتبطة بالرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح"، وفي ضوء التطورات التي شهدتها وتشهدها اليمن سعت الأمم المتحدة بجهودها إلى وقف القتال بين الأطراف المتنازعة في اليمن، إذ أشارت الأمم المتحدة إلى أن الأطراف المتحاربة قد وافقت على وقف القتال وبدء محادثات جديدة بين الحكومة اليمنية والحوثيين في الكويت وقد بدأت هذه الهدنة في 10 نيسان 2016 على أمل إنهاء القتال الدائر في البلاد لأكثر من عام وبدء المفاوضات في الكويت.

وقد قام كل من طرفي النزاع (الحكومة الشرعية في اليمن وتحالف الحوثيين مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح) بإرسال وفدين إلى الكويت بغرض بدء المفاوضات برعاية الأمم المتحدة، إلاّ أن وفد الحوثيون والرئيس اليمني السابق "علي عبدالله صالح" تأخر عن الحضور ثلاثة أيام بحجة عدم الالتزام بالهدنة على الرغم أن تقرير لجنة الرقابة على وقف إطلاق النار

أدانت الحوثيون وقوات الحرس الجمهوري لعدم الإلتزام بوقف إطلاق النار، وتعاقبت جلسات الحوار دون التوصل إلى أي اتفاق نتيجة تمسك الجانب الحكومي بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2216 بحسب التسلسل المعلن قابلة رفض جماعة الحوثيون صالح وطلب تعديل ترتيب النقاط الخمس الواردة في قرار مجلس الأمن والبدء بإجراء التعديلات السياسية قبل الانسحاب من المدن وتسليم السلاح للدولة. وأصّر الحوثيين على عدم التوقيع على أي تفاهمات إلا بعد وقف الغارات الجوية لقوات التحالف الذي تقوده السعودية وتثبيت الوقف الشامل لإطلاق النار .

ونتيجة لما تتمتع به دولة الكويت من مكانة سياسية في منطقة الخليج، بالإضافة إلى الإمكانيات الدبلوماسية الكبيرة التي ساهمت في لعب الكويت دور مؤثر في إطار المساعي الدولية لإيجاد حلول للأزمة اليمنية، حيث تؤكد دولة الكويت أن أي مساعي لدعم اليمن وإخراجه من محنته لابد وأن تنطلق من خلال المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. من هنا تسعى الدراسة للوقوف على فاعلية الدبلوماسية الكويتية ودورها لإيجاد مخرج للصراع السياسي في اليمن وتقريب وجهات النظر بين طرفي الصراع خلال الفترة 2011–2016.

## أولاً: أهمية الدراسة:

جاءت فكرة هذه الدراسة من أهميتها التي تبرز من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية:

### أ. الأهمية العلمية :

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في محاولتها تقديم دراسة علمية منهجية للباحثين والمهتمين والدارسين والمكتبات، حول الدبلوماسية الكويتية ودورها في إدارة الأزمة اليمنية خلال الفترة

(2011– 2016)، حيث لا توجد دراسات سابقة متخصصة في هذا الموضوع، لذا يمكن أن تشكل هذه الدراسة نواة لدراسات لاحقة في هذا المجال.

### ب. الأهمية العملية :

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على دور الدبلوماسية الكويتية في الوساطة بين أطراف الصراع في اليمن ، وإبراز دور الوسيط الكويتي في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء اليمنيين في النزاع اليمني ، ومحاولتها تحليل الجهود الدبلوماسية الكويتية في إدارة الأزمة اليمنية .

## ثانياً : أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح أبعاد الأزمة اليمنية وتطورها وتداعياتها.
2. بيان الدبلوماسية الكويتية وأدواتها ومقومات القوة للدبلوماسية الكويتية .
3. بيان طبيعة وأبعاد دور الدبلوماسية الكويتية في حل الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011–2016.
4. بيان مواقف أطراف النزاع في اليمن من المفاوضات اليمنية في الكويت ودورها في حل الأزمة اليمنية.

## ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تبذل الكويت كلّ ما تستطيع من أجل تمكين اليمنيين من الوصول إلى مخارج للأزمة اليمنية، فالصراع بين الأطراف اليمنية المشاركة في مباحثات الكويت، كان مستمراً منذ فترة

طويلة، وقد ساهمت العديد من العوامل الداخلية والخارجية في تعميقه، حيث أن لكلا طرفي النزاع أهداف محددة من المفاوضات مما كان له تأثير واضح على سير المفاوضات ونجاحها في الكويت، وفي ضوء ذلك فإن الدراسة تحاول معالجة الإشكالية التالية: ما الأدوار التي قامت بها الدبلوماسية الكويتية لنجاح المفاوضات اليمنية في الكويت؟

**أسئلة الدراسة:**

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما مستوى تأثير الدبلوماسية الكويتية في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة في اليمن خلال الفترة 2011-2016؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أهم مراحل تطور الأزمة اليمنية والمواقف الإقليمية والدولية؟
2. ما طبيعة الدبلوماسية الكويتية وأدواتها ومقومات القوة للدبلوماسية الكويتية؟
3. ما أبعاد دور الدبلوماسية الكويتية في حل الأزمة اليمنية؟
4. ما مواقف أطراف النزاع في اليمن من المفاوضات اليمنية في الكويت ودورها في حل الأزمة اليمنية؟

## رابعاً: فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها:

هناك علاقة ارتباطية بين فاعلية الدبلوماسية الكويتية وبين قدرة أطراف الصراع على الوصول لحلول تساهم في حل الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016.

## خامساً: حدود الدراسة:

**الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على دولتي الكويت واليمن .

**الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية2011-2016 وهي الفترة التي شهدت بداية ظهور الأزمة اليمنية وتطورها، وارتبط ذلك بالجهود الدبلوماسية الكويتية لحل الأزمة.

## سادساً: المفاهيم والمتغيرات الأساسية في الدراسة:

**الدبلوماسية:**

**إصطلاحاً:** تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف إستمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو إقناعي وأخلاقي وغير أخلاقي. وتُعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردود فعل محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية.

**إجرائياً:** وتشير إلى الجهود الدبلوماسية الكويتية في التعامل مع الأزمة اليمنية من خلال تعزيز جهود المفاوضات وتقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع في اليمن .

**الأزمة:**

**إصطلاحاً:** تعني وصول عناصر الصراع في علاقة ما لمرحلة معينة تهدد بحدوث تحول في العلاقة، كالتحول من الحرب إلى السلم أو التصدع في العلاقات بين المنظمات (العمراوي، 1993 :26)

**إجرائياً:** تعرف الأزمة اليمنية إجرائياً على أنها أزمة سياسية معقدة التركيب والمتداخلة الأطراف والتي تتكون من شقين داخلي وخارجي؛ يتمثل الشق الأول بالصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التي لا تملك أي مشروع وطني مشترك حتى بالحد الأدنى، وغياب المكوّن السياسي المنظم الحامل للمشروع الوطني ساعد إلى حدٍ كبير في حدة الصراع في ظل نظام المحاصصة والفساد والمحسوبية والإدارة السيئة، واستمرار غياب هذا المشروع يجعل بكل تأكيد حل الأزمة أكثر تعقيداً وتحقيق الاستقرار الدائم أمراً مستحيلاً. ويتجسد الثاني بالتناقضات والصراعات الإقليمية وخاصة بين السعودية وإيران اللتان تتنافسان على الدور الإقليمي والسعي نحو بسط إستراتجياتها في ظل المعطيات والمستجدات الدولية وإزدياد التحديات الأمنية بشكل غير مسبوق في المنطقة العربية في ظروف عملية الإنتقال التدريجي إلى النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب.

**الدبلوماسية الكويتية:**

ويشير إلى الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها دولة الكويت بهدف تقريب وجهات النظر بين الفرقاء اليمنيين للوصول إلى حل للأزمة اليمنية.

## سابعاً: الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

**دراسة الحربي، نداء نجا (2016)**، بعنوان: مستقبل أمن الخليج العربي في ضوء الصراع السياسي في اليمن. هدفت الدراسة إلى تقديم تصور واقعي عن الأزمة اليمنية منذ عام 2011 وحتى العام 2015. والوقوف على طبيعة الدور الخليجي في التعامل مع الصراع في اليمن.

والوقوف على طبيعة العلاقة المستقبلية بين الإستقرار في اليمن وأمن دول مجلس التعاون الخليجي وما هي السيناريوهات المتوقعة لهذه العلاقة، وتعتمد الدراسة على إستخدام المنهج الوصفي لتوضيح الدور الخليجي من الناحية الأمنية والاقتصادية والديمغرافية في الحفاظ على وحدة واستقرار اليمن وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تشكل منطقة الخليج أهمية إستراتيجية سواء تعلق ذلك بالممرات أو الموارد وكلاهما يمثل محوراً من محاور الصراع الذي يشهده العالم خاصة بين القوى الكبرى، سعياً وراء النفوذ والقوة، ولم تكن لتثار هذه القضايا في جانبيها إلا عقب الحرب الثانية بعد إكتشاف البترول فيها.

**دراسة ماجد المذحجي، أسيل سيد أحمد، فارع المسلمي، (2015)**، بعنوان: أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، هدفت الدراسة لبيان دور الفاعلين الإقليميين المتحول في اليمن لإستشراق وتعزيز فرص السلام في اليمن، وقد تم استخدام المنهج التحليلي لعرض موضوع الدراسة، وأشارت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية أطلقت حملة عسكرية بمشاركة دولية تحت مسمى عملية عاصفة الحزم في 26 آذار 2015 ضد جماعة الحوثيين (جماعة دينية سياسية مسلحة تنتمي للمذهب الزيدي/ الشيعي اليمني) والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح في اليمن، لقد نتج عن هذه العمليات العسكرية ظهور دور جديد للفاعلين الإقليميين قاد إلى أقلمة غير مسبوقة للصراع في اليمن. وخلصت الدراسة إلى أن هذا الدور الإقليمي النشط في اليمن وإن لم يكن جديداً، لكن تصاعده وتحولاته الأخيرة من قبل السعودية وإيران وسلطنة عُمان يستدعي بالضرورة تحليلاً له، يضع بالاعتبار الأدوار الجديدة والمستحدثة للدول الإقليمية في الأزمة اليمنية، وأسباب تحول سياساتها، والأثر الذي تتركه على التحركات في اليمن.

**دراسة السلطان (2012)**، بعنوان: "الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الكويتية عربياً وإسلامياً"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نماذج الوساطة التي مارستها الكويت على الساحة العربية الإسلامية ومدى تأثيرها على مكانة دولة الكويت منذ استقلالها، وكذلك عرض أهم المراحل التاريخية التي مرت على السياسة الخارجية لدولة الكويت، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: تبني الكويت كثيراً من العلاقات الدولية لجميع الدول العالمية والعربية والإسلامية بعلاقات دبلوماسية ومحايدة، وذلك نتيجة لضعف القدرات للدفاع عن نفسها بالمقارنة بما تمتلكه الدول المجاورة. وبالرغم من إتباع دولة الكويت سياسة الحياد على المستوى الدولي، وكذلك تضامنها مع الدول العربية والإسلامية، إلا أنه عندما قامت الحرب العراقية الإيرانية فإن الكويت أعلنت الحياد ولكن للكويت رأي آخر وهو الوقوف بجانب العراق على الرغم من إعلانها الحياد في الحرب.

**دراسة مرزوق (2002)**، بعنوان: "المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية، (دراسة حالة)، الغزو العراقي لدولة الكويت، من خلال الوثائق الكويتية". تناولت هذه الدراسة موضوع المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية (دراسة حالة) الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية، هادفة إلى تحديد طبيعة السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق خلال الفترة (1961–1990)، ومدى أثر عامل الغزو العراقي لدولة الكويت على سياسة الكويت الخارجية، بإفتراض عدة فرضيات في المقدمة وباستخدام منهاج البحث العلمي للوصول إلى نتائج من خلال هذه الدراسة. وتم من خلال الدراسة إستعراض الموروث التاريخي لسياسة الكويت الخارجية تجاه العراق من عام (1961–1990) إلى فترة الإحتلال العراقي لدولة الكويت. وتم دراسة المرتكزات والثوابت للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق خلال الفترة (1990–2001) بعد تحرير دولة الكويت. كما تناولت هذه الدراسة موضوع الغزو لدولة الكويت وأثره على سياسة

الكويت الخارجية وعلى العلاقات العربية –العربية، والمتغير الذي طرأ على سياسة الكويت الخارجية قبل الغزو العراقي لدولة الكويت وبعد تحرير دولة الكويت، وأثر هذا المتغير على سياسة الكويت الخارجية.

**دراسة كاتزمان (Katzman, 2011)**، بعنوان: " الكويت: الأمن، إعادة التشكيل، وسياسة الولايات المتحدة"، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الكويت للتعامل مع الأزمات التي واجهت منطقة الخليج العربي، وبالأخص الجهود التي بذلتها للقضاء على التهديدات التي فرضت عبر العراق ومن ثم تحقيق الاستقرار في المنطقة. وبسبب توطيد العلاقات بين الأمم المتحدة والكويت، فقد زاد ذلك من قربها من جهود الأمم المتحدة للمحافظة على العلاقة العراقية الإيرانية. كما أشارت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار الحكومي في الكويت قد يعمل على إعاقة جهود الأمم المتحدة في استخدام الكويت كحجر زاوية في منطقة الخليج، كما تشهد العلاقات الكويتية مسألة من عدم الاستقرار مع الحكومة العراقية، وذلك بسبب القضايا الإقليمية والاقتصادية والسياسية البالغة بينهما منذ غزو العراق للكويت عام 1990.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها من الدراسات الحديثة التي تبحث في موضوع دور الدبلوماسية الكويتية في المفاوضات بين أطراف الصراع في اليمن خلال الفترة 2011–2016، حيث أن أي من الدراسات السابقة لم تتناول موضوع الدراسة الحالية.

## ثامناً: مناهج الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على المناهج التالية في تغطية موضوع الدراسة :

**منهج صنع القرار:** أن عملية تحويل المكاسب والمدخلات السياسية إلى مخرجات وإجراءات، تسمى عملية صنع القرار السياسي، وتتم هذه العملية من قبل صانعي القرار، إلا أنها تخضع لتأثيرات المؤسسات الاجتماعية أفراداً وجماعات. وحسب رؤية المفكرين السياسيين، فإن صناعة القرار هذه تتم في دوائر عدّها داوشا Dawisha ثلاثاً وهي؛ دائرة صنع القرار الرئيسة ودائرة النخبة الحاكمة ودائرة النخبة السياسية. وقد اعتمد هؤلاء المفكرون على معياري القوّة والتأثير التي يمتلكها صاحب القرار، وعلى نسبة ودرجة استخدامهم لهذا التأثير. وتتكون الدائرة الأولى من رئيس الدولة ومن حوله، أما الدائرة الثانية فتضم رئيس الوزراء ومجلس الوزراء وكبار رجالات المؤسسة العسكرية، أما الدائرة الثالثة فتضم الأحزاب السياسية والبرلمان (A.I. Dawisha, 1977:62). واستخدام هذا المنهج في تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية تجاه الأزمة اليمنية.

**منهج تحليل النظم السياسية:** ومن أبرز رواده دافيد ايستون الذي ركّز في تحليلاته النظمية على الجانب المتعلق بمقدرة النظم السياسية على الاستجابة لضغوط البيئة ومؤثراتها، وهذه الضغوط التي يُطلق عليها مطالب أو حاجات (Demands) قد تنبع من البيئة الخارجية للنظام، كما قد تنبثق من داخل النظام نفسه، وتتوقف طبيعة القرارات والسياسات التي يتوصل إليها النظام في مجال إستجابته لتلك الضغوط والمطالب على القدر المتاح له من الإمكانات والموارد المساندة ((Supports واستخدام هذا المنهج في تحليل طبيعة الأزمة اليمنية وتطوراتها خلال الفترة 2011-2016.

# الفصل الثاني

## الأزمة اليمنية تطورها وتداعياتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

شكّلت الثورة اليمنية تهديداً واضحاً للأمن في منطقة الخليج العربي وذلك في ضوء علاقة اليمن بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على تفاعلات بينية ألقت بظلالها على مجمل الحراك السياسي والأمني لتلك العلاقة، وقد أتسمت تلك التفاعلات بالتجاذب الإيجابي حيناً والسلبي حيناً آخر، غير أن هذه العلاقة برغم ثوابتها وتغيراتها وتفاعلاتها، فالإرتباط العضوي بين اليمن ودول الخليج العربي ينعكس بشكل مباشر على الواقع الأمني لليمن ودول الخليج العربي, لذا جاءت المواقف الخليجية والسعودية من الثورة فركزت على حلها سلمياً لتجنب إنتشار الفوضى في منطقة الخليج العربي, وعليه سيتم من خلال هذا الفصل استخدام المنهج التحليلي لمعالجة التساؤل التالي: ما طبيعة الأزمة اليمنية وتداعياتها على الدول الخليجية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأزمة اليمنية (طبيعتها ومراحل تطورها).

المبحث الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من الازمة اليمنية

## المبحث الأول: الأزمة اليمنية (طبيعتها ومراحل تطورها):

شهدت الجمهورية اليمنية منذ إنطلاق الثورة المعاصرة في شباط 2011 تطورات بالغة الأهمية كان لها تأثير على الدولة اليمنية، حيث برزت ملامح الأزمة وتركت بصماتها على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وللوقوف على طبيعتها ومراحل تطورها، وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول يتناول مرحلة انطلاق الثورة اليمنية وتطوراتها خلال الفترة (2011–2013)، بينما يتطرق المطلب الثاني مرحلة انتقال اليمن من الثورة إلى الأزمة.

سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الثورة اليمنية وتطوراتها خلال الفترة (2011–2013).

المطلب الثاني: إنتقال اليمن من الثورة إلى الأزمة.

### المطلب الأول: الثورة اليمنية وتطوراتها خلال الفترة (2011–2013):

بدأت المظاهرات في اليمن بتاريخ 15 كانون الثاني من العام 2011، والتي تم تسميتها بعد ذلك "ثورة 11 شباط 2011 وهو اليوم الذي أُعلن فيه سقوط الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك، والثورة اليمنية هي مجموعة الأحداث وما تبعها من تطورات التي شهدتها اليمن في عام 2011 والتي كانت تطالب بالحرية والعدالة والمساواة وقد بدأت سلمية عن طريق الاعتصامات والاحتجاجات، وقد نجحت الثورة في إسقاط حكم الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح، وبدأت المرحلة الإنتقالية في اليمن كمحاولة البناء للدول الحديثة المستقرة (الخطاري، 2015).

**أولاً: الأسباب الرئيسية لإنطلاق الثورة اليمنية:**

قامت مظاهرات شعبية في اليمن على غرار الثورة التونسية وزادت حدتها بعد ثورة 25 يناير المصرية، حيث خرج المتظاهرون للتنديد بالبطالة والفساد الحكومي وعدد من التعديلات الدستورية التي كان ينويها الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح، ويمكن تلخيص أهم الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى إنطلاق الثورة اليمنية بالآتي:

**1. الأسباب الداخلية:**

هدفت الثورة اليمنية في عام 2011 الى التحرر من الإستبداد ومخلفاته وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والإمتيازات بين الطبقات، وبناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها، ورفع مستوى الشعب إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وإنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف، ويمكن تلخيص أهم الأسباب الداخلية التي أدت إلى قيام الثورة اليمنية فيما يلي:

أ. **هيمنة الرئيس علي عبد الله صالح على السلطة والحروب التي شهدتها اليمن** : حيث طالبت الثورة بالإصلاح السياسي والدستوري وتحقيق الديمقراطية. بالإضافة إلى تشبث الحزب الحاكم بالسلطة فالرئيس الأسبق علي عبد الله صالح يحكم البلاد منذ عام 1978م، وتمثل ذلك بقيام الرئيس اليمني السابق"علي عبد الله صالح" بإقصاء كثير من القوى السياسية والإنفراد الكامل بالسلطة من خلال سلسلة من الإجراءات وعمليات التزوير للانتخابات التي كانت تجري في اليمن ومحاولة توريث الابن، حيث أنتهت انتخابات عام (1993) بحرب عام (1994)، وكانت نتيجتها إقصاء الحزب الإشتراكي الشريك في قيام دولة اليمن الموحدة، كما أن انتخابات عام 1997 أقصت حزب الإصلاح، كما شهدت

اليمن العديد من الحروب خلال الفترة (2004–2010)، ونتيجة لذلك وصلت البلاد إلى حالة من التأزيم السياسي وكبت الحريات نتيجة لسياسات الرئيس اليمني الأسبق علي عبد الله صالح (الخطاري، 2015).

ب. **الأوضاع الاقتصادية المتردية والاجتماعية:** حيث يعاني الشعب اليمني من مشاكل اقتصادية تتعلق بالناتج المحلي الإجمالي وحجم المديونية وإرتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر، حيث أشارت تقارير الأمم المتحدة فيما يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن لعام 2010 إلى أن (31.5%) من سكان اليمن يفتقرون إلى "الأمن الغذائي"، وأن الذين يعانون من "نقص غذائي حاد" هم نسبة لا يستهان بها، حيث بلغت نسبتهم (12%)، بينما يعيش نحو ما نسبته (40%) من سكان البلاد البالغ عددهم (25) مليون شخص تحت خط الفقر، أي أقل من دولارين في اليوم الواحد، مما أدى ذلك إلى خروج اليمنيين في 11 شباط 2011 بالمطالبة بالحياة الكريمة (تقارير الأمم المتحدة، 2012).

ج. **إنتشار الفساد:** يعاني اليمن من إنتشار الفساد بشكل كبير وينتشر في معظم مرافق الدولة، حيث جاءت اليمن، وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام (2011) المعني بالفساد، في المرتبة (164) من الـ(182 دولة) التي ينتشر بها الفساد، وهنا يشير إلى أن اليمن ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم، وحصلت على (19) درجة فقط من (100) درجة في مؤشر "مدركات الفساد" للعام 2014. وبحسب المنظمة، فقد أحتلت اليمن المرتبة (161) عالمياً من حيث تدني مستوى الدرجات التي حصلت عليها وفقاً للمؤشر الذي يقيس مستويات النزاهة سنوياً في مختلف دول العالم، وكلما إقتربت الدرجة من الصفر، كلما دل ذلك على

أن تلك الدولة أكثر فساداً، وكلما إقتربت من (100) كلما عكس ذلك زيادة نزاهتها وتراجع نسبة الفساد بها(تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2015).

**2. الأسباب الخارجية:**

أنعكس تأثير الثورات التي شهدتها تونس ومصر على مجمل الدول العربية ومنها اليمن، حيث تتمثل الأسباب الخارجية لحدوث الأزمة اليمنية بإندلاع الثورة الشعبية في تونس بتاريخ 18 كانون الأول عام 2010 إحتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً مع المواطن التونسي محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه. واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر، أي في 14 كانون الثاني 2011، الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة (23) سنة بقبضةٍ حديدية، تبع ذلك اندلاع ثورة 25 كانون الأول في مصر والتي تأثرت بالثورة الشعبية التونسية. وأستطاعت ثورة 11 شباط 2011 إسقاط رأس أقوى الأنظمة العربية والمتمثل بالرئيس الأسبق حسني مبارك خلال (18) يوماً من إندلاعها (الاهنومي، 2012).

ومع إندلاع الاحتجاجات المطالبة برحيل الرئيس اليمني الأسبق "علي عبد الله صالح" في عام 2011، والتي شاركت فيها أحزاب المعارضة المنضوية في إطار تكتل "اللقاء المشترك"، خرجت مسيرات ومظاهرات غاضبة في أكثر من (17) محافظة يمنية، وقد تعاملت قوات الأمن وقوات الحرس الجمهوري بعنف معها، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى تجاوز عددهم (500) قتيل، بالإضافة إلى آلاف الجرحى الذين أصيب معظمهم بعاهات وإعاقات دائمة، ومن أهم الأحداث التي شهدتها اليمن في عام 2011، محاولة الإغتيال التي تعرض لها الرئيس علي عبد الله صالح في 3 حزيران 2011، ورغم أن الإتهام لم يوجه رسمياً لجهة معينة، فإن الرئيس السابق

علي عبد الله صالح والمسؤولين الموالين له أشاروا بأصابع الإتهام إلى خصومه في الجيش المنشق ورجال القبائل الذين كانوا متحالفين معه خلال العقود الماضية.

إمتازت الحالة اليمنية عن الحالتين التونسية والمصرية بوجود ساحتين في العاصمة اليمنية صنعاء، إحداهما يعتصم بها المحتجون المطالبون بإسقاط النظام، والأخرى يستخدمها أنصار النظام لإظهار تأييدهم ودعمهم لنظام صالح (الجزيرة نت، 2011). ورغم أن أعداد المحتجين كانت تفوق أعداد المؤيدين، إلا أن نظام صالح نجح في تجميع عشرات آلاف اليمنيين المؤيدين للنظام والداعمين له والداعين إلى وقف الإحتجاجات والإلتفاف حول مبادرات صالح الداعية إلى الوحدة، وإنقاذ اليمن من فتنةٍ أو حرب أهلية، ولعل البعض شاركوا في هذه التظاهرات طمعاً في إغراءات مالية(مجلة المستقبل العربي، 2011 :150)، ومما يجدر ذكره أن أنصار صالح كانوا يتجمعون فقط أيام الجُمع وفي ميدان التحرير في صنعاء، في حين أن المحتجين كانوا يتظاهرون معظم أيام الأسبوع وفي مختلف المحافظات، والمدن اليمنية، وبأعداد مليونية أحياناً.

سعى النظام اليمني السابق إلى إفشال التحركات الإحتجاجية، فاستخدم وسائل التشويه والتشهير بالمحتجين وقياداتهم الميدانية، وأتهمهم بالمحتالين واللصوص كما هو الحال في معظم الدول العربية، كما أستخدم قوات أمنه الموالية في قمع المظاهرات والإحتجاجات، وسلّط أنصاره المسلحين بالخناجر والعصي للإعتداء على المحتجين، بهدف تفريقهم، وفض اعتصاماتهم، وإفشال احتجاجاتهم، حيث أشارت معظم الروايات إلى أن "المؤيدين للنظام يرتدون ملابس مدنية تصدروا إجراءات القمع، مستخدمين العصي والهراوات والسكاكين، والمسدسات لتفريق التظاهرت" ، ووقعت العديد من الصدامات التي أسفرت عن آلاف الإصابات والعديد من الوفيات، وتعمد النظام السابق

إفساح المجال أمام أنصاره المسلحين للتنكيل بالمحتجين الذين أكدوا مراراً وتكراراً أن ثورتهم سلمية، رافضين الإنجرار لحرب أهلية. (المجموعة الدولية للأزمات، 2011 :150)

**ثانياً: تطور مجريات أحداث الثورة اليمنية (2011-2013):**

في ظل المتغيرات الداخلية التي شهدتها الجمهورية اليمنية منذ عام 2011، قام مجلس التعاون الخليجي في 3 نيسان 2011 بطرح مبادرة للتهدئة في اليمن "المبادرة الخليجية"، وبمقتضى تلك المبادرة تم المطالبة من الرئيس اليمني الأسبق "علي صالح" بالتنازل عن السلطة مقابل منحه الحصانة ضد الملاحقات القضائية، بالرغم من رفض الثوار المبادرة، لكن قوى المعارضة السياسية المتمثلة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك قبلت بها، إلا أن الرئيس علي عبد الله صالح أخذ بالمماطلة في توقيع الإتفاقية، وأمام الضغط الخليجي تم الإعلان في أوائل أيار 2011 عن قبول الرئيس "صالح" المبادرة والتوقيع عليها، إلا أنه تراجع مرة أخرى مبرراً ذلك بأن الاتفاق لا يحتاج إلى توقيعه، فإتهمته المعارضة بسوء النية، وإندلعت على أثره أعمال العنف من جديد في البلاد، وفي 22 أيار 2011 حاصر أنصار صالح مبنى سفارة الإمارات العربية المتحدة في صنعاء وبعثة الأمم المتحدة، فنقلتهم الحكومة بطائرات هليكوبتر إلى القصر الرئاسي ( the New York Times,2011).

وعلى أثر موافقة مجلس النواب اليمني على منح الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وعائلته الحصانة في 21 تشرين الثاني 2011، وقد وقّع الرئيس اليمني السابق علي صالح بعدها بيومين على المبادرة، والتي بمقتضاها يتم نقل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في غضون (30) يوماً، على أن تقام إنتخابات رئاسية توافقية يكون فيها عبد ربه منصور هادي مرشحاً توافقياً. وأن تنازل الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة يمكنه من الإعتزال عن العمل

السياسي تحت حماية الحصانة الممنوحة له وفق المبادرة الخليجية، بل واحتفظ بمنصبه كرئيس لحزب المؤتمر الشعبي العام، وبقي أبناءه وأقاربه على رأس العديد من الأجهزة الأمنية في البلاد.

وقد أدى الرئيس هادي منصور اليمين الدستوري أمام البرلمان اليمني في 25 شباط 2012، كرئيس لليمن لمدة حددت لعامين فقط، وهما عامي المرحلة الإنتقالية وفق المبادرة الخليجية، وخاض هادي منصور الانتخابات الرئاسية منفرداً، حيث أعتبر مرشحاً توافقياً دعمه حزب المؤتمر الشعبي العام وتحالف اللقاء المشترك المعارض، وقد شارك (65%) ممن لهم حق التصويت في الإنتخابات، التي شهدت استمارات تصويت لا تضم أحداً إلى جانب هادي منصور، فكان انتخابه أشبه بالتزكية، أو بعملية إستفتاء على إنتقال السلطة من الرئيس السابق علي صالح إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي (Yemen's GCC Initiative,2011).

ووفقاً للإتفاقية الخليجية، وبإشرافٍ من مجلس الأمن، كانت مهام منصور هادي في المرحلة الإنتقالية تتمثل بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ومعالجة مسائل العدالة الانتقالية، وإجراء حوار وطني شامل، والإعداد لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية جديدة في عام 2014. وبعد عدة تأجيلات، تم عقد الجلسة الأولى للحوار الوطني بتاريخ 18 آذار 2013، برئاسة عبد ربه هادي نفسه، وعضوية (565) عضواً من القوى السياسية المختلفة، نصفهم كان من الجنوب و30% من النساء و20% من الشباب. وعقدت الجلسة الختامية للحوار الوطني في 25 نيسان 2014، الذي إنبثق عنها وثيقة الحوار الوطني الشامل التي أحتوت على عدة فصول تتناول القضايا العالقة محل الخلاف في اليمن، كان أهمها قضية الجنوب، وقضية صعده، والمصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية، وبناء الدولة، والحكم الرشيد، وأسس بناء الجيش والأمن ودورهما، واستقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، والتنمية الشاملة والمتكاملة

والمستدامة. وقد أفضى الحوار بإعمال النظام الفيدرالي في اليمن، ومن ثم تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم (نعمان, 2014).

ومع تشكيل حكومة الوفاق الوطني في عام 2012 مناصفة طبقاً للمدة الزمنية المقررة لها وفق المبادرة الخليجية، فقد أقر "محمد سالم" رئيس مجلس الوزراء اليمني الجديد، مشروع البرنامج العام لحكومة الوفاق المقرر تقديمه إلى مجلس النواب، وأنطلق مشروع برنامج عمل الحكومة من الدستور والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ووضع على رأس أولوياته استعادة الاستقرار السياسي والأمني (سلامة،2012 : 38).

وعند تولي الرئيس اليمني عبد ربه هادي الرئاسة في 25 فبراير 2012، عمل على إقالة اللواء محمد صالح الأحمر، الأخ غير الشقيق للرئيس السابق وقائد القوات الجوية والدفاع الجوي، وأقال اللواء محمدعلي محسن الأحمر( من أقارب صالح)، الذي كان يشغل مدير مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس العمليات الحربية في قوات الحرس الجمهوري، كما أنه أجرى تغييرات جوهرية في بنية المؤسسة الرئاسية والأمنية والعسكرية مطيحاً بكبار معاوني الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، ومع نهاية عام 2012 تمكن الرئيس عبد ربه هادي من اقتلاع أغلب مراكز القوى في النظام السابق، والتي تركزت قوتها في المؤسسات العسكرية، والأمنية، والاستخباراتية، والداخلية، ومؤسسات الاقتصاد، حيث تم إصدار قرارات متتالية أطاحت بهم وبمواقعهم تدريجياً من هذه المؤسسات، وفي 11 أيلول 2012، أُصدر مجموعة من القرارات الأخرى التي أزاحت عدداً آخر من معاوني الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، فأقال اللواء علي الأنسي من رئاسة جهاز الأمن القومي ومن منصب مدير مكتب رئاسة الجمهورية، والعميد

مجاهد غشيم من منصب مدير الاستخبارات العسكرية، والدكتور عبد الهادي الهمداني من منصب أمين عام رئاسة الجمهورية (مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث ، 2015 :3).

**المطلب الثاني: إنتقال اليمن من الثورة إلى الأزمة:**

وصل الوضع السياسي والاقتصادي في اليمن إلى حالة من الإنهيار وغياب الأفق بشأن المستقبل، وبدأت ملامح الأزمة اليمنية في آذار 2014 عندما قام الحوثيون باستغلال الإرتباك المتزايد في المشهد اليمني، وإضطرابات الجيش المخترق من قبل رجالهم، وتشتته في أكثر من جبهة في الشمال والجنوب، وقاموا بشن هجوم عام 2014 مباغت على مواقع تابعة للواء (310) مدرع، وهو اللواء الأقوى تشكيلاً وتسليحاً، والذي تعتمد عليه الدولة بشكل كبير في معاركها ضد الحوثيين، لتتحول محافظة عمران إلى ساحة حرب (أبو حسين، 2014). فنتيجة للصراع الدائر في اليمن، شهدت أوضاع اليمن الاقتصادية منذ عام 2013 تدهوراً على غير ما كان يتوقعه اليمنيون من التغيير الذي يشهده البلد، فبعد عامين من قدوم رئيس جديد خلفاً للسابق، وتشكيل حكومة وفاق وطني من مختلف الأحزاب والمكونات اليمنية، إلا أن تقارير أشارت إلى أن نسبة (54%) من اليمنيين الذين بلغ عددهم (25) مليون نسمة، هم تحت خط الفقر، حيث أرتفع معدل البطالة إلى (40%). واستمر التدهور الاقتصادي في اليمن بالتزامن مع ازدياد الهجمات التي أستهدفت أنابيب نقل النفط والغاز وخطوط نقل الكهرباء، الأمر الذي شكّل معاناة إضافية أمام اليمنيين، وخسارة كبيرة تكبدتها الحكومة اليمنية التي لجأت إلى القروض لتغطية عجزها، فيما لم تسعَ لوضع حل جذري لتلك الهجمات التي تستهدف أنابيب النفط (محمد, 2013).

حرصت بعض القوى اليمنية على المشاركة في الحوار الوطني وذلك لتحقيق نجاحه، حيث عقد بتاريخ 25 كانون الثاني 2014 آخر جلسات الحوار الوطني، بقيام القوى على توقيع الوثيقة

النهائية بإستثناء الحركة الحوثية، وأن من أبرز مخرجاته تحول اليمن إلى نظام إتحادي مقسم إلى ستة أقاليم، وهذا ما لم ترتضيه بعض المكونات الجنوبية التي كانت ترغب في تقسيم اليمن إلى إقليمين، شمالاً وجنوباً (الخطاري، 2015).

شكّل رفض الحركة الحوثية لتلك الوثيقة المرتكز للتحالف الجديد للقيام بالثورة المضادة، والإنقلاب على مخرجات الحوار، فقد قامت الجماعة بتصعيد أعمالها العسكرية على الميدان بمساندة الرئيس السابق "علي عبد الله صالح"، فتم تهجير سكان مدينة دماج، ثم التقدم نحو مدينة حاشد فعمران وصنعاء فبقية المحافظات الشمالية بمبررات مختلفة، ومع قرار الدولة اليمنية في نهاية شهر آب 2014 رُفع الدعم عن المشتقات النفطية بنسبة تتجاوز الـ50%، وشكّل هذا القرار فرصة ذهبيّة لجماعة الحوثي لاتخاذه كمبرر لدخول صنعاء، فأعلنت الحركة رفضها وتصدرت الحديث باسم الشعب الجائع والمظلوم. وعلى وقوع الفوضى، بدأت الحركة التنفيذ وحشدت مسلحيها من مختلف المحافظات لمحاصرة العاصمة، مهددة باقتحامها إذا ما رفضت مطالبها الثلاثة: تغيير الحكومة بحكومة شراكة وطنية وهذا من مخرجات الحوار، إلغاء زيادة أسعار المشتقات النفطية رغم أن الزيادة كانت مقرة من مجلس النواب في عهد الرئيس السابق "علي عبد الله صالح"، وتنفيذ مخرجات الحوار التي لم توقّع عليها أصلاً(الخطاري، 2015).

وقد أتهم زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي، الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" بحماية الفساد ودعمه للإرهاب، ولم يقدم الحوثي دلائل تدعم اتهاماته (Mona El–Naggar, 2015)، وعليه بدأ الحوثيون في أواخر آب 2014 بمرحلة جديدة في مخططهم الهادف إلى تعزيز نفوذ تنظيمهم، عبر إفشال متدرج لكافة عمليات التسوية السياسية المطروحة مثل مبادرة الرئيس عبد ربه منصور هادي في أيلول (2014) بتشكيل حكومة وحدة وطنية وخفض

أسعار الوقود، فقد قام الحوثيون بمحاصرة العاصمة صنعاء إستغلالاً لأزمة اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية وشعبية، وهي رفع الحكومة لأسعار الوقود حتى تمكنوا من الوصول إلى قلب العاصمة (الخطيب، 2014).

وبعد مواجهة حادة بين الحوثيين والقوات العسكرية الموالية لعلي محسن الأحمر، وهو قائد عسكري يمني ممن أيدوا الثورة اليمنية في بدايتها، تبع ذلك سيطرة الحوثيون في 21 أيلول على مدينة صنعاء، باقتحامهم مقر الفرقة الأولى التي يقودها "علي محسن الأحمر" وجامعة الإيمان، وسيطروا على مؤسسات أمنية ومعسكرات ووزارات حكومية دون مقاومة من الأمن والجيش وأعلن منتسبو التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع تأييدهم لـ"ثورة الشعب". وكانت الألوية العسكرية التي أشتبكت مع الحوثيين في أيلول 2014 مرتبطة بعلي محسن الأحمر، ومن ثم تم التوقيع على اتفاق السلم والشراكة الوطنية بين الحوثيين والسلطات اليمنية الذي قضى بتشكيل حكومة جديدة بقيادة خالد بحاح خلفاً لما سُمي بحكومة الوفاق الوطني، وبتعيين مستشارين من الحوثيين والحراك الجنوبي لرئيس الجمهورية، وهرب علي محسن الأحمر إلى السعودية، وحميد الأحمر وتوكل كرمان وآخرين إلى تركيا، ومن ثم إزداد تمدد الحوثيين في محافظة (إب، الحديدة، والبيضاء)، وعمليات اقتحام لوزارات ومؤسسات حكومية تستهدف إزالة أعضاء حزب التجمع اليمني للإصلاح بذريعة مكافحة الفساد في اليمن، ومكافحة الفساد لديهم تعني إزالة الموالين"لعلي محسن الأحمر" وحزب التجمع اليمني للإصلاح الذين عينوا في مناصبهم بطريقة مشابهة وإستبدالهم، بموالين لهم أو أعضاء من حزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة الرئيس اليمني السابق" علي عبد الله صالح" (الخطاري، 2015).

مهدّ الحوثيون لسيطرتهم على العاصمة صنعاء، بسيطرتهم على مدينة عمران الشمالية "معقل آل الأحمر" في تموز 2014، وبنزولهم إلى العاصمة صنعاء في آب 2014 للتظاهر ضد الحكومة إحتجاجاً على زيادة أسعار الوقود، وهو ما ساعدهم على نشر مسلحيهم في كل مكان، وقيامهم بإغلاق جميع مداخل العاصمة أمام عربات الجيش والشرطة، والاعتداء على كل من لا يشاركهم التظاهر ضد الحكومة، كما مهدّوا لذلك بإنقلابهم الكامل على الشرعية ممثلة في الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وحكومته في 19 كانون الثاني 2015، وزحفهم وإستيلائهم بالقوة والترهيب على المحافظات الجنوبية التي تعتبر محافظات سنية خالصة تقريباً، وبالرغم من إجراء العديد من المحاولات لتوقيع إتفاق بين الحكومة والحوثيين لإنهاء الأزمة وتشكيل حكومة وحدة وطنية ونزع سلاح الميليشيات (المدني،2015).

بالإضافة إلى ذلك، إندلعت في عدن إشتباكات عسكرية مع قوات أمنية مرتبطة بالرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح مدعومة بالحوثيين وأخرى مؤيدة للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وأستعادت القوات التابعة للرئيس السيطرة على مطار عدن الدولي في 19 آذار 2014، وأنسحبت قوات الأمن من مدينة الحوطة بمحافظة لحج وأجلت أمريكا نحو (100) جندي أمريكي في 21 آذار كانوا متواجدين في قاعدة العند الجوية بمحافظة لحج. وتوجه الحوثيون مدعومين بقوات تابعة للحرس الجمهوري المنحل التابع للرئيس اليمني الأسبق "علي عبد الله صالح" صوب محافظة عدن وسيطروا على قاعدة "العند" الجوية التي تبعد (60) كيلو متر عن مدينة عدن (منصر، 2015).

وقد تم الإعلان عن وقف إطلاق النار بتاريخ 15 كانون الأول 2015 مع بدء جولة جديدة من محادثات جنيف بين الحوثيين والحكومة برعاية الأمم المتحدة، حيث جرى تبادل للأسرى

في منطقة يافع بمحافظة الضالع بين الحكومة والحوثيين (الموقع بوست – صنعاء، 2016). وبالرغم من ذلك، إلا أنه أستمرت المواجهات العنيفة بين الطرفين في كل من تعز ومأرب وشبوه والجوف، وفتحت جبهة جديدة للمعارك في حجة (موقع البي بي سي، 2015)، حيث قدمت قوات حكومية في 16 كانون الأول 2015 من منفذ حرض الحدودي مع السعودية الواقع في محافظة حجة غربي اليمن، وسيطرت على المنفذ، وعلى تلال مطلة على الحدود السعودية وهي تل الدغاسة وجبل المفلوق، وأتجهت القوات الحكومية لتطويق مدينة حرض مركز محافظة حجة وقصف مواقع للحوثيين بالمدفعية. وبالتزامن مع ذلك سيطرت قوات أخرى على بلدة ميدي و"ميناء ميدي" الواقع على البحر الأحمر في نفس المحافظة، مدعومين ببوارج حربية تابعة للتحالف العربي شنت قصفاً مكثفاً على سواحل مدينة ميدي قبل أن يتمكن مقاتلون موالون للحكومة من دخولها(موقع البي بي سي، 2015).

تمكن الجيش اليمني في 17 كانون الأول 2015 مدعوماً بالمقاومة الشعبية والتحالف العربي في محافظة مأرب شرقي صنعاء من السيطرة على "معسكر ماس" ونقطة الجميدر ونقطة حلحلان و"وادي الخانق" جنوبي منطقة "مفرق الجوف" الفاصل بين محافظتي الجوف ومأرب وتعتبر آخر معاقل الحوثيين في مأرب، والتقدم داخل محافظة الجوف .وتمكنت القوات الحكومية في 18 كانون الأول 2015 من السيطرة على مدينة حرض بمحافظة حجة غرب اليمن، وعلى مدينة الحزم مركز محافظة الجوف ومواقع عسكرية فيها منها معسكر اللبنات التابع للواء (115) مدرع الذي كان خاضع لسيطرة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس صالح. وفي 19 و20 كانون الأول 2015 تعمقت قوات الجيش القادمة من مأرب والجوف داخل مديرية نهم شرق العاصمة صنعاء والتابعة لمحافظة صنعاء، حيث سيطرت على جبل "اللدود" ثالث جبل مطل على "فرضه نهم" التي يوجد بها معسكرات اللواء (312) مدرع التابع لصالح والحوثيين(منصر، 2015).

أستمرت الإشتباكات المتقطعة ومعارك الكر والفر في المثلث الفاصل بين صنعاء ومأرب والجوف حتى أوائل شباط من العام 2016 عندما تقدمت القوات الحكومية في منطقة "فرضة نهم" وأستعادت السيطرة على معسكر اللواء (312) مدرع بالقرب من العاصمة صنعاء. وفي ظل ذلك، أشارت الأمم المتحدة إلى أن الأطراف المتحاربة وافقت على وقف القتال إبتداءً من منتصف ليلة 10 نيسان 2016 وبدء محادثات جديدة بين الحكومة اليمنية والحوثيين في الكويت، وبدأت هدنة في10 نيسان 2016 على أمل إنهاء القتال الدائر في البلاد لأكثر من عام (موقع البي بي سي، 2015).

يتضح مما سبق، أن الأزمة اليمنية جاءت نتيجة لضعف الإدارة السياسية في اليمن على إدارة الدولة اليمنية في المرحلة الإنتقالية نتيجة للسياسات التي كان يتبناها نظام الحكم في مرحلة حكم الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والمذهبية والعرقية الاجتماعية التي كان اليمن يعيشها، مما ساهم في حدوث الأزمة اليمنية والتي مهدت لتدخلات خارجية من خلال دعم الفرقاء السياسيين اليمنيين. وتعد الأزمة اليمنية معقدة التركيب متعددة الجوانب ومتداخلة الأطراف وتتكون من شقين داخلي وخارجي، يتمثل الشق الأول بالصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التي لا تملك أي مشروع وطني مشترك حتى بالحد الأدنى. وغياب المكون السياسي المنظم الحامل للمشروع الوطني ساعد إلى حدٍ كبير في حدة الصراع في ظل نظام المحاصصة والفساد والمحسوبية والإدارة السيئة، وإستمرار غياب هذا المشروع يجعل بكل تأكيد حل الأزمة أكثر تعقيداً وتحقيق الإستقرار الدائم أمراً مستحيلاً. والثاني يتجسد بالتناقضات والصراعات الإقليمية وخاصة بين السعودية وإيران اللتان تتنافسان على الدور الإقليمي والسعي نحو بسط إستراتجياتها في ظل المعطيات والمستجدات الدولية وإزدياد التحديات الأمنية بشكل غير مسبوق في المنطقة العربية في ظروف عملية الإنتقال التدريجي إلى النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب.

## المبحث الثاني: المواقف الدولية والإقليمية من الأزمة اليمنية

شكّلت الأحداث السياسية في اليمن تهديد وتحدي رئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعود ذلك للتقارب الجغرافي والسياسي والموقع الجيوسياسي لليمن، ونتيجة المحاولات للقوى الإقليمية وخصوصاً إيران التدخل في الشأن اليمني من خلال دعم الحوثيين لتعزيز نفوذهم ودورهم في الحياة السياسية في المجتمع اليمني.

وأصبح اليمن إحدى بؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، ولم يكن ذلك إلا نتيجة حالة عدم الإستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والوضع الاقتصادي المتردي، مما ألقى بتداعياته السلبية ليس فقط على كيان اليمن كدولة والتي تعد من أقدم الدول في تاريخ المنطقة، وإنما على المنطقة ككل وبالتحديد منطقة الخليج العربي، فالوضع في اليمن بالغ التعقيد بالنظر إلى طبيعة تكوين البلد الاجتماعي القبلي والطائفي، فضلاً عن تاريخه السياسي غير المستقر والذي أفضى في مرحلة من تاريخه الحديث إلى تقسيمه إلى دولتين على أساس أيديولوجي (شمالية وجنوبية)، بالإضافة إلى ذلك عوامل التنافس بين القوى الإقليمية والدولية لم يكن يومًا بمنأى عن تدخلات من جانب هذه القوى في محاولة منها للتأثير على مسار الأحداث به لاعتبارات ومصالح أمنية وإستراتيجية. وقد أهتمت دول مجلس التعاون الخليجي باليمن لأن ما تشهده اليمن له أثره المباشر على أمنها القومي بحكم الجوار الجغرافي، كما أن القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة كان جل اهتمامها في المقام الأول هو عدم وقوع هذا البلد، الذي يسيطر على أحد أهم شرايين الملاحة الدولية (مضيق باب المندب)، في قبضة قوى معادية لأمريكا والمصالح الغربية، وفي ضوء التحديات العديدة التي واجهها اليمن كنتيجة لتداعيات الربيع العربي والتي ما زالت تهدد بالمزيد من التدهور على الصعيد الأمني، بل وتهدد كيان اليمن نفسه والذي قد يعرضه لخطر التقسيم، لذا كان لابد من أن تبادر دول مجلس التعاون الخليجي للتحرك لمنع إنهيار

اليمن، وعدم إنتقال الفوضى لدول الخليج العربي (محمود، 2015). سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الاول: المواقف الإقليمية من الأزمة اليمنية

المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة اليمنية

**المطلب الأول: المواقف الإقليمية من الأزمة اليمنية:**

تعيش اليمن ازمة سياسية مابين صراع تقاطع المصالح الدولية والاقليمية وتبتادل الاتهامات وخلافات تقاسم السلطة والثروة وانفصال الجنوب وكما اشتداد الازمة الداخلية والانفلات الامني والتدهور الاقتصادي لحياة السكان سعت الحكومة اليمنية على لسان الرئيس ورئيس الحكومة والمسئولين في الحكومة الي تصدير الازمة الي الخارج بافتعال الازمات والمشاكل وباصدار الاتهامات الي ايران والحوثيين وقوي الحراك السلمي الجنوبي واحيانا الي تنظيم القاعدة التي كما اشتداد الازمة السياسية والاقتصادية اتسعت رقعة العمليات القتالية والتفجيرات الارهابية لتظيم القاعدة في مناطق ومحافظات الجنوب متزامنا مع حملات اعلامية واسعة بعلاقتهم بقوي الحراك الجنوبي واحيانا بالحوثيين ويصل الامر احيانا الي اتهام ايران بتظيم القاعدة في اليمن تلك الاتهامات اصبحت احد الوسائل التي تطلق اليمن اما غياب الدولة اليمنية الحقيقية بمنظومة الحكم والادارة

تتمثل المواقف الإقليمية من الأزمة اليمنية بالتالي:

**أولاً: موقف جامعة الدول العربية من الأزمة اليمنية:**

أشار أمين عام جامعة الدول العربية "نبيل العربي" إلى أن الجامعة ستستمر بدعمها ووقوفها إلى جانب الشعب اليمني، كما أكد على أهمية الوقت والتعجيل في البدء في عملية التنمية

وإعادة الإعمار وتنفيذ المشاريع الاقتصادية والتنموية وخلق فرص عمل وطالب بضرورة الإسراع في إتخاذ القرار السليم مشيراً لقرار مجلس الجامعة في الخامس من سبتمبر والذي دعا فيه جميع الدول العربية في تقديم كل أشكال الدعم إلى اليمن (متولي، 2015).

تطورت الأزمة اليمنية إلى صراع مسلح بين السلطة الشرعية، وميليشيات الحوثي المتحالفة مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، على إثر إستيلاء تلك الميليشيات على العاصمة صنعاء في سبتمبر/أيلول 2014، ثم بدء التحالف العربي ضرباته الجوية وتدخله العسكري الداعم للسلطة الشرعية ولقوى المقاومة الشعبية في مارس 2015، كان رد فعل جامعة الدول العربية منحصراً في تعامله مع الأزمة على النحو التالي:

- مناقشة مجلس الجامعة لمشروع قرار حول اليمن في دورة انعقاده رقم 143 بتاريخ 9 مارس/آذار 2015، أسفرت الجلسة عن مجموعة «تأكيدات» بشأن: دعم الحوار الوطني بين المكونات السياسية اليمنية برعاية المبعوث الأممي السابق المعني بالملف اليمني جمال بن عمر، ودعم وحدة اليمن.
- في 5 مايو/أيار 2015، رحبت الجامعة بدعوة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، لكافة القوى السياسية اليمنية بإجراء حوار في العاصمة السعودية الرياض، ورحبت كذلك بمساعي ومجهودات مجلس التعاون الخليجي باعتباره الحاضنة الرئيسية المعنية بحل الأزمة.
- دعمت الجامعة إعلان الرياض الصادر عن مؤتمر «من أجل إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية» الذي عقد خلال الفترة من 17 – 19 مايو 2015 تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، واعتبار ما صدر عن هذا الإعلان من توصيات بمثابة قرارات قابلة للتنفيذ.

- تأكيد الجامعة على دعمها الكامل للتحالف العربي وعاصفة الحزم باعتبارها خطوة ضرورية فرضتها تطورات الأحداث، وإنسداد أفق الحوار السياسي، واستخدام القوة المسلحة من جانب جماعة سياسية ضد مؤسسات الدولة، ما يمثل خرقاً للشرعية وتجاوزاً لمخرجات الحوار الوطني.
- إصدار الجامعة في قمتها بشرم الشيخ في مارس 2015، بياناً أكدت فيه التأييد التام للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف العربي في اليمن، بناء على طلب الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي.
- دعم الجامعة لمجهودات المبعوث الأممي الجديد لليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ولمهمته المستقبلية في اليمن، في إطار القرارات العربية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، والقرارات الدولية المعنية بالأزمة وآخرها القرار رقم 2216 لعام 2015.
- في يونيو/حزيران 2015، عقدت الجامعة اجتماعاً على مستوى المندوبين الدائمين للدول بحضور أمينها العام نبيل العربي، ونائب الرئيس اليمني خالد بحاح، بشأن دعم ومساندة الشرعية الدستورية الممثلة في الرئيس عبد ربه منصور، وتأييد جميع الإجراءات العسكرية التي يتخذها التحالف العربي في اليمن، ومطالبة الحوثيين وقوات صالح بالإنسحاب الكامل من العاصمة صنعاء، وكافة المدن والمؤسسات الحكومية.
- وفي 10 يوليو/تموز 2015، دعا الأمين العام للجامعة نبيل العربي، كافة أطراف الأزمة اليمنية إلى احترام الهدنة الإنسانية التي أقرتها الأمم المتحدة أعتباراً من التاريخ المذكور، لتسهيل دخول المساعدات الإنسانية بما يخفف من وطأة المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون.

**ثانياً: مواقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الأزمة اليمنية:**

قامت دول مجلس التعاون الخليجي منذ إنطلاق الثورة بدور محوري في المتابعة على عملية نقل السلطة في اليمن، وذلك لإدراكها الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة لمنطقة الخليج وشبه الجزيرة والمملكة العربية السعودية تحديداً. ففي 23 تشرين الثاني 2011 وقع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح إتفاقاً لتوقيتات زمنية محددة لعملية نقل السلطة، تبدأ بتشكيل حكومة وفاق وطني خلال سبعة أيام منذ اليوم الأول للإتفاق بنسبة (50%) مناصفة بين الحكومة والمعارضة. والمبادرة الخليجية هي إتفاق بين القوى السياسية والعسكرية اليمنية المناصرة للانتفاضة، وتم إقتراح المسودة الأولى للمبادرة من قبل الدورة الإستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس الوزاري لدول المجلس والتي عقدت في مدينة الرياض في 10 نيسان 2011، ونصَّت على" أن يعلن رئيس الجمهورية الرئيس علي عبد الله صالح نقل صلاحياته إلى نائب رئيس الجمهورية "عبد ربه منصور هادي"، وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة (قوى الانتفاضة) ولها الحق في تشكيل اللجان والمجالس المختصة لتسيير الأمور سياسياً وأمنياً واقتصادياً ووضع دستور وإجراء الانتخابات" (لبيان الصحفي للمجلس الوزاري للدورة الثانية والثلاثين الاستثنائية، 2010).

وقد تطورت هذه الأفكار بعد ذلك بإشراف ممثل للأمين العام للأمم المتحدة وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي، إلى إتفاقية مفصلة تعرف بـ "الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية" والتي وُقّع عليها في الرياض في 23 تشرين الثاني2011 (نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، 2016)، ونص الإتفاق على أن يصبح نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي هو الرئيس الشرعي بالإنابة، بعد تصديق مجلس النواب على إستقالة الرئيس، وحدد الاتفاق توقيت عقد الإنتخابات الرئاسية، وإنشاء لجنة دستورية

للإشراف على إعداد دستور جديد يتم عرضه على إستفتاء شعبي، ووضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة، يقوم على أثرها الحزب الفائز بتشكيل الحكومة (سلامة، 2012).

شهد الموقف الخليجي بلورة أهم الأفكار الواردة فيما يعرف بـ " المبادرة الخليجية " وهي إتفاق بين القوى السياسية والعسكرية اليمنية المناصرة للانتفاضة وتلك المناهضة لها، وتم إقتراح المسودة الأولى للمبادرة من قبل الدورة الإستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس الوزاري لدول المجلس، والتي عقدت في مدينة الرياض في 10 إبريل 2011(موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2011).

وبدأ الموقف الثاني، بإعلان قطر في 13 مايو 2011 إنسحابها من المبادرة الخليجية بشأن اليمن، وبررت قرارها بـ " المماطلة والتأخير " في التوقيع على ما تم الإتفاق عليه " واستمرار حالة التصعيد وحدّة المواجهات " بين الأطراف اليمنية(موقع صحيفة الرياض، 2011)، وتضمن الموقف الثاني، تحزب البعض لطرف، والبعض الأخر لطرف ثانٍ، في حين إختار البعض الثالث دور المراقب غير المهتم. ومرّ اليمن، بسبب التباينات التي ظهرت في الموقف الخليجي، قبل التوقيع على المبادرة الخليجية وبعده، بعدد من الحروب الصغيرة ولكن المكلفة جداً. وتوجت تلك الحروب بسقوط العاصمة اليمنية صنعاء، في 21 سبتمبر 2014، في أيدي تحالف مكون من المتمردين الحوثيين وأنصار الرئيس السابق"صالح" من بقايا قوات الحرس الجمهوري الموالية له، ولأفراد أسرته (عبد العزيز، 2014) وقد سارعت طهران إلى إعلان دعمها للحركة الحوثية، والذي لم يظهر منه سوى دعم إعلامي كبير وتبني الحركة للثورة الإيرانية الشهير الله اكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام. وبغض النظر عن طبيعة العلاقات التي تجمع الحوثيين بإيران، فإنه يخشى في ضوء الصراعات الدائرة في سوريا والعراق ولبنان، أن

يكون التنافس الخليجي – الخليجي في اليمن وسعي بعض الأطراف إلى إضعاف الإسلاميين السنة، قد ساهما في فتح ثغرة كبيرة في أمن اليمن والخليج. ولا يحد من المخاوف بشأن الوضع في اليمن سوى ظهور بوادر على أن موقفاً خليجياً ثالثاً تجاه الأوضاع في اليمن قد بدأ في التبلور. ويتسم هذا الموقف، كما بدت ملامحه في البيان الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، بالقوة والوحدة والوضوح والتماسك.

هناك عدد من التداعيات الواضحة للأزمة اليمنية؛ ليس على اليمن ودول الخليج فقط، بل على النظام الإقليمي العربي برمته. ومن هذه التداعيات ما يلي:

**أولاً**– تنامي النفوذ الإيراني في جنوب الجزيرة العربية: فإيران كانت ولا تزال تقدم الدعم المالي والسياسي والإعلامي للحوثيين؛ حيث أن النفوذ الإيراني في اليمن يعتبر تطويقاً للسعودية، من خلال محاصرتها من كل النواحي؛ فمن الشمال تهيمن إيران على العراق، وتعمل طهران على السيطرة على جنوب الجزيرة العربية من خلال توسيع نفوذها في اليمن؛ لما له من أهمية إستراتيجية كبرى، ولهذا أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بيانًا يعتبرون فيه ما يجري في اليمن إنقلاباً على السلطة الشرعية، كما حاولت دول مجلس التعاون السيطرة على مجريات الأمور في صنعاء، لكنها وقفت عاجزة أمام قوة الحوثيين المتنامية بحكم الدعم الإيراني.

ومن الواضح في هذا الصدد أن طهران تسعى إلى التأثير في توازنات القوى الإقليمية، حتى تظهر بوجه القوة الإقليمية القوية في المنطقة والمحركة لمجرياتها، لكن ليس من خلال قوة السلاح، بل من خلال اللعب على الوتر الطائفي لتحريك القوى الشيعية في المنطقة؛ الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى تصاعد التوتر الطائفي والمذهبي في المنطقة العربية بين المعسكرين: السني والشيعي.

**ثانيًا**– التأثير في العمق الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، بالعمل على السيطرة على مضيق باب المندب، ومن ثم تهديد حرية الملاحة في تلك البقعة الإستراتيجية المهمة؛ حيث تكمن الخطورة الحقيقية في سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب؛ لما له من أهمية إستراتيجية كبرى بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وتكمن تلك الأهمية في كون المضيق من أهم الممرات المائية في العالم؛ حيث يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن الذي تمر منه كل عام 25 ألف سفينة تمثل 7% من الملاحة العالمية. وتزيد أهميته بسبب إرتباطه بقناة السويس وممر مضيق هرمز، بالإضافة إلى أنه الطريق البحري الرئيسي لحركة النفط من منطقة الخليج. ويعد سعي الحوثيين إلى السيطرة على المضيق إحدى الأولويات الأساسية والإستراتيجية لديهم. ويظهر ذلك من تحركاتهم العسكرية على الشريط الساحلي للبحر الأحمر، وإنتشارهم في مدينة المخاء، التي تبعد 60 كيلومترًا شرق المضيق(عبد العزيز، 2014).

**ثالثًا**– تفاقم الإرهاب في المنطقة: وهذا الأمر يتضح من إحتدام الصراع بين القاعدة في اليمن وجماعة الحوثيين؛ فلقد أدت سيطرة الحوثيين على صنعاء إلى تصاعد خطر ونشاط تنظيم القاعدة، كما أنه أكسب الصراع وعملياته الإرهابية بُعداً عقائديًّا؛ ما أحاطه ببعض التعاطف من قبل اليمنيين، من خلال الظهور بمظهر المدافع عن أهل السنة ضد الحوثيين الشيعة. ومن هنا فقد أضحى التنظيم يقاتل على جبهتين في اليمن: جبهة ضد الحوثيين، والأخرى ضد الحكومة اليمنية. ولا شك أن هذا الوضع الخطير في اليمن سيؤدي بالضرورة إلى تعميق مشكلة ومخاطر الإرهاب التي لا تنضب في المنطقة منذ إندلاع الثورات العربية؛ وذلك بزيادة أماكن التوتر والصراع من ناحية، وجذب الجهاديين من ناحية أخرى.

**دوافع التحرك الخليجي للتعامل مع الازمة الخليجية :**

هناك عدد من الدوافع الواضحة، تجعل دول مجلس التعاون الخليجي متشددة في موقفها تجاه الأزمة اليمنية، وعلى الأخص في ضوء سيطرة الحوثيين على اليمن، والتي تتمثل في التالي(عبد العزيز، 2014):

**أولاً**- الخروج على بنود المبادرة الخليجية: حيث إن سيطرة الحوثيين على السلطة في اليمن بقوة السلاح يُعتبَر خروجًا على بنود المبادرة الخليجية التي طرحتها دول مجلس التعاون الخليجي في نوفمبر 2011، عقب إندلاع الثورة اليمنية، وقد وقع عليها الرئيس السابق علي عبد الله صالح لنقل السلطة إلى نائبه آنذاك عبد ربه منصور هادي. وقد لاقت تلك المبادرة ترحيباً دوليًّا واسعاً في حينها؛ فقد دعمتها الولايات المتحدة الأمريكية، واصفةً إياها بالخطوة التاريخية؛ لذلك فإنه عقب تمكن الرئيس عبد ربه هادي من كسر حالة الحصار المفروضة عليه ووصوله إلى عدن جنوب اليمن، أبدى تمسكه بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وبمخرجات الحوار الوطني مرجعيةً وإطاراً لأي توافق سياسي يُخرج اليمن من الأزمة الراهنة. وفي هذا الإطار، تنبغي الإشارة إلى أن خروج الحوثيين عن الطريق الذي رسمته المبادرة الخليجية يعتبر تهديداً حقيقيًّا ومباشراً للنفوذ الخليجي في اليمن لصالح طهران، التي أصبحت تتحكم بنسبة كبيرة بأوراق اللعبة السياسية في صنعاء.

**ثانياً**- حماية المصالح الخليجية في اليمن: بالإضافة إلى أن الدافع الحقيقي للتدخل الخليجي في الأزمة اليمنية هو حماية مضيق باب المندب من سيطرة الحوثيين؛ لكونه الطريق الرئيسي لحركة النفط، هناك مصالح أخرى اقتصادية تسعى دول المجلس إلى الحفاظ عليها، في ضوء الوضع الأمني في اليمن. ومن هذه المصالح، المشروعات الإستثمارية الخليجية في صنعاء، التي تُقدَّر قيمتها بنحو 70% من حجم الإستثمارات الأجنبية، والتي تأثرت سلباً في ضوء الأزمة التي تشهدها

اليمن؛ حيث توقف أكثر من 100 مشروع إستثماري خليجي نتيجة الإضطرابات الأمنية والسياسية، حسب نائب رئيس غرفة التجارة في صنعاء محمد صلاح، فضلاً عن وجود عدد من المستثمرين الخليجيين لا يقدرون على سحب إستثماراتهم من اليمن، في الوقت الذي تتعرض فيه مشروعاتهم للنهب والسرقة؛ لغياب معايير الأمان في البلاد؛ الأمر الذي يهدد بمزيد من التدهور الاقتصادي، وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة؛ ما سيلقي عبئاً آخر على دول الخليج، يتمثل في التهديدات الاجتماعية (الهجرة غير الشرعية) لهذه الدول نتيجة لسوء الوضع الاقتصادي في صنعاء. كما أنه في تطور لاحق، هدد زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، دول الخليج بإستهداف مصالحها في اليمن إذا واصلت رفضها تطورات الأحداث السياسية والإعلان الدستوري.

**ثالثاً: مواقف إيران من الأزمة اليمنية:** يمكن تقسيم الموقف الإيراني من الثورة اليمنية إلى المراحل التالية:

**المرحلة الأولى:** تمثَّلت بمناصرة إيران السياسية والإعلامية للثورة اليمنية ضد الحكم الفردي للرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح"، وأستمرت هذه المناصرة حتى بلورت المملكة العربية السعودية أهدافها اليمنية في إطار "مبادرة مجلس التعاون لحل أزمة اليمن". في هذه الفترة كانت إيران تنظر إلى ما يجري في اليمن على أنه أمتداد لثورات تونس ومصر، وكانت ترى في سقوط صالح المتحالف مع السعودية والتابع للولايات المتحدة، تطوراً إستراتيجيّاً باتجاه زيادة استقلال اليمن وإبتعاده عن لعب دور التابع.

**المرحلة الثانية:** بدأت هذه المرحلة مع المبادرة السعودية في إطار مجلس التعاون؛ فقد تحفظت إيران على المبادرة بإعتبارها محاولة تسويق للمشروع السعودي على حساب الثورة اليمنية وإخراج الشعب اليمني من المعادلة. ووفق رؤية طهران فإن المبادرة كان هدفها إحتواء الثورة اليمنية.

**المرحلة الثالثة:** بدأت بمحاولة تفتيت قوة الحركات والقوى الوطنية البعيدة عن النفوذ السعودي والغربي كأنصار الله والقوى ذات الأجندة المستقلة كالحراك الجنوبي. وكان خيار الحركتين متمثلًا بقيام فيدرالية من إقليمين: أحدهما جنوبي والثاني شمالي.

**رابعاً: مواقف تركيا من الازمة اليمنية :**

بالرغم من قلة إهتمام القيادات التركية بالثورة اليمنية، كما أهتمت بالثورة الليبية والمصرية، إلا أن تلك القيادات سعت لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وفي هذا الإطار قام الرئيس التركي في كانون الثاني 2011 بزيارة لليمن، تم خلالها توقيع إتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بين مواطني الدولتين. إذ أعلنت الخارجية التركية، في 2016/7/30 عدم إعترافها، بالإتفاق بين جماعة "أنصار الله" (الحوثيين) وحزب المؤتمر الشعبي العام (جناح الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح)، بتشكيل "مجلس أعلى لإدارة شؤون البلاد"، واصفة إياه بـ "الهيكل غير الشرعي". و"تركيا لا تعترف بهذا "الهيكل غير الشرعي" الذي يشكل هجوماً كبيراً ثانياً ضد الشرعية الدستورية في البلاد، بعد إستيلاء الحوثيين على السلطة عبر إعلان "اللجنة الثورية"، بعد "الإعلان الدستوري" بتاريخ 6 شباط عام 2015". وأن الإتفاق الذي تم التوصل إليه، بين الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام، لتشكيل "مجلس أعلى" لإدارة شؤون البلاد، لن يساهم إيجابياً في مشاورات الكويت الرامية لإيجاد حل دائم للأزمة بالطرق السلمية (متولي،2015).

**المطلب الثاني: المواقف الدولية من الأزمة اليمنية:**

تتمثل المواقف الدولية من الأزمة اليمنية بالتالي:

**أولاً: موقف الإتحاد الأوروبي:** يمكن بيان مواقف القوى الأوروبية من خلال بيان تصريحات الإتحاد الأوروبي بشأن الأوضاع في اليمن، حيث ظهر الموقف الأوروبي، بعد شهرين من الحراك الشعبي في اليمن، أي بعد مجزرة صنعاء في 18 آذار 2011 التي راح ضحيتها (54) شهيد ومئات الجرحى, معبراً عن ذلك على لسان المفوضية الخارجية الأوروبية كاثرين آشتون في 29 آذار 2011 بما يلي "دعوة آشتون إلى أنتقال سياسي منتظم للسلطة في اليمن يبدأ دون تأخير من أجل حل الأزمة الراهنة في اليمن ولتمهيد الطريق للإصلاحات", وقالت آشتون أنها أبلغت الرئيس اليمني بهذه الرسالة قبل أسبوع من تصريحاتها, وقد شكلت تلك التصريحات مصدر إزعاج وقلق لنظام علي عبد الله صالح والذي أتهم فيها الاتحاد الأوروبي بأخذ معلوماتها من قبل أحزاب اللقاء المشترك, وتشير الأحداث إلى أن ذلك الموقف الأوروبي ما كان ليخرج إلا بعد أنباء جاءت من واشنطن وكانت شبه مؤكدة عن تخلي الإدارة الأمريكية عن دعمها لنظام صالح الذي بقي يحافظ على العلاقات الطيبة مع الإدارة الأمريكية (أيوب، 2011).

وبعد أن تصاعدت الضغوط الدولية وخصوصاً من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية على الرئيس السابق علي عبد الله صالح، جاءت التصريحات الأوروبية بعد ذلك مطالبة نظام صالح بالتحرك الفوري من أجل وضع حد للعنف وضمان إنتقال سلمي للسلطة، وقد جاء تصريح وزير الخارجية البريطانية بما يعزز ذلك، حيث أشار أنه يجب على الحكومة اليمنية التحرك وبشكل عاجل في الإستجابة لمطالب الشعب اليمني المشروعة من أجل إحداث التغيير السياسي المنشود.

**ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة اليمنية:**

إتضح موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة اليمنية من خلال مراقبتها للأزمة اليمنية عن كثب وخاصة بعد التحركات التي قام بها الحوثيين في شباط 2014 بعد قيامهم بالهجوم على محافظة عمران بعد إنتهاء مؤتمر الحوار الوطني، وظلت الأجهزة والمؤسسات الأمريكية تتابع الموقف وتنخرط بشكل أكثر في الملف اليمني بعد إستيلاء الحوثيين على صنعاء ودفعهم الرئيس اليمني عبد ربه هادي في كانون الثاني 2015 لإعلان إستقالته التي تراجع عنها فيما بعد، وفي ضوء مراقبة الموقف أتخذت الإدارة الأمريكية عدد من الخطوات وفق تقييمها للوضع، والتي شملت ما يلي (إبراهيم، 2015):

- الإنفتاح المحدود على الحوثيين: وضعت تحركات الحوثيين على الأرض واشنطن في مأزق، فمن ناحية يبدو أن حركة أنصار الله الحوثية تمتلك عناصر قوة مكنتها من الإستيلاء على العديد من المدن والبلدات اليمنية في ظل الدعم الذي قدمه الموالون للرئيس السابق علي عبد الله صالح، وقد إضطرت الولايات المتحدة إلى القيام باتصالات مع الحوثيين، على مسارين، الأول تنسيق استخباراتي غير مباشر مع المقاتلين الحوثيين بعد إستيلائهم على صنعاء يتعلق بالعمليات التي تشنها الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة، وقد أشارت تقارير أمريكية أن هذا التنسيق تم عبر وسطاء، والثاني تمثل في أستضافة أحد ممثلي الحوثيين في واشنطن، ففي تشرين الثاني 2014 قام شخص من الحوثيين يدعى علي العميد بزيارة لواشنطن لحضور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يهدف لتعزيز الحوار للترويج لدعم الاقتصاد اليمني، وشارك في ورشة عمل مع باحثين من مجلس الأطلسي Atlantic Council تعتبر أول مناسبة يتحدث فيها أحد الحوثيين أمام الأكاديميين والصحفيين في

واشنطن والترويج لمواقف الحركة. وتفسير هذا الإنفتاح المحدود أن الولايات المتحدة أرادت أن تترك الباب مفتوح مع الحوثيين تحسباً لأي تطورات في المستقبل، وهو السيناريو الذي حدث في السابق مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر الذين بدءوا معها اتصالات مبكرة جداً قبل سنوات من وصولهم للسلطة (متولي،2015).

- التحرك للحفاظ على الدبلوماسيين والعسكريين الأمريكيين: قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبالتزامن مع تدهور الأوضاع في اليمن، بإجلاء موظفيها والعاملين في السفارة الأمريكية في صنعاء وتعليق العمل بها، حيث أتخذت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الخطوة تحت ضغط الظروف التي تشهدها المنطقة العربية، فبالرغم من أنها تعتبر جهود مكافحة الإرهاب في اليمن ضد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أحد أهم نجاحاتها، لكن تدهور الموقف في اليمن وضع الإستراتيجية الأمريكية أمام تحدٍ، خاصة بعد وصول داعش لليمن والعملية التي نفذتها في أحد مساجد الشيعة، وكذلك ما أشارت إليه العديد من التقارير الصحفية الأمريكية إلى أن مقاتلي الحوثيين حصلوا على ملفات سرية عسكرية حساسة جداً أثناء مداهمتهم لأحد مقرات الإستخبارات اليمنية تتعلق بالعمليات العسكرية ضد تنظيم القاعدة، وشبكة العملاء والمتعاونين مع الإستخبارات الأمريكية، وقد وصف هذا التطور بأنه سبب ضرر خطير للولايات المتحدة في جهودها ضد تنظيم القاعدة، خاصة وأن هذه المعلومات تم تسريبها إلى إيران (إبراهيم، 2015).

**ثالثاً: الموقف الروسي تجاه الأزمة في اليمن:**

منذ بدء العمليات العسكرية لقوات التحالف العربي بقيادة السعودية، أختلف موقف روسيا عن موقف المجتمع الدولي، في تعاطيها مع تطورات الأحداث في اليمن، فعلى الرغم من إعترافها بالسلطة الشرعية في اليمن، وتأييدها القرار الأممي، إضافة إلى أنها من ضمن الدول العشر

الراعية للمبادرة الخليجية، إلا أن موقفها المتحفظ من التدخل العسكري السعودي لا يعدّ رفضاً لأقلمة الصراع في اليمن، كونه يتناقض كلياً مع تدخلها في سورية (المقطري، 2016). وقد أستطاعت الدبلوماسية الروسية توظيف التناقضات السياسية اليمنية والدولية بخصوص التدخل العسكري السعودي في اليمن، لشرعنة تدخلها العسكري في سورية، ولضمان أستقطاب ولاءات الأطراف اليمنية المعادية للسعودية (إبراهيم،2015).

تبدو الإنتهازية الروسية واضحة في تعاطيها مع الحرب في اليمن، بإحتفاظها بالملف اليمني كورقة للمساومة السياسية، تستطيع تحريكه سياسياً ودبلوماسياً، وفقاً لتطورات حربها في سورية، ولأجل هذا الهدف، أتخذت الدبلوماسية الروسية مساراً مراوغاً في علاقاتها السياسية مع أطراف الصراع اليمنية، حيث خضعت علاقاتها مع أطراف الصراع اليمنية لموقفها المتخبط من الحرب في اليمن، الأمر الذي جعل من هذه العلاقات عرضةً للتأويلات السياسية لأطراف الصراع اليمنية وحلفائهم الإقليميين. فمن جهةٍ، تجاهلت روسيا محاولات صالح وجماعة الحوثي جرّها عسكرياً إلى الساحة اليمنية بعد تدخلها في سورية. وتعمدت، من وقت إلى آخر، بعث رسائل سياسية متناقضة إلى أطراف الصراع، سواء في تصريحاتها الرسمية أو في مواقفها في مجلس الأمن، موهمةً جماعة الحوثي والرئيس السابق"صالح" بأنها أقرب حليف دولي لهما، وأنها تدعم تموضعاتهما السياسية والعسكرية في اليمن(المقطري، 2016).

تقوم السياسة الروسية على إستغلال بنية الحرب، ومشاريع أطراف الصراع في اليمن، بما يخدم ترتيباتها السياسية والعسكرية للملف السوري، فمع إنتهاء المشاورات اليمنية في الكويت، حاولت موسكو، مرة أخرى، إتخاذ موقفٍ يبدو ظاهرياً أنه مغاير لموقف القوى الدولية حيال الأزمة في اليمن، وعمدت إلى إظهار ذلك في عرقلتها صدور بيان لمجلس الأمن يدين الأطراف اليمنية

المعرقلة لمشاورات الكويت. لكن من قراءة تحفظات روسيا المسرّبة على صيغة بيان مجلس الأمن، فإن إعتراضها لم يكن قائماً على إدراج اسم جماعة الحوثي وصالح أطرافاً معرقلةً للمشاورات، وأقتصر التحفظ الروسي على فقرةٍ تثمن الجهود السياسية السعودية في دعمها المشاورات بين أطراف الصراع في الكويت، وإحتضانها المشاورات بينها وبين جماعة الحوثي في الظهران، وهو ما يؤكد أن موقف روسيا لا يختلف عن مواقف المجتمع الدولي، وإن حاولت إظهار عكسه (المقطري،2016).

أما التناقض الآخر الذي عمدت روسيا إلى تسويقه هو إظهار خصومتها للتدخل السياسي والعسكري للسعودية في اليمن، وتأكيدها على موقف عدائي للسعودية، عبر إدانتها جرائم التحالف العربي في اليمن، في حين تستمر الآلة العسكرية الروسية في قتل المدنيين السوريين، وتوطيد علاقاتها السياسية مع حليفها الإيراني، كما أن الإدعاءات الروسية حيال موقفها من التدخل العسكري السعودي في اليمن يؤكد أنه فقط للمزايدة السياسية، إذ لم تمنعها تلك الإدعاءات من عقد صفقةٍ عسكرية مع السعودية، قضت ببيعها سفناً مزودةً بصواريخ متطورة.

مما سبق يمكن القول بأن الحرب اليمنية الداخلية والتدخل العسكري الخارجي نتيجة طبيعية لفشل النخب السياسية اليمنية في تجسيد الإرادة الشعبية في تحقيق التغيير الديمقراطي وتنامي حدة التناقضات الإقليمية التي أنعكست بشكل مباشر على الوضع الداخلي لأهمية اليمن الجغرافية والأستراتيجية، وعجز الأمم المتحدة في إدارة المرحلة الإنتقالية والتي جاءت نتيجة ثورة فبراير 2011 م ضد نظام الفساد والمحسوبيات والإدارة السيئة. وتعد الأزمة اليمنية أزمة معقدة التركيب ومتعددة الجوانب ومتداخلة الأطراف، وتتكون من شقين داخلي وخارجي، الشق الأول يتمثل بالصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التي لا تملك أي مشروع وطني مشترك حتى

بالحد الأدنى. وغياب المكون السياسي المنظم الحامل للمشروع الوطني ساعد إلى حد كبير في حدة الصراع في ظل نظام المحاصصة والفساد والمحسوبية والإدارة السيئة، وأستمرار غياب هذا المشروع يجعل بكل تأكيد حل الأزمة أكثر تعقيداً وتحقيق الإستقرار الدائم أمراً مستحيلاً. والثاني يتجسد بالتناقضات والصراعات الإقليمية وخاصة بين السعودية وإيران اللتان تتنافسان على الدور الإقليمي والسعي نحو بسط إستراتجياتها في ظل المعطيات والمستجدات الدولية وإزدياد التحديات الأمنية بشكل غير مسبوق في المنطقة العربية في ظروف عملية الإنتقال التدريجي إلى النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب.

# الفصل الثالث

## الدبلوماسية الكويتية وأدواتها ومقومات القوة للدبلوماسية الكويتية

تختلف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى تبعاً لمصالح تلك الدولة وظروفها، فصانع القرار السياسي الخارجي لأي دولة كانت لا يصوغ قراراته دون إعتبار لمتغيرات وعوامل عديدة ليست نابعة من ظروف بلده فحسب، بل هي إستجابة لظروف خارجية لا يجد صانع القرار مناصاً من الإستجابة لها، هذه المتغيرات تعرف بالبيئة العملية الخارجية والتي تشمل نظامين الإقليمي والدولي. (مقلد ،1985، 148)

أما إهتمام السياسة الخارجية فتتبع من كون السياسة الخارجية أحد حقول المعرفة التي تتأثر بعدة مؤثرات كغيرها من حقول المعرفة الأخرى، وأهم ما يميزها اهتمامها بشكل خاص بكل ما يؤثر في عملية صنع القرار السياسي سواء على مستوى البيئة الداخلية أو المحيط الخارجي، وإذا كان علماء السياسة في الماضي يتناولوا السياسة الخارجية كجزء من التاريخ الدبلوماسي وحصر إهتمامهم في معالجة مسائل تقليدية كقضايا الحرب والسلام والمعاهدات الدولية والإعتراف الدولي وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فإن الاتجاهات الحديثة قد بدأت تعير إهتماماً كبيراً لعدة أمور وقضايا، وفي مقدمتها: طبيعة النظام السياسي والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية، فكر القادة والزعماء، دور الرأي العام، دور الإعلام والدعاية، كفاءة الأجهزة الدبلوماسية، الشخصية الوطنية، طبيعة العلاقة مع مراكز الثقل والتوجيه في النظام الدولي، الأحلاف العسكرية، التكتلات الاقتصادية، المنظمات الدولية، التقدم العلمي وتأثير التكنولوجيا، التجمعات والأحلاف السياسية، أنماط وسائل الاتصال والإعلام والدعاية الدولية، وسائل وأدوات التجسس والتجسس المضاد، والصراعات الأيديولوجية وغيرها. (مقلد ،1985، 148)

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف التفاوض والدبلوماسية التفاوضية

المبحث الثاني: لمحة عن الدبلوماسية الكويتية وأدواتها.

## المبحث الأول: تعريف التفاوض والدبلوماسية التفاوضية

أن من بين طرق تسوية النزاعات بين الدول هو اعتماد المفاوضات المباشرة بين الدولتين المتخاصمتين، وتقدم السفارات القنوات اللازمة لتحقيق ذلك ، ولكن لا يقتصر الأمر عليها فحسب، وإنما قد يقوم الوزراء أو رؤساء الدول بوظيفة المفاوضات أيضاً، وقد تكون المفاوضات مباشرة أو من خلال مؤتمرات دولية أو إقليمية، وينبغي أن تُحلَّ العديد من الخلافات الناشئة بين الدول عبر الأساليب الدبلوماسية، وقد أتاحت ظاهرة الدبلوماسية البرلمانية الحديثة ودبلوماسية المؤتمرات ظروفاً ملائمة لتدبير الشؤون الدولية الداعية إلى توترات بين الدول تدبيراً يكون فيه للمفاوضات شأن كبير، بيد أن لجوء الدول إلى هذه الطريقة محاط بشيء من الحذر الشديد وذلك لأن المفاوضات لا تجري في أوضاع مجردة وحيادية تامة، وإنما يكتنفُها ظل القوة والتوازنات في القوى إقليمياً يكتنف المفاوضات ويؤشر على مجرى نتائجها، ومع أن المفاوضات المباشرة تتم بالهدوء حتى يتحقق إتفاق بعيداً عن الإعلان ولغة الخطابة السياسية، فإن كثيراً من الدول ترى في المفاوضات قيوداً تؤثر على حركتها وموقفها من النزاع، ولذلك تحرص الدول على الدخول في المفاوضات من موقف القوة والمسكنة، في ذلك ميزة إيجابية عند المفاوضة.

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف التفاوض والمفاوضات

المطلب الثاني: تطور الدبلوماسية التفاوضية

**المطلب الأول: تعريف التفاوض والمفاوضات**

تعرف عملية التفاوض بأنها "الطريقة التي يمكن بها الوصول إلى إتفاق بتوفير عناصر دفع أو تعطيل معينة وأن تكون تلك الطريقة تتضمن مجموعة من الخطوات الواجب إتباعها، ونظاماً معيناً يتم بموجبه تنفيذ تلك الخطوات، وأن الفشل في تأدية إحداها يكون له نهايات وعواقب غير مرضية" (معلا، 1992 :65).

وتُعرف بأنها "عملية التفاوض والتباحث بين الدول في إدارتها لعلاقاتها الدولية التي يقوم بها رؤساء الدول، وأعضاء السلك الدبلوماسي والوزراء، وفرق العمل المتخصصة، بهدف الوصول إلى إتفاق حول مسألة معينة" (الحسن، 1989: 45).

ويقصد بالمفاوضة (قانوناً) "تبادل وجهات النظر بين ممثلي شخصين من أشخاص القانون الدولي العام، أو المنظمة الدولية وما في حكمها (الشخصية القانونية) هي من قبيل التجريد، من ثم أن تقبل بحقيقة أن العلاقات ما بين أشخاص القانون الدولي العام إنما تتم بين أشخاص طبيعيين مخولين حق تمثيل تلك الوحدات القانونية، ويقتصر حق مباشرة هذه المهمة وبشكل واضح على الأجهزة التنفيذية (الحكومات، والأمانة العامة في المنظمة)، وممثليهم المفوضين قانوناً؛ فهم من يتحدث (عملياً) باسم الدولة، أو باسم المنظمة الدولية"، لذلك فإن علاقات الدول تتقلص في الممارسة اليومية، إلى الدرجة التي تتحول فيها علاقات الدول إلى علاقات بين الحكومات، أي هي علاقات مضطربة تتأثر بتغير الزعامات وبتفاعلات القوة بين الأحزاب، وبتأثير المرجعيات، وبتقاطع المصالح، وبالرغم من هذا الخلل الواضح في إشكالية التعبير عن سيادة الدولة، إلا أن آليات العمل الدولي، لا تقدم أي بديل آخر.

أما التفاوض فهو "موقف تعبيري حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتم به عرض وجهات النظر وتبادلها وتقريبها ومواءمتها وتكييفها واستخدام أساليب الإقناع كافة للحفاظ على المصالح القائمة أو للحصول على منفعة جديدة بإجبار الخصم على القيام بعمل معين أو الإمتناع عن عمل معين في إطار علاقة الإرتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو تجاه الغير" (عليوه، 1996 :91-92).

وعليه، يمكن القول بأن التفاوض عملية قديمة قدم التاريخ، حيث عرفت الحضارات البشرية (التفاوض) بقصد تحقيق الأهداف السياسية، والمنافع الاقتصادية، وأحياناً الغايات العقائدية، فأستخدمت الأقوام التفاوض في تنظيم العلاقات فيما بينها، ومع غيرها، كما أن المفاوضات العسكرية (الحربية) كانت أسلوباً شائعاً نتيجة كثرة الصدامات المسلحة التي كانت تنشب بين القبائل، أو المدن، أو الدول أو الشعوب، أو الأمم.

وتعرف عملية التفاوض أيضاً :"بأنها المباحثات والمداولات والمناقشات والمساومات الشفهية أو الخطية التي تجري بين ممثلي دولتين أو أكثر بينها مصالح متقاربة أو متعارضة، يقدم فيها الطرفان حججه، ويحاول أن يدحض حجج خصمه، بغية الوصول إلى اتفاق يتعلق بحل قضية تهمهما، أو مطلب نزاع يقتضي تسويته بالطرق الودية أو تحديد موقف أو تقرير إجراء أو عقد معاهدة" (فوق العادة، 1987 : 279).

أما القاموس الدبلوماسي فيرى في التفاوض أنه: "لا يمثل سبب وجود الممثل الدبلوماسي بصفته رئيساً للبعثة الدبلوماسية فحسب، وإنما يمثل جوهر الدبلوماسية كلها أيضاً، وكل أشكال وجوانب الدبلوماسية الخاضعة لعملية التفاوض" (فخر، 2005 :13)، وهنا أقترب مفهوم التفاوض من معنى الدبلوماسية، وذلك لإرتباط المسألة بآليات العمل الخارجي للدولة، وهذا ما دفع بهنري

كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، إلى القول بأن الدبلوماسية بالمعنى المتعارف عليه، هي عملية التقريب بين وجهات النظر المتعارضة بالمفاوضات.

ويستخدم مصطلح المفاوضة ليعني في اللغة العربية مفهوم (المراوضة)، والمراوضة لغة مصطلح شاع استخدامه في المجال التجاري، وتحديداً في معاملات البيع والشراء، وفي عمليات المزايدة والمناقصة، وفي حديث طلحة إبن الزبير (فتراوضنا حتى أصطرف مني) وكان المعنى يفيد أن يسعى كل طرف إلى ترويض الآخر أي غلبته (فخر، 2005 :10).

**المطلب الثاني: تطور الدبلوماسية التفاوضية**

التعاملُ الدولي يشجع على شيوع المفاوضات لتسوية الخلافات؛ فمن ناحية فإن الدول تتمتع بحرية اللجوء إلى هذا الأسلوب، والأكثر من ذلك أنه يمثل وجود حسن النية؛ إذْ إنَّ لديها حرية حركة في مواصلة المفاوضات أو تأجيلها أو قطعها، وقد نصت المعاهدات والمواثيق على جدوى هذا الأسلوب في حل المنازعات بالطرق السلمية، وهناك من ناحية أخرى يذهب بعض الفقهاء الدوليين إلى أن الدول تستنفذ بادئ الأمر الطرق الدبلوماسية قبل إحالة الخلافات إلى التحكيم أو القضاء (نعمة، 1987 : 415).

وتشكِّلُ النشاطات التي يمارسها الدبلوماسيون والهيئات الدبلوماسية جزءاً من العلاقات الدولية بين الأمم والدول، وبالرغم من إنحسار دور الدبلوماسية في تصريف الشؤون الخارجية للدول، فإنَّ للدبلوماسية أثراً فاعلاً في نسج العلاقات الخارجية قبل الثورة الفرنسية والثورة الصناعية، وبتطور المواصلات وسبل الإتصال بين مركز السلطة في الدول المختلفة تقلصت ساحة نشاط الدبلوماسية وخضعت لقيود جديدة وضعتها في مكانةٍ متميزةٍ عما كانت تتمتع به قبل تطور المواصلات الحديثة، ولكن هذا لا يعني أن البعثات الدبلوماسية والدبلوماسيين أصبحوا أدواتٍ منفذة لتعليمات

عواصمهم؛ فالبعثات الدبلوماسية تُمثل حكوماتها لدى الدول الأجنبية، وتقوم بالمفاوضات عند الضرورة وتنقل المعلومات من وإلى حكوماتها وحكومات الدول المعتمدة لديها كما أنها ترعى مصالح مواطنيها وحكوماتها (بركات، 1985 :48).

وقد مرت الدبلوماسية في عدة مراحل من تطور هذا العلم، إذ إمتاز فيها بخصائص معينة أملتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إرجاع الأصول الأولى للدبلوماسية إلى تلك الفترة التاريخية من حياة الجماعة البشرية المنظمة خارج إطار الدولة، وذلك عندما كانت تتفاوض هذه الجماعات في حسم منازعاتها وتصريف علاقاتها، فالمفاوضون هم دبلوماسيون (بدر الدين، 1991 :55) .

لقد أهتم فقهاء القانون والسياسة بموضوع المفاوضات كثيراً، وأعتبروه أحد أهم الوسائل التي لا بد منها للوصول إلى التسويات السلمية، وإن كثيراً من التسويات للنزاعات الدولية لا تحل إلا وقد كان للمفاوضات دور أساسي فيها؛ فهي إتصال مباشر بين دولتين أو مجموعة من الدول المتنازعة مباشرة، وتبادل حر للآراء بغية التوصل لتسوية النزاع القائم فيما بينها وذلك عن طريق الاتفاق المباشر. والاتصال المباشر هنا يوفر للدول السرية في المفاوضات والمرونة في إتخاذ القرارات بعيداً عن الضغوط الخارجية والرأي العام، وخصوصاً إذا كانت الدول متكافئة في القوى بحيث لا تخضع دولة لتأثير دولة أخرى في أثناء المفاوضات. وإذا كان النزاع يمس مصالح دول أخرى خارج نطاق النزاع، فيمكن أن تكون المفاوضات علنية وعلى شكل مؤتمر يجمع أطراف النزاع، وهذا يوفر وسيلة جيدة لكي تأخذ كل دولة حقها حتى ولو لم تكن طرفاً مباشراً في النزاع (الراوي، 1978 :39).

والمفاوضات هي وسيلة دبلوماسية تعاونية بين أشخاص القانون الدولي لحل النزاعات التي تحدث بين الدول وإدارة العلاقات الدولية، وكان ينظر إليها على أنها إحدى الشروط الضرورية للإقرار بعدالة استخدام القوة فيما إذا لم يتم حل النزاع سلمياً وإلا واجهت الدولة التي أستخدمت القوة الشجب والتنديد من المجتمع الدولي. كذلك تعرف المفاوضات على أنها الطريقة الدبلوماسية للاتصال المباشر بين رؤساء الدول أطراف النزاع أو وزراء الخارجية، أو من يوكل إليهم القيام بمهمة التفاوض، بغية حل النزاعات التي تحدث بين الدول، إما بشكل مباشر وسري أو عن طريق مؤتمر دولي علني، وأحياناً وفي بعض الحالات المعنية ينص صراحة على إتباع هذه الوسيلة السلمية المباشرة في بعض المعاهدات التي تبرم بين الدول وذلك قبل عرض النزاعات التي تحدث بينها على محاكم التحكيم أو على القضاء الدولي، وتفضل الدول حين تلجأ إلى وسيلة المفاوضات أن تكون متساوية في الحقوق والواجبات كي لا تهيمن دولة على أخرى وتفرض عليها شروطها.

كما تعرف المفاوضات على أن عملية تبادل الرأي بين دولتين متنازعتين بقصد الوصول إلى تسوية للنزاع القائم بينها، ويقوم بعملية المفاوضات المبعوثون الدبلوماسيون لأطراف النزاع، إلا إذا دعت الحاجة للإستعانة بخبراء فنيين، وذلك حسب خصوصية النزاع القائم، وتكون المفاوضات إما بطريقة مباشرة بين المتفاوضين أو عن طريق مذكرات مكتوبة أو بالطريقتين معاً، وبشكل سري إذا كان النزاع خاصاً أو علنياً عن طريق مؤتمر دولي يجمع أطراف النزاع، وهذا إذا كانت طبيعة النزاع تؤثر على المجتمع الدولي أو على أكثر من دولة (أبو هيف، 1966 :45).

وعليه، يمكن القول بأن المفاوضات هي إتصال مباشر أو غير مباشر بين دولتين أو أكثر بشكل سري أو علني بغية تسوية نزاع قائم بينهما بطريقة ودية وسلمية. والتسوية قد تتم وتنتهي عن طريق المفاوضات أو أن المفاوضات قد تؤدي إلى طريقة جديدة للتسوية، فمثلاً في أثناء التفاوض قد

تتفق الأطراف على أن حل النزاع يكون عن طريق التحكيم أو عرض النزاع على محكمة العدل الدولية أو أية طريقة أخرى مناسبة.

وقبل الشروع في عملية المفاوضات يجب على الدول تحديد وتهيئة الظروف اللازمة لإنجاح المفاوضات من مثل معرفة أسباب النزاع وتحديد طبيعته وأن الظروف ملائمة لبحث النزاع عن طريق التفاوض وتحضير الوثائق والمستندات الخاصة بالنزاع كافة واختيار الوقت المناسب وعدم حصر حل النزاع عن طريق التفاوض فقط. والمفاوضات عادة بحاجة إلى جو هادئ ومناخ سياسي مقبول لدى أطراف النزاع، والجو العام للمفاوضات يجب أن يكون بعيداً عن المؤثرات الخارجية سواء من الدول الأخرى أو الرأي العام حتى يستطيع المفاوضون العمل من دون ضغوط عليهم، ويجب توافر نوع من الثقة بين المتفاوضين، وأن لديهم الرغبة الصادقة في حل النزاع والوصول إلى تسوية، كما يجب أن يكون هناك نوع من المساواة بين أطراف النزاع على الأقل من الناحية القانونية، كما أن مراعاة مصالح كل طرف في المفاوضات شيء يجب الحرص عليه حتى يكون هناك دافع للأطراف من أجل الإستمرار في التفاوض، فإذا أحس طرف أنه مهيمن عليه من الطرف الآخر وأنه لا يستطيع الحصول على أبسط حقوقه فإنه يتوقف عن التفاوض أو يلجأ لأسلوب آخر، وهذا قد يعقد قضية النزاع بدلاً من أن يعمل على تسويتها(قشي، 1999 : 80).

إن فن المفاوضات له أصول عامة يتبعها من يقوم بها، وأخرى خاصة لا يتقنها إلا من كان خبيراً محنكاً في هذا المجال، وهناك الكثير من المؤلفات التي تتحدث عن هذا الفن والعلم وتوضح أصوله وقواعده وتحدد صفات الأشخاص الذين يستطيعون القيام بهذا الفن. فالعملية التفاوضية تقوم على مجموعة من الأسس التي تؤثر بشكل مباشر على نجاح أو فشل العملية التفاوضية، من هنا تبرز أهمية تحديد الأسس الفعّالة التي تقوم عليها عملية التفاوض (أحمد، 1997 :19-22):

**أولاً:** أن يكون المفاوض مؤهلاً لعملية التفاوض ومفوضاً للتفاوض في الموضوع المعني من الجهة الأصيلة حتى تتحمل الدولة مسؤولياتها حيال ما أتفقت عليه. ولأن نتيجة المفاوضات ملزمة بعد إكمال إجراءاتها القانونية، فلا بد أن يكون القائمون بها مفوضين باسم الحكومة تفويضاً صحيحاً ومكتوباً، ولا يجوز للمفوض تفويض غيره إذا كان مخولاً له ذلك صراحة وكتابة، وفي حالة صدوره بالاسم وليس الوظيفة، لا يجوز في حالة تغييره بآخر، لأن هذا الآخر يقوم بدور الأول ما لم يتحصل على تفويض حسبه ويستحسن عدم تقييد سلطة المفاوض تقييداً شديداً ولكن تغطى مساحة له للتحرك، وفي ذات الوقت يستحسن فتح السلطات له كاملة، والإحتفاظ بسلطات أصيلة خشية أن يقوم المفاوض بتوريط دولته فيما لا ترغب. وهكذا يجب أن يتسم التفويض بوجود نص تفويضي جزئي، مستمد من الاختصاصات الأصيلة ومحدد المهمات والمكان، وينتهي بإنتهاء المهمة (Geogre, 2004: 15-25).

**ثانياً:** أن يكون الشيء المفاوض عليه ممكن التنفيذ وليس مستحيلاً، والدولة التي تتفق على شيء يجب أن تنفذه، إحتراماً لمكانتها ولتنال ثقة الآخرين، ولذا عليها منذ البدء، عدم التفاوض في موضوعات مستحيلة التنفيذ، وفي ذات الوقت لا داعي للتفاوض في موضوعات بديهية تعد من المسلمات ما دامت واضحة ولا تحتاج إلى شرحٍ وتبيان.

**ثالثاً:** أن يكون التفاوض مشروعاً متوافقاً مع العقائد الدينية والقوانين الدولية، لأن العقائد في مرتبة أعلى ويجب إحترامها وتقديرها، وأي خروج عليها حتماً يؤدي إلى سخط ورفض لدى المؤمنين بها، ولهذا فإنها تكون حاكمة لغيرها وليست محكومة، وفيما يختص بالقوانين الدولية، فإنها نتاج خلاصة السياسات الدولية، وبذلك فإنها ليست من صنع دولة، بل يشترك الإرث الدولي في إصداره، وأية

دولة وافقت عليها، مراعاة عدم إصدار ما يخالفها، أما إن لم تكن قد صادقت عليها فبإمكانها مخالفة النص الذي لا يتفق مع مبادئها أو مصالحها وتتحمل مسؤوليات ذلك.

**رابعاً:** وجود طرفين أو أكثر للتفاوض، فقد تكون ثنائية وقد تكون جماعية، وليست هناك قاعدة محددة لعدد الأفراد المشاركين فيها غير التماثل في الكم لدى الأطراف المعنية، ويمكن أن يكون فرداً كما يمكن أن يكونوا إثنين أو أكثر حسب الإتفاق، وغالباً تكون فردية عندما يقوم الرؤساء بالعملية التفاوضية في موضوعات جوهرية أساسية ليأتي مفاوضون آخرون لعمل التفصيلات اللازمة، ويجب أن يكون العدد متناسباً مع حجم موضوعات التفاوض، فلا يكون قليلاً مخلاً ولا كثيراً.

**خامساً:** ضرورة الإستعانة بالأطراف الداخلية والخارجية ذات الأثر على المفاوضات، فأحياناً تكون لدول الجوار أو بعضها أهمية قصوى وخصوصاً في موضوعات تخص الهجرة واللجوء والاقتصاد والتجارة والسلام، وأحياناً تحظى الدول الكبرى بذات الأهمية وأكثر، وأي تجاهل لها قد يؤدي إلى فشل المفاوضات، ولذلك فلا بد من دراسة القوى المحلية والإقليمية والدولية وتأثيراتها قبل البدء في المفاوضات المهمة.

**سادساً:** أن يكون التفاوض على حق وليس على باطل، وخالياً من الغش والتدليس، وأن يكون واضحاً، حيث تستخدم الأدلة الشرعية والقواعد الأصولية، كل في مكانه المناسب وموضوعه الملائم. ولا بد من الإتفاق مع الطرف أو الأطراف الأخرى على قائمة الموضوعات المطروحة للتفاوض (الأجندة)، وهذا قد يستغرق زمناً طويلاً، ويعد من أهم المراحل وأصعبها، وخصوصاً عند تباين المنطلقات وإختلاف المصالح، ولا بد من الإتفاق على مكان المفاوضات وزمانها والمشاركين فيها والمشرفين عليها(فولبرايت، 1994 : 147).

**سابعاً:** الشعور بأهمية الاتفاق، تجاوزاً للمخاطر أو تحقيقاً لمصالح، فالمفاوضة لا يمكن أن تقوم إلا إذا وجدت الرغبة بين الأطراف من أجل الوصول إلى اتفاق، وأن هذا الإتفاق يقوم عادة على إبداء كل طرف بعض التنازلات التي لا تؤثر على أهداف الدولة البعيدة والقريبة المدى، إذ أن التنازلات ترتبط بمدى تقارب الدول أو بعدها، إذْ تحكمها العلاقات والقوة، فإن كانت العلاقات ودية تتعدد فرص التنازلات وخصوصاً في الشؤون التقليدية كبعض جوانب التجارة الخارجية والتبادل الثقافي، وفي حالة العلاقات العدائية يمكن كسب التنازلات أيضاً عن طريق الترغيب أو الترهيب. وبالرغم من ضرورة وجود عنصر الإرادة في التفاوض، إلا أن ذلك ليس في كل الحالات، إذ قد تجبر دولة أو مجموعة دول طرفاً معيناً للدخول في تفاوض، وأحياناً يأتي الإجبار من طرف ثالث (Kissinger,1982 :1024).

ويرى البعض أنه لا بد من وجود خلاف مسبق بين أطراف التفاوض، وتجري المفاوضات لحلها والإتفاق بشأنها، ومنهم الدكتور فاضل زكي الذي يقول :"لكي يمكن القيام بإجراء مفاوضة، فلا بد من توافر عنصرين هامين، الأول: وهو لا بد وأن يكون بين الأطراف المتفاوضة مصالح مشتركة، والثاني: وهو لا بد وأن يكون بين الأطراف خلاف، ذلك أنه من دون وجود مصالح مشتركة فإنه لا يمكن القيام بالمفاوضة، إذ لا بد لكل مفاوضة من هدف تسعى إلى تحقيقه، ثم أنه لا بد من وجود خلاف، لأن بإنعدامه لا يبقى شيء أمام المتفاوضين للتفاوض من أجله"( الزبير، 1995 : 2).

**ثامناً:** ضرورة وجود ما يمكن الإتفاق عليه بين أطراف التفاوض، وهذا لا يعني قبول طرف بكل ما يأتي به الآخر، بل يعني وجود مساحة بين الإثنين يمكن التفاهم حولها، وفي هذا يقول الدكتور حسن عبد الله الترابي:"لا معنى لحوار بينك وبين الآخر إذا لم يكن بينكما مشترك لفظي بل مشترك في بعض مستوى الفكر وأصول في المعنى، ذلك أن الحوار إبتداءً ينبني على أصل فطري فكري يشترك فيه الإثنان مع وجود مسافات ومناطق يختلفون عليها(الزبير، 1995 :38).

وتتم المفاوضات بطريقة مباشرة أو عبر وسيط، ولكل عضو في الوفد دوره المخصص، وهناك التكتيك المرن، والوسط، وكل منه يصلح في وقته المناسب، والتنازل يكون أيسر في المتغيرات وأصعب في الثوابت، أو بالترغيب والترهيب، وأساليب التفاوض تنحصر في خمس حالات، هي: الجذب والتجنب، والضغط، والعرض، والإشتراط ولكل حالة ما يناسبها. وعليه يجب أن تتوافر في المفاوض عدة صفات، من أهمها الشخصية السوية عضوياً ونفسياً، والقدرة على تقمص شخصية الطرف الأخر لتيسير عملية التبرير والفهم المسبق، والرغبة في أداء المهمة، وقوة الشخصية، والدراية بعلم الكلام (المنطق).

## المبحث الثاني: لمحة عن الدبلوماسية الكويتية وأدواتها.

تعطي السياسة الخارجية الكويتية إهتماماً كبيراً لعدد من الوسائل التي تتناسب مع المعطيات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدولة الكويت. اعتقاداً من صانعي سياسة الكويت الخارجية بأن مثل هذا النوع من الوسائل كفيل بتحقيق الأهداف السياسية الخارجية بصورة حسنة تتناسب وطبيعة قدرات الكويت السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من هنا ركزت السياسة الخارجية الكويتية على وسائل ثلاث كأدوات فعّالة لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية. وتتثمل هذه الوسائل الثلاث بما يلي:

- المساعدات المالية والاقتصادية.
- الوساطة والمساعي الحميدة.
- المساعدات العسكرية.

### المطلب الأول: المساعدات المالية والاقتصادية:

تمثّل المعونات الاقتصادية التي تقدمها دول العالم، أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية للدول التي تقدمها. وتعتبر الأداة الاقتصادية من أهم أدوات السياسة الخارجية الكويتية، نتيجة للمعطيات الاقتصادية المتاحة لها، حيث الثروة المالية الضخمة المتدفقة من عوائد النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي والأساسي للاقتصاد الكويتي. وقد أسهمت الثروة البترولية في فتح مجالات مؤثرة أمام السياسة الخارجية للكويت، كما أتاحت للكويت توظيف العوائد البترولية لخدمة مصالحها القومية، عن طريق بناء علاقات مميزة من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. ومن هنا بدأت الكويت في رسم سياسة مالية لخدمة أغراضها السياسية، وقد تمثلت ذلك في سياسة

المساعدات المالية والاقتصادية الخارجية، التي تقدمها الكويت من خلال الصندوق الكويتي، للدول العربية والإسلامية.

وتعتمد فلسفة المساعدات المالية والاقتصادية التي تقدمها الكويت لمعظم دول العالم الثالث، على الدوافع التي يمكن حصرها بالنقاط التالية (الخجا، 1984):

1. الروابط الأخوية بين الكويت والأقطار العربية، لأسباب قومية ودينية.
2. الرغبة في تطوير علاقات قوية مع الدول المجاورة لتدعيم أمن الكويت وسلامة إستقلاله.
3. إدراك الكويت لأهمية تدعيم الإستقرار السياسي في المنطقة من خلال رفع المستوى الاقتصادي لأبنائها.
4. الشعور بالواجب لتقديم المساعدات للدول النامية لاعتبارات إنسانية.
5. الرغبة في تعزيز مركز الكويت ونفوذه على الصعيد الدولية.

ويمثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الجهة الرئيسية الرسمية التي تقوم بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية للدول النامية. وهو أول صندوق قيّم في العالم الثالث، خصوصاً وأن هذه المساعدات التي يقدمها الصندوق للدول والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية، قد خلقت بعض المكاسب السياسية للكويت على المستويين الإقليمي والعالمي. ومن هذه المكاسب السياسية (الخجا، 1984 : 61):

1. حصول الكويت على إعتراف عالمي واضح من خلال دورها في ميدان المساعدات الأجنبية وبخاصة من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون.

2. المركز الذي تتمتع به الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية وما تحقق بسبب هذا المركز من دعم للقضايا العربية في العديد من المناسبات.
3. التعاطف الملموس من قبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفة عامة ودولة الكويت بصفة خاصة.
4. علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تتمتع بها دولة الكويت على الصعيد الإقليمي والدولي.
5. ما يواجه المستثمرين الكويتين من ترحيب وتأييد من قبل أغلب الدول النامية التي تسعى إلى إجتذاب رؤوس الأموال الكويتية.

ومع أن هذه المساعدات قد خلقت مردوداً سياسياً لدولة الكويت، إلا أن طبيعة السياسة التي يتبعها الصندوق الكويتي في مجال المعونات الخارجية هي دون المستوى المطلوب، ويعتريها بعض السلبيات التي تقف حائلاً أمام أتساع رقعة المكاسب السياسية التي يمكن أن تجنبها الكويت من خلال المساعدات المالية والاقتصادية. ومن هذه السلبيات(تصريح مدير الصندوق الكويتي السابق السيد فيصل الخالد لجريدة السياسة الكويتية، 1984/10/23):

أولاً: أن هذه المساعدات والمعونات تعتمد على العوائد النفطية (البترول) وهو مصدر ناضب، لهذا فهي تختلف بشكل رئيسي وجوهري عن المساعدات الغربية القائمة على دخل ناتج عن القاعدة الاقتصادية الصلبة والقوة الاقتصادية للدولة الغربية.

ثانياً: أن المساعدات الكويتية والعربية في آنٍ واحد لا تهدف إلى خدمة المصالح التجارية أو فتح أسواق في الدول النامية للبضائع والخدمات العربية.

ثالثاً: لقد أفادت المساعدات الكويتية والعربية أيضاً الدول الصناعية، حيث أن جزءاً رئيسياً منها كان يستخدم لتمويل شراء بضائع وخدمات غربية. وهذا يعني غياب التنسيق بين الدول العربية من أجل تخطيط سياسة اقتصادية تعود عليها بالنفع من خلال الاعتماد على النفس وعدم الاعتماد على البضائع والخدمات الغربية.

رابعاً: أن المشاريع التي يمولها الصندوق الكويتي يتم طرحها عن طريق العطائات والمناقصات المفتوحة لجميع دول العالم. وغير محصورة في الدول العربية أو الدول النامية، وهذا يفتح المجال أمام الشركات العالمية التي سوف يكون لها الحظ الأوفر في تنفيذ هذه المشاريع عن طريق العطاءات نتيجة لما تملكه من قدرات علمية ومالية وفنية.

خامساً: أن المردود السياسي الذي يمكن أن تحققه سياسة المعونات الخارجية للكويت مرهون بإستمرار تدفق المساعدات، وأن أي انقطاع لهذه المساعدات أو تغير تحت أي ظرف من الظروف من شأنه أن يحدث أثاراً عكسية على طبيعة العلاقة بين الكويت والدول المستفيدة من هذه المساعدات. إضافة إلى أن الدول المستفيدة من هذه المساعدات قد تضطر نتيجة لتدهور أوضاعها الاقتصادية والمالية إلى عدم الوفاء بإلتزاماتها تجاه الصندوق الكويتي (الخجا، 1984 : 61).

**المطلب الثاني: الوساطة والمساعي الحميدة:**

المساعي الحميدة والوساطة من الوسائل التي تتبع لحل المنازعات سلمياً والعمل على تحكيم لغة الحوار والتفاهم حول نقاط الخلاف بين الأطراف المتنازعة بعيداً عن المواجهة العسكرية. ويقصد بالمساعي الحميدة: قيام دولة ثالثة بموافقة الطرفين المتنازعين بالتقريب بين وجهات نظر الدولتين المتنازعتين والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة لحل

النزاع القائم بينها، وهذه الدولة لا تشترك في المفاوضات كما أنها لا تقدم حلاً للنزاع. أما الوساطة فيقصد بها قيام دولة ثالثة بالسعي لإيجاد تسوية للنزاع القائم بين دولتين متنازعتين، وللدولة الثالثة أن تشترك في المفاوضات الدائرة بين الطرفين المتنازعين وأن تقترح حلاً للنزاع(الراوي، 1978 : 32).

وتمثل الوساطة والمساعي الحميدة (الدبلوماسية) أهم أدوات السياسة الخارجية الكويتية، وهي أداة مرتبطة بالإدارة الاقتصادية، بل أنها، أي المساعي الحميدة والوساطة، تستمد قوتها وتأثيرها من سياسة المساعدات الخارجية الكويتية، تلك السياسة التي أتاحت لدولة الكويت أن تلعب دوراً مميزاً على الصعيدين الدولي والإقليمي من خلال العمل الدبلوماسي.

وتعلق الباحثة السوفيتية (يلينا هيلكوميان) على أهمية الوسائل الدبلوماسية في السياسة الخارجية الكويتية بقولها: إن سياسة الكويت الخارجية سياسية متوازنة ومعتدلة، وأنها تعتمد بشكل رئيسي على الوسائل الدبلوماسية في معالجة شتى القضايا الدولية سواء التي تخصها مباشرة أو التي تخص الدول العربية والإسلامية (جريدة القبس الكويتية، عدد 6315، 1989/8/29). وتبرز فاعلية الدبلوماسية الكويتية ونشاطها من خلال المساعي الحميدة والوساطة التي قامت بها الكويت ولا تزال بين عدد من الدول العربية والإسلامية والصديقة، إدراكاً منها لأهمية إيجاد علاقات متميزة بين دول العالم الثالث الذي يجب أن لا ينشغل بخلافات جانبية، ومن جهة أخرى فإن نشاط الدبلوماسية الكويتية مدفوع بدوافع قومية تجاه الدول العربية الشقيقة، وبدوافع سياسية تجاه الدول الصديقة، وبدوافع دينية تجاه الدول الإسلامية، من أجل كسب مواقف حميدة تكون رصيداً لها وقت الأزمات. ومن هنا عملت السياسة الخارجية الكويتية من خلال دبلوماسيتها على تصفية الأجواء بين الدول العربية، من منطلق أن الكويت جزء منها، وأن قوة الكويت من قوة الأمة العربية. وقد أكد

هذه الحقيقة الشيخ صباح الأحمد بقوله :"أن الكويت جزء من هذا الوطن وسياستها العمل الجاد المتواصل لتقريب وجهات النظر المختلفة، والكويت بقدر ما تستطيع تبذل كل جهد لتحقيق التضامن العربي ولن يهدأ لنا بال حتى يتم التضامن الذي هو في مصلحة الجميع"( خضير، 1986 :53).

**المطلب الثالث: المساعدات العسكرية**

على الرغم من أن الكثير من المواثيق الدولية تحظر الالتجاء إلى القوى المسلحة في العلاقات الدولية وتنظر إليه على أنه عمل غير مقبول، إذ لا يمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. إلا أن ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول هي ظاهرة قائمة ومستمرة. ومع ما تمثله القوة العسكرية كأداة فعالة في السياسة الخارجية، إلا أن دولة الكويت لا تعول كثيراً إلى هذه القوة كأداة من أدوات السياسة الخارجية لها، نتيجة لافتقارها لأسباب هذه القوة، إذ أن قلة عدد سكانها، وصغر رقعتها الجغرافية، إضافة إلى إنحصارها جغرافياً بين دول تفوقها سكاناً ومساحة وقوة عسكرية، شكّل عائقاً حقيقياً لديها أمام بناء قوة عسكرية من الممكن الاعتماد عليها كأداة فاعلة في سياستها الخارجية (مقلد، 1989 :59).

هذا الوضع ترك قناعة لدى المسؤولين الكويتيين بضرورة تعويض هذا النقص بعدد من السياسات التي من شأنها أن تسهم في تقوية قوتها العسكرية، وتتمثل هذه السياسات بالتالي:

أولاً: تنمية قدرات القوات المسلحة من حيث العدد من خلال قانون التجنيد الإجباري للمواطنين.

ثانياً: امتلاك أسلحة متطورة تمكنها من بناء قوتها الدفاعية.

ثالثاً: الدخول في تحالفات عسكرية إقليمية وعربية لتكون رصيداً لها عند الأزمات كمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ودرع الجزيرة.

كما أعلنت الحكومة الكويتية الأحكام العرفية تضامناً مع الدول العربية الشقيقة، وأعتبرت الكويت بأنها في حالة حرب ضد إسرائيل، وقد أصدر الحاكم الشيخ جابر الأحمد الصباح، ولي العهد آنذاك، عدداً من الأحكام العرفية التي تخدم مصلحة الجانب العربي وتدعم مواقفه ضد إسرائيل، ومن أهم هذه الأحكام:

أولها: منع إجتياز الطائرات الحربية غير العربية الأجواء الكويتية وهبوطها بالمطارات، ومنع السفن الحربية غير العربية المرور في مياه الكويت الإقليمية ورسوها في الموانئ.

ثانياً: وضع جميع المحطات اللاسلكية في شركات النفط العاملة في الكويت تحت الرقابة.

ثالثاً: وقف تصدير النفط إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمساندتها إسرائيل وكل دولة قد تشترك مع إسرائيل.

ناهيك عن المساعادت المالية والطبية، والسياسية التي قدمتها دولة الكويت لشقيقاتها العربية من باب الدعم والمساندة في هذه الحرب التي كشفت حقيقة المواقف الإمبرالية من القضايا العربية ووقوفها مع دولة العدو الصهيوني. ولم يقتصر دور دولة الكويت على جانب المساعدات العسكرية فقط، بل شهدت أرضها التي تحتضن المقر الرئيسي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) أكبر حدث سياسي شهده العالم آنذاك، عندما عقد على أرضها إجتماع طارئ لمجلس وزراء منظمة الأوبك في 1973/10/16، أسفر عن قرارات تاريخية تقضي بفرض حظر تصدير النفط إلى كل من الولايات المتحدة وهولندا وتخفيض الإنتاج بنسبة 5% شهرياً عن الدول الأخرى منذ شهر سبتمبر 1973 إلى أن تنسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي

أحتلتها عام 1967. كما تحملت الكويت الكثير من المبالغ والمساعدات المالية من أجل صمود الدول العربية المشاركة في الصراع مع إسرائيل، ومن أجل إمكانية وصول الأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفياتي والدول الصديقة الأخرى.

ومع أول أنطلاقة لحرب الخليج بتاريخ 1980/9/22، أعلنت دولة الكويت رسمياً عن موقفها الحيادي المطلق تجاه هذه الحرب، وأبدت رغبتها في وضع حدٍ لها من خلال الطرق الدبلوماسية التي سلكتها مع طرفي النزاع وأطراف دولية وإقليمية وعربية أخرى. وإذا كانت الكويت قد أعلنت إلتزامها بالحياد تجاه هذه الحرب خلال الشهور الأولى، إلا أن الظروف التي فرضتها حرب الخليج قد إضطرتها، من الناحية الواقعية، إلى الإنحياز للعراق والوقوف معه سياسياً، وإعلامياً ومادياً، فعلى المستوى السياسي تحركت الكويت بصورة بارزة تماشياً مع العراق، من خلال المحافل الدولية والعربية والإقليمية لإقناع إيران والأطراف الدولية الأخرى بضرورة إنهاء حالة الحرب، واللجوء إلى الطرق السلمية لتسوية الخلافات بين البلدين.

ومن الناحية الإعلامية، فقد أعلنت الصحف والمجلات الكويتية تأييدها للعراق بكل وضوح، ومعارضتها لموقف إيران المتصلب دون أن تلقى أي معارضة من الحكومة الكويتية. أما فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية الكويتية للعراق، فإن المعلومات غير الرسمية تؤكد على أن الكويت قامت بشحن معدات وأسلحة متعددة الإستعمال من ترسانتها للعراق، إضافة إلى إستقبال الكويت مساعدات عسكرية من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول الأخرى كالإتحاد السوفياتي، وإيصالها للعراق عن طريق (مركو العبدلي) الذي يعتبر المنفذ الحدودي الرئيسي بينها وبين العراق.

أما بالنسبة للمساعدات المالية للعراق، فقد قامت الكويت بتقديم مبلغ 4 مليار دولار كقرض لمساعدة العراق للتغلب على الأضرار المادية التي لحقت به نتيجة لوقف تصدير النفط العراقي، ولعل لطبيعة الظروف وحساسية الموقف في حرب الخليج الأثر الأكبر في تحديد سياسة دولة الكويت تجاه هذه الحرب، وإعلانها الالتزام بالحياد وعدم الانحياز لأي من طرفي النزاع، خلافاً لما كان عليه الوضع في حرب حزيران 1967، وتشرين 1973. ومع هذا سعت الكويت إلى مساندة العراق من خلال ما قدمته من مساعدات مالية واقتصادية وعسكرية، بطرق غير معلنة وذلك أداء لواجبها القومي تجاه العراق، وعدم إثارة المسؤولين الإيرانيين، حرصاً منها على عدم الظهور كطرف مباشر في الحرب.

# الفصل الرابع

# طبيعة وأبعاد دور الدبلوماسية الكويتية في حل الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011-2016

تعتبر الأزمة اليمنية من أبرز الأزمات الإقليمية التي تشهدها المنطقة العربية، والتي تشكل خطر على الأمن الإقليمي العربي، وخصوصاً بعد أن تدخلت المملكة العربية السعودية للدفاع عن أمنها الوطني بعد سيطرة الحوثيين على الحدود السعودية، حيث أن الحركة الحوثية قد سيطرت على بعض المدن اليمنية كصعده ودماج، مما ينذر بالكثير من الفوضى في المناطق والمدن الأخرى، ويعود ذلك لوجود العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في زيادة الصراع السياسي في اليمن، كما ويعد الصراع السياسي اليمني أحد أوجه الصراع على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب السلطة اليمنية لمواجهة الحوثيين، ومن جانب أخر تدخلت المملكة العربية السعودية لحماية حدودها من خطر الحوثيين، بالإضافة إلى دعم إيران للحركة الحوثية بهدف إطالة هذا النزاع وزيادة القوة الشيعية في المنطقة العربية.

وقد أنطلقت المباحثات اليمنية في الكويت بتاريخ 18 نيسان 2016 وتم أستضافة الأطراف المتنازعة باليمن برعاية الأمم المتحدة، لبحث تحقيق اتفاق سلام بين أطراف النزاع، وجمعت جولة المباحثات حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي المدعوم من التحالف العربي بقيادة السعودية، والحوثيين وحلفائهم من الموالين للرئيس السابق علي عبد الله صالح، العائدين إلى طاولة المباحثات بعد جولة في سويسرا في كانون الأول 2015 لم تحقق تقدماً في البحث عن حل للنزاع، وأنتهت المباحثات بطريق مسدود وذلك لعدة اعتبارات أوضحتها ساحة

المفاوضات أولها عدم فرض عقوبات إلزامية على كل أطراف النزاع بمن يتخلف عن اتفاق وقف إطلاق النار، وذلك لكون المباحثات شهدت منذ أنطلاقها حالات متكررة من الإختراق لهدنة وقف إطلاق النار من كلا الأطراف، أما العامل الأخر فيكمن بإنعدام الرؤية الشمولية لوضع الحلول الجذرية للأزمة، وذلك ما دفع محللين سياسيين للقول بأنه لو تم التعامل مع الأزمة بكافة جوانبها لوضعت النقاط على الحروف. وسوف يتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقات الكويتية اليمنية والقوى الفاعلة والمؤثرة في مسار المفاوضات اليمنية

المبحث الثاني: الدبلوماسية الكويتية في إدارة المفاوضات اليمنية في الكويت

المبحث الثالث: مستقبل التسوية السياسية في اليمن

## المبحث الأول: العلاقات الكويتية اليمنية والقوى الفاعلة والمؤثرة في مسار المفاوضات اليمنية:

دخلت الأزمة اليمنية مرحلة جديدة أنطلقت مع وقف إطلاق النار الذي بدأ على الحدود ليستكمل في تعز وحجّة ومأرب وبقية محافظات "الجمهورية" تمهيداً لمفاوضات الكويت التي وصلها المبعوث الأممي "إسماعيل ولد الشيخ" للإستعداد لبدء المحادثات في قصر بيان المقر الرئيسي للمؤتمرات الدولية التي تشهدها الكويت. وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: لمحة عن العلاقات الكويتية اليمنية.

المطلب الثاني: القوى الفاعلية في النزاع اليمني والمؤثرة على المفاوضات اليمنية.

**المطلب الأول: لمحة عن العلاقات الكويتية اليمنية**

سعت دولة الكويت منذ القدم إلى بناء علاقات متميزة مع الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، فعند تأزم العلاقات اليمنية-اليمنية في يومي 28 و29 مارس 1979 بين شمال اليمن وجنوبه الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في المناطق الحدودية بينهما ، نتج عن الحرب انعقاد مؤتمر قمة في الكويت وفي 30 مارس 1979م ضَّم رئيسي الشطرين عبد الفتاح إسماعيل والمقدم علي عبد الله صالح توصلا خلاله إلى اتفاق إنهاء الصراع بين الشمال والجنوب باتفاق حدد الخطوات العملية لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية على أساس الوحدة الاندماجية ، قدّم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام 1979م مبلغ 3.6 ملايين دينار كويتي لتطوير مشروع وادي مور بمنطقة تهامة. أما عام 1981م فقد مثّل نقطة تحول رئيسة في تاريخ العلاقات اليمنية-الكويتية، إذ أنعكس ذلك على تنامي الدعم الكويتي لعمليات التنمية في اليمن "بشطريها" من خلال تقديم القروض الميسرة والمساعدات المجانية، سواء كان ذلك من قبل الحكومة الكويتية مباشرة، أو عبر الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، والصندوق الكويتي اللذين كان لهما أثر كبير في إنشاء المشاريع الإنمائية والخدمية تعزيز مسيرة التنمية اليمنية (بشمي، (د.ت) :78).

بينما شكّل عام 2001 خطوة مهمة في تاريخ العلاقات الكويتية اليمنية والتي عكست عمق تلك الروابط التاريخية بين الشعبين اليمني والكويتي، وأكدت في نفس الوقت حرص القيادتين السياسيتين نحو الالتفاف لمصلحة شعبيهما، وأستأنفت الكويت دورها ودعمها المادي والاقتصادي عبر مؤسساتها الإستثمارية وصناديقها المالية لعمليات التنمية في الجمهورية اليمنية من خلال مؤتمر باريس "2" للدول المانحة. وعلى المستوى الاقتصادي تم إستكمال الإجراءات القانونية لإقرار إتفاقية الإزدواج الضريبي، وإنشاء اللجنة العليا المشتركة للإستثمار في الجمهورية اليمنية. وقد كان

لزيارة الرئيس علي عبد الله صالح إلى الكويت في يناير 2006م دلالاتها الواضحة لدى الجانب الكويتي، حيث أكدت على عمق الأسى والحزن اليمني لفقدان الأمة العربية لأحد قادتها وهو الشيخ جابر الصباح، الذي كرس حياته لخدمة شعبه وأمته ومثلت في الوقت ذاته دفعة حقيقية في تحريك العلاقات اليمنية–الكويتية نحو الأمام (النعماني، 2007: 17).

بقيت العلاقات اليمنية الكويتية مستمرة في نموها وتطورها إلى أن أصبحت دولة الكويت من أكبر الدول الداعمة لليمن، من الناحتين السياسية والاقتصادية، كذلك لها دور بارز وكبير في التمهيد للوحدة اليمنية، من خلال دعم مسيرة الوحدة، والاجتماعات التمهيدية، إبتداءً، بتوقيع إتفاقية القاهرة في 28 أكتوبر، 1972، ومن ثم بيان طرابلس في 28 نوفمبر 1972م، ومن ثم إستضافة القمة بين الرئيسين آنذاك، علي عبد الله صالح وعبد الفتاح إسماعيل في العاصمة الكويت خلال الفترة 28– 30 مارس 1979م برعاية الشيخ جابر الأحمد الصباح، وصولاً إلى إعلان وحدة اليمن في 22 مايو 1990. وكانت الكويت، منذ سبعينات القرن العشرين، وحتى بداية عقد التسعينات، من أكثر الدول، الداعمة للتنمية في اليمن، في مختلف المجالات، الاقتصادي، والتعليمي، والصحي وغيرها. حيث مولت دولة الكويت، خلال تلك الفترة، إنشاء العديد من المشاريع، منها مستشفى الكويت، إضافة إلى بناء خمسة مستشفيات، أخرى، منها المستشفى العسكري بصنعاء، ومستشفى الحديدة العام، وثمانية عشر مستوصفاً صحياً والمعهد الصحي، وبنك الدم والمختبر المركزي، بجانب 10 مستوصفات صحية في مناطق مختلفة من الجمهورية، فضلاً عن بناء كلية الشرطة، ومبنى الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد (الدويهي، 1992 :42–44).

أما بالنسبة لقطاع التربية والتعليم، فقد ساهمت دولة الكويت في بناء جامعة صنعاء خلال فترة السبعينات والثمانينات، إضافة إلى المساهمة في بناء ما يقارب 50 مدرسة إبتدائية وإعدادية وثانوية في عدد من محافظات اليمن، كما قامت ببناء دار الكتب بصنعاء، بالإضافة إلى مسجدين

في محافظتي تعز والحديدة، فضلاً عن قيامها بدفع رواتب المدرسين الوافدين في العديد من المدارس الثانوية، وكذا جامعة صنعاء، لعدة سنوات. وفي جانب التنمية الاقتصادية، قدمت دولة الكويت لليمن، العديد من القروض لتمويل عدد من المشاريع التنموية في مختلف القطاعات، حيث بلغ إجمالي القروض المقدمة من الكويت، خلال الفترة ما بين 1968–1989م، حوالي 48.972.329 ديناراً كويتياً، شملت 16 قرضاً تركزت في العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية. كما قدمت الكويت، مساعدة سخية لبناء مساكن في المناطق المتضررة من الزلزال الذي ضرب محافظة ذمار في العام 1982 بمبلغ 10 ملايين دولار، في حين ساهمت الكويت، في تمويل مشاريع هامة في المحافظات الجنوبية، قبيل إعلان الوحدة، منها تمويل مشروع سكني يحتوي على 600 شقة سكنية في مدينة المنصورة بعدن بكلفة إجمالية بلغت 7.8 مليون دينار كويتي، والذي تم إنجازه في عام 1985م (وكالة وطن الإخبارية، 2016).

كذلك عملت دولة الكويت في ضوء دعمها للدولة اليمنية على بناء 31 مدرسة موحدة وثانوية، بالإضافة إلى بناء 6 أقسام داخلية وبناء 3 معاهد للمعلمات بالمكلا، ومعهد صناعي بدار سعد، ومعهد التنمية الإدارية، وبناء سكن داخلي لطلاب كلية التربية بعدن وبناء دورين لرياض الأطفال بالإضافة إلى بناء المكتبة الوطنية، وفي المجال الصحي تم بناء 8 مستشفيات في كل من عدن، لحج أبين، بالإضافة إلى مركزين صحيين في شبوة والمهرة، بالإضافة إلى أن الصندوق الكويتي للتنمية قام بتمويل مشروع توسيع وتطوير ميناء عدن، ومشروع تمويل الطاقة الكهربائية المرحلة الثالثة ومشروع طريق المكلا وادي حضرموت (النعماني، 2007: 20).

أما في عام 2008 فقد بدأت الإتصالات بين البلدين من خلال تبادل الزيارات التي توجت في فبراير 2009 بزيارة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح إلى اليمن، حيث مثلت الزيارة بدايةً إعادة مسار العلاقات لسابق عهدها،

علماً بأن موقف الرئيس اليمني السابق علي صالح من غزو العراق للكويت قد تسبب في إلحاق الأذى باليمن، وشعبها، على كافة المستويات، منها على سبيل المثال، توقف المنح والقروض، وأيضاً، ترحيل الآلاف من المغتربين اليمنيين ممن كانوا في الكويت، وإعادتهم إلى اليمن، الأمر الذي تسبب في كارثة حقيقية لم تتعافى منها اليمن، لعدة سنوات لاحقة (الخطيب، 2014).

**المطلب الثاني: القوى الفاعلية في النزاع اليمني والمؤثرة على المفاوضات اليمنية**

أتسم الصراع الدائر في اليمن بأنه متخم بجماعات ومصالح متعارضة، حيث أن التطورات العسكرية التي وقعت على طرفيه، قد أثَّرت في هذه القوى والمصالح المحركة لها؛ فبرزت معها قوى ثانوية في إطار القوى الرئيسة، وأحدثت ترتيباً جديداً لبعضها، فضلاً عن دخول بعض القوى الخارجية بشكل عرضي. وفيما يلي توضيحاً لذلك، في إطار طرفي الحرب، على النحو التالي (الذهب، 2017 :24):

1. **الشرعية اليمنية برئاسة عبد ربه منصور هادي وحلفائه:** تشير إنتماءات وخلفيات القادة المشمولين بقرارات التعيينات القيادية، بأن الرئيس هادي، بدأ تقوية مركزه العسكري داخل تحالف الشرعية؛ لإدراكه، بعد تجربة إنقلاب عام 2014، أنه واقع بين متضادين، هما: جناح ثورة شباط 2011 الشمالي، وجناح الحراك الجنوبي (السِّلمي)، رغم أنه يواجه بهما تهديدين آخرين، هما: تحالف الإنقلابيين، وفصائل الجماعات الإرهابية (القاعدة وداعش). كما أنه بوضع مناطق عسكرية بوحداتها القتالية القوية، في قبضة موالين له، يكون قد ضمن قوة مكافئة لمواجهة أيٍّ من تلك الأجنحة، وتخلَّص بموجب تلك القرارات من قادة يُحتمل أن يكونوا مصدر تهديد له. ويأتي جناح ثورة شباط، المتمركزة أغلب قوته في الشمال، مجسِّدًا القوة الحقيقية الرافضة للإنقلاب، والقاعدة الأقوى والأوسع لشرعية الرئيس هادي، وفقًا لثوابت وطنية

مشتركة، ومصالح متشابكة؛ فهو يقدِّم قواعده وقادته في جبهات القتال وجبهة الإعلام. وهو خليط من تيارات الإسلام السياسي، والتيارات القومية، واليسارية، والعصبيات التقليدية؛ كالوجاهات القبلية (مترسكي، 2015 :3).

فالفريق علي محسن صالح، يمثِّل المحور العسكري لهذه القوة، إذ جاءت عودته إلى المشهد العسكري، بقرار من الرئيس هادي في كانون الثاني 2016، عبر منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، فنائب لرئيس الجمهورية، في نيسان 2016، وإعلانه تفعيل عضويته في حزب المؤتمر الشعبي، بعد أن حُيِّد عن المشاركة في إدارة العمليات العسكرية، التي دارت في مناطق الجنوب؛ فمثَّلت هذه العودة بؤرة جذب لبعض مراكز القوى القبلية والعسكرية والسياسية، من الشمال والجنوب، خاصة محافظتي شبوة وحضر موت، وأخذت مواقعها في الجيش والشرطة والقضاء. أما الحراك الجنوبي (السِّلمي)، فيمكن تمييزه في جناحين، هما: جناح الحراك الذي يشارك الرئيس هادي فكرة بناء الدولة الاتحادية، في إطار مخرجات مؤتمر الحوار الوطني. أما الجناح الثاني؛ فالحراك المؤيد للرئيس هادي، فيما مشروعه الحقيقي دولة الجنوب المستقل، التي يخفق علمها في المدن والطرقات والمؤسسات الحكومية في المحافظات الجنوبية. ويمكن أن يعبَّر عن الجناح الأول بمحافظ حضر موت، اللواء أحمد بن بُريك، رغم براغماتيته، التي قد تقوده إلى أيِّ طرف في أي تحولات عنيفة في الصراع الدائر. وأما الجناح الثاني، فيمكن أن يعبَّر عنه بقائد المنطقة العسكرية الثانية، اللواء فرج البحسني، فهو حراكي إشتراكي (الذهب، 2017 :21).

2. **طرف الحوثيين وحليفهم علي عبد الله صالح:** تعتبر جماعة الحوثي الطرف الرئيسي في الصراع السياسي في اليمن كونهم المسئولين المباشرين عن الحرب الدائرة في اليمن، بعد أن أستولوا على السلطة وألغوا السلطة التوافقية الناتجة عن التسوية السياسية التي تمت في عام 2011. ومصدر قوة الحوثيين تأتي من نزعتهم العسكرية، وتنظيمهم الشمولي، وقيادتهم

المركزية، وإيديولوجيتهم الصارمة، وعلاقاتهم بإيران والقوى الدائرة في فلكها كحزب الله اللبناني. وقد أستفادت الجماعة الحوثية من حالة الفراغ السياسي الناتج عن إنقسام الطبقة السياسية اليمنية وتصارعها عقب الثورة على الرئيس السابق علي صالح في عام 2011، حيث وظفوا ذلك الإنقسام وأستثمروه لصالحهم بشكل ممتاز من خلال تحالفاتهم وتفاهماتهم مع معظم الأطراف السياسية، كالرئيس السابق علي صالح، والرئيس عبد ربه هادي، وبعض فصائل الحراك الجنوبي والأحزاب اليسارية. وقد ساهم كل ذلك في سهولة سيطرة الحوثيين على صنعاء ومناطق رئيسية من اليمن (المودع، 2016).

وقد تمكنت جماعة الحوثي من السيطرة على معظم موارد الدولة اليمنية ومؤسساتها، كما أنها باتت تتحكم بمعظم سكان اليمن بنسبة 70% من السكان، وهي بذلك تعد الطرف الأقوى في معادلة القوة والنفوذ، خاصة وأن معظم المناطق التي تسيطر عليها هي من أكثر مناطق اليمن صعوبة، إلى جانب أن معظمها يقع ضمن ما يمكن إعتباره الحاضن الإجتماعي والمذهبي للحركة. ولهذا، فإنها لازالت في وضع عسكري وسياسي قوي، والذي يتضح من خلال قدراتها على التجييش والحشد، والمبادرة العسكرية في بعض المناطق، والصلابة في صد الهجمات التي يقوم بها خصومهم. كذلك أستطاعت الحركة أن تضيف إلى قوتها عامل جديد، تمثل في تحقيقها لإختراق سياسي مهم مع المملكة العربية السعودية، نتج عنه هدنة على الحدود، وتبادل للأسرى. وقد أدى ذلك إلى تراجع في حدة العداء والرفض السعودي للحركة، والتعامل معها كأحد الأطراف السياسية اليمنية، وهو ما بدا أن السعوديين يتجهون نحوه. وفي حال تحسنت العلاقة بشكل فعلي بين السعودية والحوثيين؛ فإن ذلك سيضيف للحوثيين مكاسب كبيرة، أهمها توقف الإستهداف العسكري، والسياسي للحوثيين من قبل السعودية. غير أن هذا الأمر لن يتم دون أن يُقدم الحوثيون على مراجعة جوهرية لبنيتهم التنظيمية والإيديولوجية وعلاقاتهم بإيران (الذهب، 2017 :21).

وفي جانب أخر؛ تعاني الحركة الحوثية من نقاط ضعف رئيسية أهمها غموض مشروعها السياسي، والذي يجعلها غير قادرة على تسويقه لشريحة واسعة من السكان، ومن ثم شرعنته، وإن بالحدود الدنيا. كما أنها تعاني من شح الموارد الذاتية، والتي تجعلها غير قادرة على الصمود لفترة طويلة، خاصة وأنها تعمل في محيط جغرافي معادي لها، ولا يوجد تواصل جغرافي مع حلفائها الرئيسيين (إيران والقوى الدائرة في فلكها). وخلال تمدد الحركة وسيطرتها على الدولة، راكمت الحركة كم هائل من الأعداء، نتيجة أسلوبها العنيف ومنهجها الشمولي، واعتمادها على العمل العسكري، وتناقض مشروعها مع مشاريع معظم القوى السياسية الأخرى وإيديولوجياتها. ووفقاً لذلك؛ فإن الحركة لا يمكنها أن تتراجع عن مواقعها، وتسلم الأسلحة التي في حوزتها لمن تعتبرهم أعدائها. كما أن طابعها الميليشياوي، وبنيتها الشمولية تجعلها غير قادرة لأن تكون جزء من نظام تعددي، وتتحول إلى حزب سياسي مدني (المودع، 2016).

ولا يزال الحوثيون هم القوة الأولى المهيمنة على المناطق الواقعة خارج سيطرة الرئيس هادي؛ فهم من يسيطرون على مؤسسات الدولة، ويديرون الحرب، ويتحكمون بملف الحدود، ويتصدرون المفاوضات. كما أستطاعوا الحفاظ على ذلك من خلال شبكة من المصالح المشتركة، إستأثرت العصبية المذهبية والمناطقية والسلالية على الجانب الكبير منها، في تولي المناصب المدنية والعسكرية، وفي منح الإمتيازات الإستثمارية، بل وفي قيادة ميليشياتهم، مكوِّنة بذلك قوى ثانوية دافعة لقوتهم الأولى، التي تتمثَّل بجماعة "أنصار الله". ويظل الرئيس السابق علي صالح، حليفًا سياسيًّا، ومع ذلك لا يمكن تجاوز ثقله المضمَر في كيان الدولة، التي يسيطر عليها حلفاؤه الحوثيون؛ فحزبه (المؤتمر الشعبي العام) منتشر في كل مفاصلها، ومقاتلوه وأنصاره يشاركون في مختلف الجبهات، وقد كان هذا الحضور أحد القوى التي دفعت الحوثيين نحوه، فكوَّنا معًا المجلس السياسي الأعلى، ثم حكومة الإنقاذ التي وضع كل منهما فيها ثقله السياسي والعسكري والقبلي؛

بحيث آلت حقيبة الدفاع إلى الحوثيين، وحقيبة الأمن إلى صالح، وهما قوتان فاعلتان، ولا يمكن الفصل بين وظيفتيهما في الوقت الراهن، لذلك؛ ستتعارض مصالحهما بتعارض الوظائف والتوجهات (الخطيب، 2014).

أما الحوثيون فيغرقون في العصبيات قولاً وممارسة، ويبرز ذلك في تعيينهم مستشار القائد الأعلى، وتعيين رئيس الأركان، على أساس سلالي ومذهبي، وفي تمكين إخوة وأقارب زعيم الجماعة الحوثية من قيادة بعض الوحدات العسكرية والأمنية والاستخبارية والعسكرية التعبوية. وتتميز الأزمة اليمنية بتزايد تأثير القوى الدولة والإقليمية في النزاع اليمني، حيث تبرز قوى خارجية تتطلع إلى توسيع نفوذها، ويقصد بذلك الولايات المتحدة وإيران. فمع إستهداف الحوثيين مدمرتين أميركيتين بصواريخ يُرجَّح أنها إيرانية الصنع، يتجلى المشهد أكثر، وقد يزداد تعقيدًا، خاصة بعد التدخل الأميركي المباشر الذي جاء ردًّا على إطلاق تلك الصواريخ، من خلال إستهداف مواقع رادارية عسكرية يمنية في مناطق سيطرة الحوثيين، وفيما كان الجدل يدور حول مصدر صواريخ الحوثيين تلك، كان الإيرانيون يعبِّرون عن حاجتهم المستقبلية إلى إنشاء قواعد بحرية قبالة السواحل اليمنية(الذهب، 2017 :22).

3. **المؤتمر الشعبي:** لا يمكن تحديد طبيعة وحجة القوة التي يمتلكها المؤتمر الشعبي، وذلك يعود إلى التداخل الكبير بينه وبين الحركة الحوثية. حيث أن مصدر قوة المؤتمر ترجع إلى كونه كان الحزب الحاكم في اليمن حتى نهاية عام 2011، وهو ما مكن أعضائه من الهيمنة على معظم مؤسسات الدولة خلال تلك الفترة وبعدها. ومن أهم هذه المؤسسات؛ قوات الحرس الجمهوري السابق، وقوات الأمن والإستخبارات، والتي يدين معظم قادتها بالولاء للرئيس السابق علي صالح (رئيس المؤتمر الشعبي) حتى بعد خروجه من السلطة. ومنذ سيطرة الحوثيين على صنعاء حدثت حالة من التعاون والإنسجام فيما بين هذه القوات والحوثيين، بإستثناء

حالات نادرة من الصدام، وقد إزداد هذا التعاون بشكل كبير بعد إنطلاق عملية "عاصفة الحزم" والتي أستهدفت الطرفين وتعاملت معهم على أساس أنهم طرف واحد. وهناك غموض لمعرفة من له السيطرة الأكبر على هذه القوات، حيث أن هناك الكثير من المؤشرات التي توحي بأن معظم هذه القوات قد أصبحت مسيرة من قبل الحوثيين، خاصة بعد أن أصبح عناصرهم يتولون قيادة وزارة الدفاع ورئاسة الأركان ومعظم المؤسسات الأمنية (المودع، 2016).

مما سبق يمكن القول بأن حزب المؤتمر مازال لديه الإمكانيات التي تمنحه القدرة على جعله لاعباً أساسياً في اليمن، ومن أهمها: الخبرة الكبيرة في الحكم، مقارنة بالقوى الأخرى، والحضور المهم داخل مؤسسات الدولة، والعدد الكبير من الأنصار في معظم المناطق الشمالية من اليمن. ويراهن الحزب على هذه الإمكانيات، ليستخدمها في الوقت المناسب، والذي قد يأتي أثناء إنكسار الحوثيين، أو إنهيار تحالفه معهم والتحالف مع قوى أخرى. ومع ذلك يعاني حزب المؤتمر من نقاط ضعف رئيسية أهمها: هشاشة البناء التنظيمي، وغياب الإيديولوجية المتماسكة، وتمحوره حول الرئيس السابق علي صالح وبعض أقاربه. وكل هذه الأمور تعني بأن الحزب معرض للتراجع في حال إختفى الرئيس السابق علي صالح بشكل أو أخر. وبالإضافة إلى ذلك يعاني الحزب من عزلة خارجية وغياب الحليف الخارجي الواضح، فالسعودية تظهر عداء شديد للرئيس السابق علي صالح، وترفض التحاور معه، مثلما عملت مع الحوثيين. ومع ذلك هناك مؤشرات على وجود علاقة بين المؤتمر الشعبي وبين دولة الإمارات؛ أهمها تواجد الكثير من أقارب الرئيس السابق علي صالح في الإمارات، بمن فيهم نجله أحمد، والذي كان المرشح لخلافته. ويبدو أن هذه العلاقات تأتي ضمن سياق رغبة الإمارات في أن يبقى للحزب دور رئيسي في اليمن مستقبلاً تضعف بموجبه حزب الإصلاح، والذي يعد عدو الإمارات الأول في اليمن.

4. **حزب الإصلاح:** تعرض حزب الإصلاح منذ عام 2012 لحملات إلغاء، وإضعاف، من قِبل كلاً من: المؤتمر الشعبي، الحوثيين، الرئيس عبد ربه هادي، الحراك الجنوبي، وكذلك شركائه في أحزاب اللقاء المشترك وتحديداً الحزب الإشتراكي. إلى جانب ذلك؛ يتعرض الحزب لحملات إقصاء من عديد من الدول، أهمها مصر والإمارات، والسعودية في فترة سابقة، والتي أضطرت للتحالف معه بعد عملية "عاصفة الحزم". ونتيجة لوضع الحزب؛ فإنه يخوض عملياً معارك سياسية وعسكرية مع أكثر من طرف، وفي أكثر من جبهة. وأهم هذه الجبهات تلك التي يخوضها مع الحوثيين، والذين يعتبرونه الخصم الإيديولوجي والسياسي الأول لهم، وهو ما جعلهم يمارسون ضده حملات ممنهجة من القمع، والتفكيك لبنياته التنظيمية والاقتصادية، والفكرية، والعسكرية (سلامة،2012).

وعلى الرغم من ذلك، إلا أن حزب الإصلاح يعد من أهم القوى اليمنية وذلك لبنيته التنظيمية والتي تشمل جميع مناطق اليمن، تقريباً، وتماسك أعضائه، وخبرته السياسية، وحضوره المبكر في أجهزة الدولة اليمنية، وتحالفاته مع بعض القادة العسكريين، كالفريق علي محسن الأحمر، ومع بعض شيوخ قبائل حاشد. بالإضافة إلى ذلك، حاجة المملكة العربية السعودية للحزب في حربها ضد الحوثيين والرئيس السابق علي صالح، كون الحزب هو المعادل الموضوعي، سياسياً وفكرياً، وربما عسكرياً لهم (المودع، 2016).

قام حزب الإصلاح منذ إنطلاق عملية عاصفة الحزم بتعزيز مواقعه السياسية والعسكرية، حيث أصبح له حضور داخل مؤسسات السلطة الشرعية، من خلال تواجد بعض أعضائه، والمحسوبين عليه ضمن الطاقم السياسي المتواجد في الرياض، إلى جانب هيمنته على عدد من القوات العسكرية فيما يعرف بالجيش الوطني، المدعوم من قبل السعودية، وتحديداً في جبهات مأرب والجوف وحرض، والتي تشكل أهم القوات التابعة لهذا الجيش. فمعظم القادة العسكريين لهذه

القوات من أعضاء الحزب أو المحسوبين على حليفهم الفريق الأحمر. إضافة إلى ذلك؛ الكثير من القوى المحسوبة على المقاومة في الكثير من مناطق اليمن محسوبة على حزب الإصلاح (وكالة وطن الإخبارية، 2016).

وبالرغم من أهمية حزب الإصلاح كونه قوة سياسية مهمة لدى خارطة القوى الرئيسية، إلا أنه معرض للعديد من النكسات، ويعود ذلك إلى كثرة الأعداء الداخليين، وغياب الحليف الخارجي الحقيقي، إذ أن علاقته بالسعودية غير متينة، ولازالت تتسم بعدم الثقة. كما أن هناك منافس قوي بدأ بمزاحمته في مناطقه الجغرافية والإيديولوجية، والمتمثل بالجماعات السلفية، التي تقاتل الحوثيين، وتحظى بدعم سعودي- إماراتي. إضافة إلى ذلك؛ هشاشة تحالفه مع الرئيس هادي، والذي له سوابق في إضعاف الحزب والتآمر عليه، وأخطر ما يواجه الحزب من الناحية السياسية، تحوله إلى مليشيا عسكرية في حال طالت الحرب. وبالنظر إلى ظروف الحزب والمناخ المعادي له؛ فإن أي تسوية سياسية وفق موازين القوى الحالية ستكون على حساب الحزب؛ حيث أن جميع الأطراف الداخلية والخارجية ستعمل على تقليص حصة الحزب إلى أدنى درجة ممكنة. خاصة وأن أي تسوية محتملة ستبقى على أعداء الحزب الرئيسيين (الحوثيين ، المؤتمر) (نعمان, 2014).

5. **السلفيون:** ظهر السلفيون كقوة مهمة ورئيسية في المناطق التي شهدت معارك مع الحوثيين، وتحديداً في بعض المناطق الجنوبية وتعز والبيضاء، ويحرك هؤلاء في صراعهم مع الحوثيين خصومات مذهبية شديدة. إضافة إلى ذلك؛ هناك رغبة لدى السلفيين للإنتقام من قيام الحوثيين بتهجيرهم من أهم مركز سلفي في اليمن في منطقة دماج بداية عام 2014. وقد توسع نفوذ السلفيين بسبب الدعم السعودي- الإماراتي لهم بالسلاح والأموال لكونهم الطرف الأكثر حماساً في محاربة الحوثيين من جهة، ولإضعاف أو إزاحة حزب الإصلاح من بعض المواقع من جهة أخرى. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن السلفيون يعانون من مشكلة رئيسية

تتمثل في تبعثرهم على عدد كبير من الكيانات، وضعف البناء المؤسسي لهذه الكيانات، وإرتباطهم بعدد كبير من المشايخ، فلا وجود لقيادة مركزية للقوى السلفية. إلى جانب ذلك؛ ترفض أغلب القوى السلفية العمل السياسي ضمن النظام الديمقراطي، وهو الأمر الذي يجعلها ترفض العمل ضمن أطر حزبية واضحة. والحزب السلفي الوحيد الذي أختلف عن هذه القاعدة، وهو حزب الرشاد، والذي لا يمثل إلا جزء بسيط من القوى السلفية (منقوش، 2011).

6. **الحراك الجنوبي:** يطلق أسم الحراك الجنوبي على عدد كبير من القوى والكيانات التي لا يملك بعضها سوى الاسم، وتطالب كل هذه القوى، بوضع خاص للمحافظات الجنوبية يتراوح ما بين الإستقلال الكامل والفدرالية. وخلال الحرب أستفادت بعض القوى المحسوبة على الحراك من الحرب، بعد أن حصلت على دعم عسكري وسياسي ومالي من قبل السعودية والإمارات. وقد تمكنت بعض فصائل الحراك من السيطرة الفعلية على بعض مناطق الجنوب، كما هو الحال في محافظات عدن ولحج والضالع. وتم لها ذلك بالتفاهم والتنسيق مع دولة الإمارات العربية، التي تتصدر إدارة المشهد في المناطق الجنوبية، ومع السلطة الشرعية التي أصبغت على سيطرتهم الشرعية من خلال إدماج بعض أفرادها ضمن الجيش الرسمي للدولة، وتعيين عدد من قادة الحراك مسئولين إداريين وأمنيين في عدد من المحافظات. وقد أدى ذلك إلى حالة إنفصال فعلية ورمزية لبعض مناطق الجنوب عن الجمهورية اليمنية. وعلى الرغم من أن القضية الجنوبية ليست موضوعة بشكل مباشر على أجندة التفاوض إلا أن تأثيرها واضح، حيث أنها تظل أحد القضايا المعيقة لأي تسوية سياسية. فالإنفصال لا يمكن أن يتم بالسلاسة التي يروج لها مؤيدوه، والحلول الأخرى المطروحة مثل الفدرالية بأشكالها المتعددة غير ممكنة التطبيق، والتي تثير من المشاكل أكثر مما تحل (المقطري، 2016).

7. **الجماعات المتطرفة:** أستغلت القوى المتطرفة مثل القاعدة وداعش إنهيار التسوية السياسية وما أعقبها من حرب وفوضى في اليمن، لإبراز حضورها في الحرب مع الحوثيين، وتحديداً في بعض مناطق الجنوب، ومحافظتي تعز والبيضاء. وقد تمكنت هذه الجماعات من السيطرة على مناطق واسعة في الجنوب كان من أهمها السيطرة على المنطقة الساحلية من حضر موت، والذي أستمر لمدة عام تقريباً. وخلال هذه المدة حصلت هذه الجماعات على أموال كثيرة، ومعدات عسكرية ضخمة، وتمكنت من تجنيد أعداد إضافية من الأفراد (محمود، 2002).

وعلى الرغم من أن الوجود العلني لهذه الجماعات قد تقلص كثيراً في المناطق الجنوبية؛ بعد أن تم إخراجها من بعض مناطق حضرموت، وعدن ولحج؛ إلا أن وجودها الفعلي لا زال فاعلاً، فخروجها لم يتم نتيجة الهزيمة العسكرية الحقيقية، وإنما نتيجة تفاهمات تمت بينها وبين بعض القوى المحلية، وبرعاية من بعض الأطراف الخارجية كما يبدو. ولكون الأمر على هذا النحو؛ فإن ما حدث لا يعدو من كونه إعادة إنتشار وتموضع لهذه الجماعات، وتغيير في أسلوب عملها. فبعد أن كانت تتواجد بشكل علني، أنتقلت إلى حالة التخفي والعمل بسرية في مجموعات صغيرة، وهو الأمر الذي يزيد من خطورتها. وتبدو الجماعات المتطرفة في مفاوضات الكويت بمثابة الغائب الحاضر فيها؛ إذ أن أكثر ما يهم الدول الكبرى من الأوضاع في اليمن، هو إنتشار هذه الجماعات وما يشكله ذلك من أخطار مباشرة عليها. ولهذا؛ فإن هذه الدول تضغط على جميع أطراف الأزمة اليمنية وعلى الدول ذات النفوذ فيها، كالسعودية والإمارات، من أجل إنهاء الحرب والتوصل لتسوية سياسية بأي ثمن.

## المبحث الثاني: الدبلوماسية الكويتية في إدارة المفاوضات اليمنية في الكويت

أن التوصل إلى تسوية سياسية جدية في اليمن، يحتاج إلى معالجة مصفوفة معقدة ومترابطة للغاية من القضايا، تشمل القوة العسكرية على أرض الواقع، وعدداً من مطالب الجماعات المسلحة المختلفة التي ظهرت خلال الحرب، علاوة على مصالح اللاعبين الإقليميين الذين أصبحوا طرفاً في الصراع، ومن هنا فإن أي عملية للتسوية السياسية في اليمن تتطلب العمل من خلال ثلاثة مسارات رئيسة، هي: وساطة دولية مع إلتزام الشفافية في هذه الوساطة، التوصل لاتفاق سلام بين تحالف الحوثيين والرئيس السابق" علي صالح" من جانب، وحكومة الرئيس اليمني"عبد ربه منصور هادي" من جانب آخر، وعمل حوار سياسي واسع النطاق يجمع كل الجماعات المحلية الرئيسية التي تعد أطرافاً في النزاع، تشكيل مجالس محلية، بحيث يعمل القانون اليمني على توفير إطار يسمح للجماعات المحلية بالتعبير عن مطالبها بطريقة منظمة وبنَّاءة، وذلك كجزء من عملية السلام التي توفر الأمن والاستقرار لليمن (إسماعيل، 2016).

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الظروف السياسية التي أدت إلى المفاوضات اليمنية في الكويت .

المطلب الثاني: مسار المفاوضات اليمنية في الكويت

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الكويتية في التقريب بين وجهات النظر لأطراف النزاع في اليمن

**المطلب الأول: الظروف السياسية التي أدت إلى المفاوضات اليمنية في الكويت.**

قام مجلس الأمن وبالإجماع من قِبل أربعة عشر عضواً بإصدار القرار رقم (2216) في شهر أبريل 2015، والذي تضمن فرض مجموعة من العقوبات وتجميد الأرصدة وحظر السفر إلى الخارج على زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، وأحمد علي عبد الله صالح، نجل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، المتهمين بتقويض السلام، والأمن، والاستقرار، وحظر توريد الأسلحة، والعتاد، ووسائل النقل العسكرية إلى عدد من الشخصيات المتورطة في الإنقلاب على الشرعية، في إشارة إلى أنصار حركة الحوثيين، والقوات الموالية للرئيس السابق علي صالح. وقد ساهم هذا القرار في رسم الإطار الرئيسي لإعادة المسار السياسي، وذلك من خلال مطالبته للحوثيين بوقف القتال، وسحب قواتهم من المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء، والكف عن إستخدام العنف، وتسليم جميع الأسلحة التي أستولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، والتوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية، والإمتناع عن الإتيان بأي إستفزازات، أو تهديدات للدول المجاورة. كما تضمن القرار دعوة الأطراف اليمنية للإلتزام بالمبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن، وتسريع المفاوضات للتوصل إلى حل توافقي، والتنفيذ الكامل للإتفاقات المبرمة (Salisbury, 2016).

وفي ظل تلك المبادرات، حاول التحالف العربي تحقيق مجموعة من الأهداف على المستويين السياسي والعسكري، ومنها إستعادة الشرعية اليمنية، وإستكمال العملية السياسية. بيد أن الأهداف التي عمل على تحقيقها التحالف، بقيادة السعودية، سعت إلى حماية الأمن القومي الخليجي من تمدد النفوذ الإيراني، وتشكيل نواة لتحالف عسكري ضد هذا النفوذ.ومنذ بداية

العمليات العسكرية في مارس2015، لم تتوقف المساعي والمبادرات السياسية من جانب السعودية، والأمم المتحدة، وسلطنة عمان، والتي تمثلت بالتالي(إسماعيل، 2016):

1. **مؤتمر الرياض مايو 2015:** طالب الرئيس اليمني عبد ربه منصور بنقل الحوار بين القوى السياسية إلى العاصمة السعودية الرياض، وعليه تم عقد هذا المؤتمر ليكون تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وإشراف الأمم المتحدة. وكان ذلك أول المساعي للعودة إلى المسار السياسي، بعد رفض الحوثيين والموالين للرئيس السابق حضور المؤتمر. ووافقت الرياض على تنظيمه في إطار التمسك بالشرعية، ورفض الإنقلاب، وشارك فيه أكثر من (400) شخصية من مختلف القوى، والمناطق، والمحافظات اليمنية. وشكّل هذا المؤتمر أهمية كبيرة بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وذلك لتؤكد شرعية عملياتها العسكرية التي تنطلق من إجماع وطلب سياسي وشعبي، وليكون رسالة سياسية للإقليم والدول الكبرى بإتفاق كثير من السياسيين اليمنيين على موقف واحد تجاه العمليات العسكرية. وسار المؤتمر نحو تشكيل جبهة واسعة لمواجهة الإنقلاب، ودعم الشرعية، وإستعادة الدولة ومؤسساتها.
2. **مؤتمر جنيف يونيو 2015:** تم عقد هذا المؤتمر بعد إنتهاء مؤتمر الرياض بشهر واحد، أي في شهر نيسان 2015، وذلك بعد أن تم تأجيله لعدة مرات بسبب تمسك الحكومة بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (2216)، وإصرار الحوثيين على وقف الحرب أولاً. بينما أكدت الأمم المتحدة أن المشاركة في مؤتمر جنيف تأتي دون شروط مسبقة من أي طرف، حرصاً منها على إعادة إطلاق عملية سلمية أنتقالية شاملة على أساس القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي. وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات غير المباشرة، تم الإعلان عن أنتهاء مؤتمر جنيف دون التوصل إلى أي اتفاق. وكانت دلالات هذا الإخفاق واضحة في أن العمليات العسكرية ضد الحوثيين لم تكن كافية لإحداث تغيير في سلوكهم.

3. **جولات مسقط التفاوضية 2015- 2016:** سعت سلطنة عُمان منذ بدء الأزمة اليمنية إلى لعب دور مهم على عدة محاور مختلفة، وخاصة على المستوى السياسي تحديداً، وأستقبلت قيادات جماعتي الحوثي وصالح لعقد لقاءات مع مختلف الوسطاء والمسؤولين الدوليين. وهذا ما منح السلطنة القدرة على إدارة جهود التهدئة، والإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع كل الأطراف، والتي من شأنها الإسهام في تسوية الأزمات. وقد حققت لقاءات مسقط بعض التقدم في مسار إقناع الحوثيين بالمشاركة في جولات تفاوضية وتشاورية مع وفد الحكومة الشرعية (المقطري، 2016).

4. **مؤتمر بيل ديسمبر 2015:** تم عقد هذا المؤتمر في 15 ديسمبر 2015، وذلك في مدينة بيل السويسرية، إلا أن نتائج هذا المؤتمر كانت مخيبة للآمال. إذ إتضح ذلك في رفع أعمال الاجتماع دون التوصل إلى أي حلول، أو مؤشرات لبناء الثقة بين الطرفين، وهذا ما دفع المبعوث الأممي لدى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ، إلى التصريح بأن جولة هذه المشاورات قد أتسمت بالتسرع، ونتج عنها بعض الأخطاء، ولابد من تفاديها في الجولات المقبلة. وقد تم قبل بدء هذا المؤتمر، مجموعة من المشاورات الغير مباشرة بين كل من الوفد الحكومي ووفد الحوثيين وصالح مع المبعوث الدولي وذلك بهدف تحديد الأسس التي تنطلق منها. وتوصل الأطراف، بعد خلافٍ كبير، إلى الاتفاق على جدول الأعمال، وعلى اللائحة التنظيمية لتشكيل الوفود، من خلال تحديد ثمانية عشر مندوباً، مقسمين كمفاوضين، ومستشارين، وفنيين. وتم تحديد أربع نقاط تدور بشأنها المباحثات، وهي: تنفيذ قرار مجلس الأمن (2216)، وأستكمال تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، ويسبق ذلك خطوات بناء الثقة عن طريق الإفراج عن المعتقلين والإنسحاب من المدن،

وتيسير تقديم الإغاثة الإنسانية للمناطق المتضررة. وقد سبق المفاوضات سريان وقف إطلاق النار.

5. **حوار سعودي-حوثي في مارس 2016:** سعت المملكة العربية السعودية تجاه الملف اليمني إلى إيجاد تفاهمات سياسية مباشرة مع جماعة الحوثي، حيث أعلن وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، في مارس 2016، أن مشاورات متواصلة تجري مع الوفد الممثل لجماعة الحوثي في السعودية. وقد نتج عنها تبادل الأسرى، وتهدئة المواجهات على المناطق الحدودية، ونزع الحوثيين للألغام في المناطق الحدودية. وسبق ذلك، بحسب المصادر، تحضيرات ولقاءات سرية تمت عبر وسطاء قبليين يمنيين.وفسر هذا التحول في الحوار المباشر بين السعودية والحوثيين بأنه ضغط دولي باتجاه إيقاف الحرب، وعليه أضطرت السعودية إلى إتخاذ خطوات ومواقف مختلفة باتجاه تحقيق مصالحها، وإيجاد نافذة للتواصل مع مختلف القوى والأطراف اليمنية. في حين يرى بعض الخبراء أن الحوثيين أدركوا أن إستنزاف الجبهة الحدودية للأفراد والعتاد كان ذو أثمان عالية أثرت في مجريات المواجهات في الداخل اليمني، مما دفعهم إلى تحييد الجبهة الحدودية للتفرغ للجبهات الداخلية (المودع، 2016).

**المطلب الثاني: مسار المفاوضات اليمنية في الكويت**

بدأت في دولة الكويت بتاريخ 21 نيسان 2016 المشاورات للسلام اليمني بين الأطراف المتنازعة على الأراضي اليمنية، تحت إشراف الأمم المتحدة الراعية للمفاوضات وبمشاركة جميع أطراف النزاع، وذلك بعد تعذّر إنعقادها كما كان مقرراً في الثامن عشر من الشهر ذاته نظراً إلى بعض المستجدات التي حدثت وتغيّب الوفد القادم من صنعاء عن الحضور في الموعد المحدد. وقد واجهت هذه المفاوضات الكثير من التعثرات في كل خطوة تخطوها، في ظل خلاف حول الأجندة والقواعد التي يتم على أساسها الحوار، ورفض إجراء مفاوضات مباشرة، وتأخر مستمر في جدول المفاوضات، وتعليق لمشاركة الوفود في الحوار اليمني (العامر، 2016).

وكان تركيز المفاوضات اليمنية في الكويت منذ إنطلاقها على إيجاد إطار يمهد للعودة إلى إنتقال سلمي ومنظم بناء على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني، وكذلك العمل على وضع خطة عملية لكل من النقاط الخمس المطروحة للتفاوض؛ وهي الاتفاق على إجراءات أمنية إنتقالية، وإنسحاب الميليشيات والمجموعات المسلحة، وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة للدولة، وإعادة مؤسسات الدولة وإستئناف حوار سياسي جامع، وإنشاء لجنة خاصة للسجناء والمعتقلين . وقد أكد مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن ولد الشيخ أحمد أن المفاوضات تهدف للتوصل إلى إتفاق شامل ينهي النزاع ويتيح إستئناف الحوار السياسي الجامع بما ينسجم والقرار الدولي رقم 2216، الذي أصدره مجلس الأمن الدولي والذي ينص على إنسحاب الإنقلابيين من كل المناطق التي أحتلوها بما في ذلك العاصمة صنعاء منذ أن أطلقوا حملتهم العسكرية عام 2014 وإعادة الأسلحة الثقيلة إلى الدولة وإطلاق عملية سياسية (المدني، 2015).

لعبت دولة الكويت دوراً بارزاً في اليمن منذ ثورة عام 1962، حيث تم الإعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن بعد أقل من ستة أشهر على قيام الثورة، وقدمت له المساعدات في المجالين التعليمي والصحي، إذ تمثل جامعة صنعاء والمستشفى الذي أنشأته الكويت في العاصمة اليمنية خير دليل على العون الكويتي لليمن الذي لعب دوراً أساسياً من دون شك في تنميته بعد الثورة. ولهذا كانت صدمة الكويتيين شديدة إزاء الموقف الذي أتخذه نظام الرئيس السابق علي صالح من الغزو العراقي للكويت. وقد أهلت العلاقات الطيبة مع كل من مصر والسعودية واليمن الكويت للقيام بدور نشط للوساطة في الصراع بين الجمهوريين والملكيين في اليمن في ستينيات القرن العشرين إعتباراً من مؤتمر القمة العربية في القاهرة عام 1964. وقد قامت دولة الكويت بإتصالات مكثفة تخللتها لقاءات مع الرئيس المصري الاسبق جمال عبد الناصر والملك السعودي الراحل فيصل بن عبد العزيز، وأن هذه الجهود والاتصالات قد أفضت إلى مقترحات قدمتها الكويت إلى كل من مصر والسعودية، وأن ممثلي الدولتين قد ناقشوا هذه المقترحات وتوصلوا إلى مشروع أتفاق مبدئي، غير أن تصاعد الاستقطاب في المنطقة العربية في ذلك الوقت حال من دون وصول هذه الجهود إلى غايتها المرجوة (مرزوق، 2002 :52-53).

وقد سعت الكويت إلى جمع الفرقاء اليمنيين في الكويت تأكيداً لدور الكويت في جمع الفرقاء في اليمن وإيجاد حل للأزمة اليمنية والحد من تداعياتها الإقليمية والخليجية ، حيث برزت جهود دولة الكويت الدبلوماسية والتي يقودها أمير دولة الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح لإنقاذ اليمن من الصراع السياسي الذي يشهده منذ عام 2011، حيث سعى إلى عقد مفاوضات مع أطراف النزاع اليمنية كلاً على حدة. وأجري بتاريخ 18-19 نيسان 2016 الحوار الثالث اليمني-اليمني والذي أحتضنته دولة الكويت، والذي سبقه العديد من الحوارات الخاصة بين المملكة العربية السعودية والحوثيين على وجه التحديد، بوجود مندوب للأمم المتحدة ، وقد توصل هذا الحوار، بعد

تعثر، إلى تفاهمات، بعضها تجسَّد في شكل هدوء نسبي على الجبهة التى تربط اليمن بحدود المملكة العربية السعودية الجنوبية (وكالة وطن الإخبارية، 2016).

وقد رحبت دولة الكويت بإحتضان الحوار لعدد من الأسباب من أهمها ما يلي (الذهب، 2017) :

- أن الحوار الجانبي بين المملكة العربية السعودية والحوثيين وصل إلى مرحلة ناضجة تقريبًا بما يهيء الفرصة لعقد المباحثات بين الفرقاء اليمنيين .
- إن اليمنيين بشكل عام لديهم علاقة قديمة بالكويت؛ فقد أحتضنت الكويت في سبعينات القرن العشرين أكثر من جولة حوار بين الشمال والجنوب قبل الوحدة، كما أنها قدَّمت معونات كبيرة لخطط التنمية اليمنية في الشمال والجنوب، منها المدارس والجامعات والمستشفيات؛ مما ترك الكثير من الانطباعات الإيجابية لدى قطاع واسع من الشعب اليمني. أستمر هذا الإنطباع حتى أتخذت الحكومة اليمنية موقفاً معادياً للكويت إبَّان الاحتلال العراقي لها عام 1990. توقفت العلاقة لفترة سنوات قليلة، وأصبح اليمن كما كان يُطلق عليه في الصحافة الكويتية "من دول الضِّد"، إلا أن عودة العلاقات كانت بمبادرة شعبية شجَّعها وزير الخارجية آنذاك الشيخ صباح الأحمد. ففي عام 1994، بادرت مجموعة من المثقفين الكويتيين بالسفر إلى صنعاء بوفد شعبي لاستطلاع إمكانية إعادة الأوضاع لما كانت عليه، ولم تكن الإدارة الكويتية بعيدة عن تلك المبادرة، فبالرغم من اشتراك الكويت في مجهودات عاصفة الحزم، إلا أن ذلك لم يؤثِّر كثيرًا على الاتفاق بين الطرفين على أن تكون مكاناً للمباحثات.

**البيئة الداخلية في اليمن وأثرها على دفع أطراف النزاع اليمني للتفاوض في الكويت:**

**أولاً: المفاوضات المباشرة بين السعودية والحوثيين**

أدركت قوات التحالف العربي في شأن الأزمة اليمنية، بوجود حدود زمنية للحرب البرية، حيث لا يمكن أستمرارها دون تسوية سياسية، وذلك لأن إطالة أمد الحرب البرية، في طبيعة يمنية

لوجستية عنيدة، يستلزم تدمير شامل لقوة تحالف صالح- الحوثي، المتحصنة داخل كتلة ديموجرافية زيدية في شمال اليمن، والإقدام على هذا الأمر يفقد التحالف مشروعيته وغطاءه القانوني الدولي، فضلاً عن نزيف التكاليف المادية والبشرية التي تنجم عن استمرار حرب إلى مالا نهاية. ومن المعلوم بالضرورة، أن أحد سيناريوهات حلحلة الأزمة اليمنية، يتمثل في إنفجار تحالف صالح/ الحوثي من الداخل، بحيث تقبل القوات الموالية لصالح بوضع السلاح والتخلي عن الحوثيين، أو العكس، وقد جرت مساعي حثيثة لتحقيق هذا السيناريو، مقابل التأمين على أسرة صالح، أو إستمالة الحوثيين لحل منفرد، ما يعني العودة مجددًا إلى أجواء المبادرة الخليجية الثانية لحل الأزمة اليمنية. ومن المعلوم أن الإمارات والسعودية، سعتا لتحقيق ذات السيناريو، تفجير تحالف صالح/الحوثي من الداخل، وأختلفتا في طريقة فك الإرتباط بين صالح والحوثي.وبطبيعة الحال فإن هذا السيناريو، ليس مطروحاً على أجندة الأمم المتحدة، أو من قبل المبعوث الدولي إسماعيل ولد الشيخ، لأن الحل الأممي يستهدف نزع فتيل الحرب وإقرار السلام دون مراعاة للوضع التاريخي لأطراف الأزمة اليمنية، ولا يشترط تحقيق مصالح القوى الإقليمية في ذات الوقت. لذلك فقد كان الفشل مصير كل جولات الحوار التي تمت تحت مظلة الأمم المتحدة في جنيف أو مسقط. ويبدو من مسار الأحداث أن السعودية على وشك تفجير تحالف صالح/الحوثي من الجهتين (الخطاري، 2015).

**ثانياً: تغيير القيادات وأثره على توازن القوى في اليمن**

يعد أحمد عبيد بن دغر رئيس الوزراء اليمني أحد القيادات المنشقة عن حزب المؤتمر الشعبي العام، والفريق علي محسن الأحمر، نائب رئيس الجمهورية، المحسوب على تيار الإسلام السياسي، شخصيتان مثيرتان للجدل من جهة علاقتهما بالنظام القديم، على الرغم من إنشقاقهما عن هذا النظام قبل إنهياره، حيث أن الجنوبيين بصفة خاصة واليمنيين بصفة عامة، قد أستقبلوا نبأ

تعيين بن دغر والأحمر، بمشاعر سلبية لا تخلو من الإحباط، فالأول متهم بالفساد وعدم الكفاءة، بينما تثير علاقة الثاني بجماعات الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين والسلفيين) وطموحه السياسي غير المحدود للوصول إلى منصب رئيس الجمهورية مخاوف كثير من الفاعلين السياسيين اليمنيين، خاصة القوى المدنية والحراك الجنوبي، بل تثير أيضاً مخاوف بعض دول الإقليم المنخرطة في الصراع في اليمن، ناهيك عن العداء الشخصي بينه وبين الحوثيين على خلفية الحروب الست التي شنها ضدهم في محافظة صعدة بين عامي 2004– 2010، وعلي عبد الله صالح على خلفية إنشقاقه عن نظامه ودعمه لآل الأحمر (مشائخ حاشد) في المواجهات المسلحة بين صالح وآل الأحمر في صنعاء عام 2011، فضلًا عن ما يثار ضده من إتهامات في قضايا فساد ونهب أراضٍ (إسماعيل، 2016).

وفي ظل تلك التوترات على الأراضي اليمنية، يتضح أن المملكة العربية السعودية قد أستغلت العلاقة المتوترة بين حزب المؤتمر والحوثيين، ودعمت علاقتها بكوادر المؤتمر الشعبي، ساعية إلى تفجير تحالف صالح/الحوثي من الجهتين. ويتضح ذلك من خلال التصريحات الإيجابية التي أطلقتها قيادات حزب المؤتمر الشعبي قبيل سريان أتفاق وقف إطلاق النار في العاشر من أبريل 2016، وترحيبهم بأي جهد يبذل من قبل أي طرف وطني سواء في الداخل أو الخارج أو من قبل أي منظمة أو دولة شقيقة أو صديقة، والتلميح إلى أن قبول السلام لا يعني الإستسلام. ومن قبل ذلك، عملت المملكة العربية السعودية على تحييد حزب التجمع اليمني للإصلاح، وأستطاعت أن تنتزع من قياداته بياناً حول عاصفة الحزم بعد إنطلاق العمليات العسكرية بأسبوع واحد، أعربوا فيه عن شكر وتقدير وتأييد حزب الإصلاح للأشقاء في دول التحالف وفي مقدمتهم السعودية، على إستجابتهم لطلب الرئيس الشرعي للبلاد، محملين جماعة الحوثي مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في اليمن. ثم جاء قرار تعيين علي محسن نائباً لرئيس

الجمهورية، الذي يحسب على تيار الإخوان في اليمن، لكي يؤكد تمهيد الطريق لعودة تيار الإخوان من جديد. وتبقى مشكلة هذا التوجه السعودي البراجماتي في أنه يعيد زحزحة مركز ثقل المجال السياسي اليمني إلى الشمال، وتحالف قبائل حاشد من جديد (الذهب،2017).

وفي كانون الثاني 2017 أطلقت الحكومة اليمنية بمساندة من قوات التحالف العربي عمليةً واسعةً استهدفت مواقع مسلحي جماعة الحوثي والرئيس السابق علي عبد الله صالح في منطقة باب المندب ومنطقة "ذو باب"، تمكنت خلالها من السيطرة على نحو 75 كيلومترًا من الشريط الساحلي على البحر الأحمر الذي يضم ميناءيْن من أهم الموانئ اليمنية، هما "المخا"، و"ذو باب"، إضافةً إلى معسكر العمر الإستراتيجي. وقد شاركت في عملية "الرمح الذهبي" خمسة ألوية تابعة للجيش اليمني تم تجهيزها في عدن، بعد صد هجوم الحوثيين عليها منتصف عام 2015. وأهم هذه الألوية اللواء الثالث حزم الذي فقد قائده العميد عمر سعيد الصبيحي، خلال معارك استعادة ميناء المخا، قبل أن يفقد أيضًا اللواء أحمد سيف اليافعي نائب رئيس الأركان اليمني الذي قتل بصاروخ حراري أثناء المواجهات التي دارت شمال الميناء يوم 22 شباط/ فبراير 2017 (Golden, 2017)

**ثالثاً: مخاوف اليمنيين من تغييرات المناصب**

بدأ الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة في مارس 2013 والذي نجح في جلسته الأخيرة في 25 يناير 2014، حيث وقّع الحوثيون مع بقية الأطراف على ما يسمى بـ "وثيقة مخرجات الحوار الوطني"، وهي في جوهرها تعد إحياءً لمبادئ الثورة اليمنية لعام 1962. وتشمل الوثيقة، إتفاقاً يضع حلولاً وتأطيراً لقضايا: الجنوب، الدستور، البرلمان القادم، ومشكلة الميليشيات المسلحة، نظام الأقاليم والدولة الاتحادية. غير أن أهم بنود الوثيقة، ذلك المتعلق باعتماد نظام الأقاليم أو

الفيدرالية، كركيزة لنظام الحكم في اليمن الجديد، ما يعني: أولاً؛ توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في إدارة شئون الدولة على المستويين المحلي والفيدرالي. وثانياً؛ سحب البساط من تحت قبائل حاشد المهيمنة سياسياً واقتصادياً على اليمن الشمالي منذ ثورة 26 سبتمبر 1962، ثالثاً؛ على اليمن الموحد منذ إعادة توحيد شطري اليمن في 22 مايو 1990. ورابعاً؛ يقضي نظام الأقاليم على أحلام الحوثيين في إستعادة دولة الإمامة. خامساً؛ أن حاشد والحوثيين يتركزون في إقليم واحد تقريباً هو إقليم أزال، ما يعني أن خسارتهم مضاعفة، لذلك فقد رفضوا هذا التقسيم. سادساً تحافظ الوثيقة على وحدة شطري اليمن، وتَحُول دون إنفصال الجنوب (عبد العزيز، 2014).

**النتائج الأولية للمشاورات الكويتية في اليمن :**

خلال نحو سبعين يوماً من الشد والجذب بين الوفد الحكومي ووفد الحوثيين وصالح في الكويت، أفضت المشاورات التي كانت في أغلبها عبارة عن جلسات غير مباشرة بين الوفدين برعاية مبعوث الأمم ولد الشيخ إلى تقسيم جدول الأعمال إلى ثلاثة محاور، الأول يتعلق بالجانب السياسي والثاني بالجانب الأمني والعسكري والأخير يختص في شأن الأسرى والمعتقلين. كما نجحت المشاورات التي بدأت في 21 نيسان 2016 في تشكيل ثلاث لجان مشتركة من الوفدين لبحث المحاور الثلاثة، إضافة إلى ذلك أستطاع المبعوث الأممي التوصل إلى اتفاق مع الوفدين في شأن الفصل بين المشاورات وبين التطورات الميدانية العسكرية على الأرض باعتبار الأخيرة من اختصاص لجنة التهدئة والتواصل واللجان المتفرعة عنها لغرض التهدئة وتثبيت وقف إطلاق النار.

وكان أبرز أوجه الخلاف بين الوفدين متصلاً بمسألة أولوية القضايا المطروحة للنقاش وبالمسائل الزمنية لتنفيذ الجوانب الإجرائية، فالوفد الحكومي يتمسك بضرورة تنفيذ الإجراءات الأمنية والعسكرية قبل الخوض في الشأن السياسي وحكومة الشراكة إستناداً إلى قرار مجلس الأمن

الدولي 2216 الذي دعا الحوثيين وحلفائهم إلى سحب المليشيات من المدن وتسليم السلاح الثقيل وإعادة مؤسسات الدولة والإفراج عن الأسرى والمعتقلين (الذهب،2017).

وفي حين لم يرفض وفد الحوثيين وحزب صالح علانية مرجعيات الحوار المتمثلة في قرار مجلس الأمن 2216، والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، إلا أنهم يرون أن الحل يجب أن يكون في تقديم الشق السياسي على الجانب العسكري والأمني، لذلك فهم يتمسكون أولاً بالتوافق حول مؤسسة الرئاسة ومهامها ثم التوافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتشكيل لجنة أمنية وعسكرية عُليا تخضع لسلطة الحكومة التوافقية ويسند إليها مهام الإشراف على إنسحاب المليشيات من المدن وإستلام المؤسسات الحكومية وتسليم السلاح الثقيل.

**الرؤية الأممية وموقف أطراف المفاوضات اليمنية في الكويت :**

مع استمرار وجود الهوة الواسعة بين طرفي الحوار اليمني في الكويت ، أعلن المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ خلال إحاطته أمام مجلس الأمن تقديم رؤية للحل مشيراً إلى أنه أستخلصها من طروحات الفريقين المتفاوضين وتتضمن «تصوراً عملياً لإنهاء الصراع وعودة اليمن إلى مسار سياسي سلمي» على حد تعبيره. وكشف ولد الشيخ أن رؤيته للحل تشمل، "إجراء الترتيبات الأمنية التي ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم 2216 في شأن اليمن"، و"تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على إعادة تأمين الخدمات السياسية وإنعاش الاقتصاد اليمني، ويكون من مهامها الإعداد لحوار سياسي يضمن مشاركة حقيقية للمرأة والشباب ومشاركة جنوب اليمن الفعالة في مستقبل البلاد ويحدد الخطوات التالية الضرورية للتوصل إلى حل سياسي شامل؛ ومنها: قانون الانتخابات، وتحديد مهام المؤسسات التي ستدير المرحلة الإنتقالية، وإنهاء مسودة الدستور"، إضافة

إلى "إنشاء آليات مراقبة وطنية ودولية لمتابعة ودعم تطبيق ما تتوصل إليه الأطراف من اتفاقيات" (الموقع بوست – صنعاء، 2016).

إلا أن إعلان ولد الشيخ عن الخطوط العريضة للرؤية الأممية لم يلق الترحيب من أي من طرفي المفاوضات، إذ سارع رئيس وفد الحوثيين للمفاوضات في الكويت محمد عبد السلام إلى القول أن أي رؤية أممية للحل لا تلبي مطالب جماعته سترفض، ملخصاً هذه المطالب في "سلطة توافقية تشمل مؤسسات الدولة ومؤسسة الرئاسة وتشكيل حكومة وطنية وتشكيل لجنة عسكرية بمهام وشخصيات متوافق عليها وبقرار يصدر من السلطة التوافقية وفك الحصار وإنهاء الحرب" (الودع، 2016).

أما الموقف الحكومي فكان أكثر حدة مع الرؤية الأممية المقترحة وهو ما أتضح في تصريحات للرئيس هادي ووزير خارجيته رئيس الوفد المفاوض عبد الملك المخلافي ترفض هذه الرؤية لدرجة التلويح بعدم العودة إلى الكويت لاستئناف المفاوضات إذا أصرت الأمم المتحدة على فرض رؤية مبعوثها للحل والتي تتضمن تشكيل حكومة شراكة مع الحوثيين وصالح. ويرى الجانب الحكومي أن رؤية ولد الشيخ تقفز على مرجعيات الحوار الثلاث (قرار مجلس الأمن 2216، المبادرة الخليجية، مخرجات الحوار الوطني) وتحاول أن تشرعن لجماعة الحوثيين وحزب صالح إنقلابهم على السلطة الشرعية، وتساعدهم في الإحتفاظ بالمكاسب التي حصلوا عليها جراء الانقلاب.

**الأوضاع الميدانية والخيار العسكري في اليمن:**

أستمرت الأوضاع الميدانية في اليمن في التصاعد على رغم إعلان الهدنة قبيل بدء المشاورات وتشكيل لجنة الاتصال والتهدئة والتي أعلن في نهاية الجولة الأولى من مشاورات

الكويت عن موافقة الوفدين المتفاوضين على نقل مقرها الرئيس من الكويت إلى مدينة ظهران جنوب السعودية، ولم تتمكن اللجان الفرعية التابعة للجنة من تثبيت وقف إطلاق على رغم توقيع اتفاقات في هذا الشأن في مختلف الجبهات. وفيما لم يتوقف الطرفان المتقاتلان (القوات الموالية للحكومة وميليشيا الحوثيين وقوات صالح) عن تبادل الإتهامات بخرق الهدنة وإنتهاك وقف إطلاق النار، عادت جبهات القتال وخطوط التماس لتصبح المعارك فيها أكثر ضراوة، وأستمر الحوثيون إبان المشاورات في إطلاق الصواريخ البالستية باتجاه الأراضي السعودية ومواقع القوات الموالية للحكومة في مأرب والجوف، كما كثفوا هجماتهم وحشد مقاتليهم في محيط مدينة تعز المحاصرة، وحاولوا التقدم من جديد باتجاه مناطق باب المندب وبإمتداد المناطق المتاخمة للمحافظات الجنوبية مقتربين من قاعدة العند العسكرية شمال محافظة لحج (وكالة وطن الإخبارية، 2016).

في المقابل أحرزت القوات الموالية للحكومة وتشمل «الجيش الوطني والمقاومة الشعبية» تقدماً كبيراً في جبهات محافظتي مأرب والجوف وعند المدخل الشمالي الشرقي لصنعاء في مديرية نهم التي تبعد نحو 70 كيلو متراً عن العاصمة، في سياق الرد على الحوثيين وقوات صالح. وعلى رغم هذا التقدم إلا أنها لم تتمكن بعد من تحرير الأجزاء الغربية من محافظة مأرب، بخاصة مديرية صرواح وجبال «هيلان» الإستراتيجية، كما لم تستطع طرد قوات الحوثيين وصالح من مديريتي عسيلان وبيحان شمال محافظة شبوة الجنوبية، وإلى ذلك لا يزال أمامها عقبات كبيرة دون إستكمال تحرير محافظة الجوف، فضلاً عن تحرير مدينة تعز التي تشهد أطرافها الغربية والشرقية معارك كر وفر مستمرة دون غلبة حاسمة لأي طرف (باداود، 2016).

ويقول القادة العسكريون الموالون للحكومة إن قواتهم في مأرب ونهم والجوف باتت مستعدة تماماً لإطلاق المعركة الحاسمة لإستعادة صنعاء وأن المسألة مسألة قرار سياسي فقط لبدء

العمليات العسكرية، بخاصة أن مطار صنعاء والأطراف الشمالية والشرقية للعاصمة أصبحت في مرمى قواتهم وتحت سيطرتها النارية، إلى جانب أكتمال التجهيزات والأسلحة التكتيكية التي حصلوا عليها من قوات التحالف وإحتشاد أربعة ألوية عسكرية مدربة ومتأهبة لدحر قوات المتمردين.

**المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الكويتية في التقريب بين وجهات النظر لأطراف النزاع في اليمن**

تعتبر الكويت المكان المناسب لعقد المفاوضات اليمنية، فهي تعد جزء من التحالف العربي الداعم للشرعية في اليمن، كما أن رجال الدولة في الكويت، ليس لديهم عقدًا مذهبية وطائفية تعوق مسار المفاوضات. وللكويت تاريخ مشرف في التوفيق بين أطراف الصراع باليمن، حيث عقد فيها لقاء الرئيسين عبد الفتاح إسماعيل وعلي عبد الله صالح بعد حرب 1979 بين شطري اليمن، الذي كلل بالتوقيع على اتفاقية الكويت في مارس 1979. أي أن الكويت قادر على تهيئة مناخ ملائم لإنجاح هذه المفاوضات. إذ بذلت الخارجية الكويتية جهدًا كبيراً في توفير الدعم الدولي لوقف إطلاق النار، والمفاوضات، فمن جانب أنطلقت ورشات عمل في كل من الكويت ومسقط، بمشاركة فنيين عسكريين من الاتحاد الأوربي وبرعاية الأمم المتحدة، تتعلق بوضع خطة تثبيت وقف إطلاق النار ومراقبتها. ويبدو أن الاتحاد الأوربي يلقي بثقله لدعم عملية السلام، متخطياً حاجز التصريحات والبيانات إلى الإندماج الفعلي في إيجاد حلول للأزمة اليمنية. وعلى نفس المستوى جاء التحرك الأمريكي والروسي، داعماً ومؤيداً لجهود المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ (بوابة اليمن الإخبارية، 2015).

ففي ضوء ذلك، أشارت تصريحات الرئاسة اليمنية إلى أن المشاورات في الكويت ستقتصر على تطبيق القرار الأممي رقم 2216، وأن الفريق الحكومي قدّم في المحادثات آلية لتطبيق هذا

القرار، وتتركز هذه الآلية على إستعادة مؤسسات الدولة والأسلحة التي تم نهبها، بالإضافة إلى إجراءات فك حصار المدن وإطلاق سراح المختطفين. بمعنى أن الطرف الحكومي لا يرغب في الخروج من دائرة التفاوض حول الأمور العسكرية والأمنية إلى دائرة التفاوض حول مستقبل اليمن السياسي. وفي المقابل أعلن الناطق الرسمي باسم جماعة الحوثيين "محمد عبد السلام"، في قبول جماعته بالمشاركة في مفاوضات الكويت، إما بلا شروط مسبقة أو بمحددات يتفق عليها الطرفان، وقد جاءت هذه التصريحات عقب زيارة سريعة قام بها وفد من الحوثيين لطهران، التقوا خلالها بنائب وزير الخارجية الإيراني، في إشارة إلى أن الدعم الإيراني لتحالف صالح/الحوثي، لا يزال مستمرًا (الذهب، 2017).

وشارك الطرفان (الحكومة الكويتية وجماعة الحوثيين وصالح) في مشاورات الكويت بوفدين كل منهما من 14 عضواً، وترأس وفد الحكومة وزير الخارجية عبد الملك المخلافي، فيما ترأس وفد الإنقلابيين محمد عبد السلام (عن الحوثيين)، وعارف الزوكا (عن حزب المؤتمر الذي يترأسه علي عبدالله صالح). ووضع المبعوث الأممي، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، خمسة محاور أو مواضيع على طاولة مشاورات الكويت قبيل إنطلاقها، وتتمثل ببحث إجراءات أمنية مؤقتة لا سيما على المستوى المحلي، وعمليات الإنسحاب وتسليم الأسلحة الثقيلة، واستعادة مؤسسات الدولة، واستئناف الحوار السياسي، وتشكيل لجنة لمتابعة قضايا الإفراج عن المعتقلين (الأحمدي،2017).

لكن مع إنطلاق المفاوضات، بدأت الخلافات تتمحور حول الأجندة واعتراض وفد الانقلابيين على بعض المحاور، لتكون الخطوة الأولى تقسيم المشاركين إلى ثلاث لجان، سياسية، وأمنية، ولجنة مختصة بملف المعتقلين والأسرى. وفي الفترة الممتدة بين 21 أبريل وحتى الـ30 من حزيران 2016 ، كان المتحاورون يقفون وجهاً إلى وجه مع تعقيدات الأزمة اليمنية وفي مقدمتها

ملف الحرب الأكبر في تاريخ البلاد والاختلافات السياسية، بما جعل المفاوضات تبدو كما لو أنها في حلقة مفرغة. وضع يومها كل طرف رؤيته السياسية والأمنية للحل، مع الاختلاف حول تراتبية المواضيع المطروحة. طرح الجانب الحكومي البدء في تنفيذ الإجراءات الأمنية والعسكرية المطلوبة من الإنقلابيين، وفي مقدمتها الإنسحاب من المدن وتسليم الأسلحة الثقيلة، ومن ثم الإنتقال إلى الجانب السياسي الذي يتضمن تشكيل حكومة توافقية ويرتبط بمدى الإلتزام والتنفيذ للشق الأمني، فيما طرح وفد الحوثيين وصالح، رؤيتهم بأن يتم الاتفاق على الجانب السياسي بتشكيل سلطة توافقية إنتقالية، تتولى هي الإشراف على الجانب الأمني الخاص بالانسحاب وتسليم الأسلحة والترتيبات الأمنية (الذهب، 2017).

خلال فترة الإنعقاد، وصلت المشاورات أكثر من مرة إلى طريق مسدود. وقد كان المفاوضون يعودون إلى طاولة التفاوض بعد وساطات من أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ومجموعة السفراء الـ18 المشرفة على التسوية في البلاد. وتطلّب الأمر في إحدى المرات تدخلاً من أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، الذي توسط لإعادة الوفد الحكومي بعد تعليق مشاركته لخمسة أيام، في 22 أيار 2016 (الأحمدي،2017).

في الـ30 من حزيران 2016 ومع اختتام الجولة الأولى من مشاورات الكويت بمنح المشاركين إجازة لمدة أسبوعين، كشف المبعوث الأممي عن الرؤية الأممية المقترحة، والتي تمثل توفيقاً بين وجهتي نظر المشاركين عن الطرفين، وقد حاولت بعض الشيء حل عقدة التراتبية لتجعلها متزامنة ومتسلسلة. وتضمنت الرؤية، في الشق السياسي، تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها مختلف الأطراف بما يتطلب من تنازلات من الحكومة الشرعية، وشقاً أمنياً يتعلق بانسحاب الحوثيين وحلفائهم من صنعاء ومدن أخرى، بصورة متزامنة ومتسلسلة في آن. وواجهت

الخطة الأممية رفضاً حكومياً صارماً، رفض معه وفد الشرعية العودة إلى المفاوضات، قبل سحب الجانب الأممي لمقترحه (المقطري، 2016).

مع بدء الجولة الثانية من مشاورات الكويت، في الـ16 من تموز 2016، كانت المؤشرات تظهر بوضوح أن رحلة المشاورات في الكويت تقترب من إعلان الفشل، وتبحث عن صيغة دبلوماسية لإخراج فشلها. حضر الوفد الحكومي بعد التزام المبعوث الدولي بإسقاط الرؤية التي أعلنها في نهاية الجولة السابقة بتاريخ 30 حزيران 2016. ومع الجولة الأخيرة، كانت النقاشات تتمحور في الجانب الأمني فقط، ما جعل الإنقلابيين هم من يرفض المقترح، قبل أن يتم اختتام أطول رحلة مشاورات يمنية خلال الحرب، في السابع من آب 2016، من دون الوصول إلى اتفاق. وكان أنتهاء المشاورات بداية لعودة التصعيد العسكري من جديد (الأحمدي،2017).

أشار الكثير من المحللين منذ سيطرة قوات التحالف العربي على مدينة صنعاء إلى أن الهدف من ذلك هو دفع البلاد في اتجاه التقسيم لا الحل السياسي أو العسكري، فالمفاوضات التي أحتضنتها الكويت أكثر من 4 أشهر لم تكن إلا بهدف كسب الوقت من أجل إعادة ترتيب القوى العسكرية لكل الأطراف والدخول من جديد في دوامة الحرب، فالأطراف اليمنية الأساسية (الحوثيين وصالح وأنصار هادي) والداعمين لهم (إيران، السعودية، الإمارات)، فالقوى الإقليمية تدرك أن مفاوضات الكويت لن تحسم شيئاً وأن مصيرها الفشل ولكن الهدف هو التجمل بدعم الحل السلمي أمام القوى الدولية لإضفاء مزيداً من الشرعية على موقفه السياسي (عنتر،2016).

وأعتقد الكثير من متابعي القضية اليمنية بأن فشل تلك المفاوضات جاء نتيجة للخلاف الإماراتي السعودي، فالأجندة السعودية في اليمن تهدف إلى تمكين القبائل الموالية لها في مستقبل اليمن وجعل القرار بيد الرياض ومن ثم تأمن جانب الجار الجنوبي من أي تقلبات قد تحدث في

المستقبل، لكن الأجندة الإماراتية هدفها الأساسي تقسيم البلاد إلى شمال وجنوب على الأقل أو الوصول بها إلى 3 دويلات أو أكثر، ومن ثم يصبح لكل طرف دوره في مستقبل اليمن، هذه الأجندات المتعارضة في الطرف التابع لهادي دفع بالمفاوضات للوصول إلى ما آلت إليه، وفي ظل دعم الإمارات بشكل غير مباشر لأنصار الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في المفاوضات لعدم تقديم أي تنازلات من أجل بقاء الوضع كما هو عليه.

وقد تمكن الجيش الموالي للرئيس اليمني السابق علي صالح السيطرة على العاصمة صنعاء وبعض محافظات الشمال اليمني، بالإضافة إلى أجزاء كبيرة من محافظتي شبوة والضالع جنوب البلاد. ويعتبر الرئيس السابق علي عبد الله صالح اللاعب الأهم في الصراع على السلطة بين الحوثيين وحكومة هادي، حيث سيطر مسلحو جماعة أنصار الله «الحوثيون» على صنعاء في 21 سبتمبر 2014 بمساعدة من قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة اليمنية المرتبطة بالرئيس السابق علي صالح، قبل أن يعلن تحالفه رسميًا مع الجماعة بعد أيام من إنطلاق عملية«عاصفة الحزم». ولا يزال الآلاف من الجنود الموالين لصالح من قوات الحرس الجمهوري، والذي تتكون من حوالي 17 لواء منها ألوية صواريخ ودبابات ومشاة آلية، وتتوزع في المنطقة الوسطى بمحيط ذمار وصنعاء ممتدة إلى الجوف وحرف سفيان، يشكلون جزءًا أساسيًا في القتال الدائر على الجبهات (الأحمدي،2017).

في المقابل يشرف على المعارك ضد جماعة الحوثي في الشمال اليمني اللواء «علي محسن الأحمر» القائد السابق للفرقة الأولى مدرع والمحسوب على حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذراع السياسي للإخوان المسلمين في اليمن، والذي يتمتع بعلاقات قوية مع السعودية. كان علي محسن الأحمر الرجل الثاني في النظام بعد الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح قبل أن يعلن

الأحمر دعمه وانضمامه لثورة الشباب اليمني ضد صالح في 2011. لاحقًا، وعلى إثر تقدم الحوثيين وإستيلائهم على صنعاء أضطر علي محسن إلى اللجوء إلى السعودية قبل أن يعود ليتولى قيادة القتال ضد الحوثيين بعد أن عيّنه هادي نائبًا له. والجدير بالذكر أن الآلاف من المنتمين للإصلاح يشاركون بصورة فعالة في المقاومة الشعبية ضد الحوثيين، وخاصة في مدينة تعز، الذي يقود الدفاع عنها القيادي الإصلاحي البارز "حمود المخلافي" (منصر، 2015). وبدأت المشاورات بين الطرفين اليمنيين في 21 نيسان 2016 في دولة الكويت، وتركزت مطالب طرفي النزاع في اليمن من هذه المحادثات بما يلي (عنتر، 2016):

**مطالب الوفد الحكومي:** ركزت مطالب الوفد الحكومي في محادثات الكويت على التمسك بالشرعية المتمثلة في الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، وما يستتبع ذلك من إستعادة مؤسسات الدولة في المقام الأول، قبيل الدخول في أي نقاش سياسي يفضي إلى تشكيل حكومة جديدة. كما يطالب وفد الحكومة بإنسحاب الحوثيين وقوات صالح من المدن التي سيطروا عليها منذ الربع الأخير من عام 2014، وبينها العاصمة صنعاء، بالإضافة إلى تسليم الأسلحة الثقيلة للدولة، وفقاً لنص القرار الدولي 2216.

**مطالب الحوثيين وجماعة الرئيس السابق علي صالح:** أشارت مطالب الحوثيين وجماعة الموالين للرئيس السابق علي صالح إلى ضرورة نقل صلاحيات هادي إلى سلطة بديلة تتمثل في مجلس رئاسي وحكومة وحدة وطنية خلال مرحلة انتقالية، خاصة بعد قرارات هادي التي عيّن فيها علي محسن الأحمر نائباً للرئيس، وأحمد عبيد بن دغر رئيساً للوزراء، الأمر الذي يعدّه طرف الحوثي–صالح غير متوافق عليه. ويؤكد وفد الحوثي–صالح أن التوقيع على أي اتفاق لن يتم قبل وقف إطلاق النار، وتحديداً الضربات الجوية التي تنفذها طائرات التحالف العربي. وبالتالي حققت

المشاورات بين الوفدين الاتفاق على تشكيل لجان أمنية وسياسية وإنسانية لمناقشة القرار الدولي رقم 2216.

وقد سبقت مفاوضات الكويت جملة من التحضيرات تمهيداً لبدء المفاوضات، إلا أن طرفا التشاور قد فشلا منذ البداية في الاتفاق على جدول الأعمال، وكان لذلك أثره المباشر على كل مسارات المشاورات على مختلف المستويات السياسية، والعسكرية، والإنسانية، خصوصاً فيما يتعلق بأولويات وترتيب مناقشة جدول الأعمال، بين الإنسحاب من المدن، وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة الذي كان الوفد الحكومي يصر عليه، والبدء بالمسار السياسي الذي كان يحاول وفد جماعتي الحوثي وصالح جعله أولوية. حيث كان يسعى لتشكيل حكومة جديدة تمثل جميع الأطراف، تشرف هي على نزع السلاح، وتستكمل باقي إجراءات بناء الثقة، والترتيبيات الأمنية، والإفراج عن المعتقلين. وبعد أن أستمرت المفاوضات أكثر من ثلاثة أشهر منذ إنطلاقها في 21 نيسان 2016، لم يتوصل كل من طرفي الحكومة الشرعية، وجماعتي الحوثي وصالح إلى إتفاق، وتبادلا الاتهامات، في حين كان وفد الحكومة اليمنية قد وقع الوثيقة التي صاغها المبعوث الأممي، والقاضية بتزامن المسارين السياسي والعسكري على الأرض، بينما رفض وفد جماعتي الحوثي وصالح، وأكد محمد عبد السلام، رئيس الوفد المشترك لجماعتي الحوثي وصالح "أنهم لن يقبلوا حلاً سياسياً يتضمن وجود الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي"(الذهب،2017).

وعلى الرغم من الوضع الإنساني المعقد الذي تشهده اليمن، وإفلاس البنك المركزي اليمني، بعد إستنزافه من قبل سلطة الأمر الواقع لجماعتي الحوثي وصالح، فإن المبادرات السياسية لم تتوقف. إذ يتضح من هذه المبادرات أنها تتحرك نحو شرعنة إنقلاب الحوثي وصالح بشكل ما. ورغم أهمية مشاركة جماعة الحوثي في مستقبل أي تسوية لإحلال السلام في اليمن، بالنظر إلى

حضورها النسبي والجغرافي، فإن استمرارها بالأستحواذ على عتاد وترسانة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة للجمهورية اليمنية، والتي أسهم الرئيس السابق علي صالح في تسليمها لهم.

## المبحث الثالث: مستقبل التسوية السياسية في اليمن

يرتبط الصراع السياسي في اليمن بمستقبل الصراع السعودي الإيراني في لعب دور فاعل في اليمن، حيث شكَّل تزايد النفوذ الإيراني في اليمن مصدر قلق لأمن السعودية الداخلي قبل تهديده لنفوذها الإقليمي، وذلك لسببين، يكمن السبب الأول في التمكين السياسي لحلفاء إيران، الحوثيين، الذين هم أقلية زيدية محسوبة على الطائفة الشيعية، قد يشجِّع الأقليات الشيعية في الداخل السعودي على الاحتجاج، خاصة مع وجود خلفية تاريخية لمثل هذه الحوادث. أما السبب الثاني؛ فيتمثل بالقرب الجغرافي للمنافذ البرية وطول الشريط الحدودي بين البلدين مع الأخذ بعين الأعتبار كمية السلاح الهائلة الموجودة في اليمن، ناهيك عن اعتماد المملكة على العمالة اليمنية التي تعبر الحدود يوميًّا.

سوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التداعيات والتأثيرات المحتملة لتطور الصراع في اليمن.

المطلب الثاني: مستقبل الصراع في اليمن.

### المطلب الأول: التداعيات والتأثيرات المحتملة لتطور الصراع في اليمن

يمكن تصور التداعيات والتأثيرات المحتملة للتطورات على الحرب الدائرة، في ضوء ما تُشكِّله قدرات الحوثيين الصاروخية والقوى الأخرى المساعدة، من تهديد واستدامة للحرب على المناطق الحدودية السعودية والمجال البحري الغربي والمناطق اليمنية المحررة بيد القوات الشرعية، وما ستسهم به القدرات البشرية الناشئة عن التغييرات القيادية لدى الطرفين في إدارة تفاعلات

الحرب، وكذا ما تثيره الأراضي المحرَّرة من فرص ومخاطر، وموقف الطرف الآخر إزاء كل منها، وذلك وفقًا للآتي (الذهب،2017):

1. **قدرات الصواريخ الباليسيتية ومكافحتها:** تمثِّل الصواريخ الباليستية، بالنسبة للحوثيين والجيش الموالي لهم، السلاح المقابل لطائرات التحالف، لكن هذه المقابلة تظل قاصرة مع محدودية مداها وإنعدام أية وسيلة دفاع جوي تعترض الطائرات، مثلما تعترض منظومة باتريوت هذه الصورايخ في مسرح العمليات البري والبحري (حالة المدمرات الأميركية)، مثلما لعبت هذه الصواريخ دوراً في تغليب إرادة المفاوض الحوثي على السعوديين وغيرهم، فإنه قد يضاعف هذا الدور، فيدفع ذلك إلى التصعيد واستمرار الحرب، لذلك؛ يفترض أن يقابل هذا الأمر بوسائل المكافحة المختلفة من قبل الأطراف الأخرى المتأثرة.
2. **تأثير الإستحداثات القيادية:** يُفترض أن تعمل عناصر جسر الفجوة القيادية في طرف الحوثيين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على مضاعفة قدراتهم الصاروخية والعمليات الأخرى المساعدة، بكفاءة وفاعلية، فيما يفترض أن تكون القدرات البشرية للجيش الوطني ومسانديه جاهزة لمواجهة ذلك والتفوق عليه.
3. **الأراضي المحررة والغرائز المتناقضة:** تُحرك الأراضي المحررة بيد الجيش الوطني غريزتين متضادتين لدى طرفي الحرب، لذلك؛ يفترض أن يكون الحوثيون والجيش الموالي لهم، ماضين في إستعادة هذه الأراضي، ومستعدين للدفاع عن الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، فيما يفترض أن يكون الجيش الوطني مستعدًا للدفاع عن تلك الأراضي والتقدم لكسب المزيد منها.

وبناءً على العوامل الثلاثة السابقة، يمكن تصور التأثيرات المحتملة للتطورات أو إنتفائها، من خلال فرضيتين، هما:

**أستمرار التهديد والحرب:** إذ تقوم فرضية أستمرار تهديد الصواريخ والحرب، على قدرة عناصر جسر فجوة القيادة لدى الحوثيين، في إطار المنظومة الشاملة لإدارة الحرب لديهم، على إدارة الآتي (المقطري، 2016):

- تطوير القدرات الصاروخية والقوى الأخرى المساعدة.
- التشبث بالأراضي المحقّقة لكفاءة وفاعلية الصواريخ والعمليات الأخرى، والسعي لاستعادة المناطق المحررة، التي تحقق زيادة تلك الكفاءة والفاعلية.
- تراجع التهديد مع استمرار الحرب: وتقوم هذه الفرضية على القدرات البشرية الجديدة لدى الجيش الوطني، والقوى الأخرى المساندة له، على إدارة شل القدرة الصاروخية لدى الحوثيين وقواهم الأخرى المساعدة.

**التشبث بالمناطق المحررة:** والتقدم لكسب المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، لضمان حرمانهم من تحقيق الكفاءة والفاعلية للصواريخ والعمليات الأخرى واستمرار تقهقرهم.

مما سبق يمكن القول بأنه في في الحالة الأولى (استمرار التهديد مع الحرب) قد تأخذ الحرب بُعدًا دوليًّا أوسع، تخرج معه من قبضة دول التحالف العربية؛ إذ قد يؤدي تكرار هجمات الحوثيين الصاروخية على السفن، سواء كانت تلك السفن حربية أو مدنية أُصيبت خطأ، إلى ردود أفعال عملية مختلفة، يبرز فيها حجم الدعم الصاروخي الإيراني للحوثيين، الذي سيكون ضمن أهدافه السفن الحربية الأميركية، أما في الحالة الثانية (تراجع التهديد مع استمرار الحرب)، فقد يتراجع تهديد الصواريخ على مناطق الحدود داخل المملكة السعودية، في حال تمكنت قوات الجيش الوطني من السيطرة على محافظتي حجة وصعدة، وسيتراجع التهديد، كذلك، على السفن الحربية أو المدنية في البحر الأحمر، في حال إحراز الجيش الوطني تقدمًا في مناطق الساحل الغربي

للبلاد، وإخضاعها لسيطرته، فيحرم الحوثيين من استخدام هذه المناطق لشن الهجمات على السفن، ومنع تدفق الأسلحة المهربة من خلالها إليهم.

يعتقد الكثير من المتابعين للشأن اليمني بأن المفاوضات اليمنية في الكويت والتقاء الأطراف اليمنية ستكون فرصة لحل الصراع الدائر في اليمن وإبقاءها دولة موحدة، وأيضًا وضعها على طريق النمو الاقتصادي، لأن ثقافة العنف التي يعتبرها بعض اليمنيين ثقافة مقيمة، لا تصلح ولا يمكن أن تنسجم مع متطلبات أو مواطني سنوات القرن الحادي والعشرين، لأنها ببساطة لن تسود؛ فالجيل اليمني الذي خرج متظاهراً في شوارع صنعاء يرغب في التغيير إلى الحداثة لا التغيير إلى الماضي. ويجب ألا يفهم أطراف الخلاف أن اليمن يمكن أن يبقى على الخريطة السياسية وهو في حال الإقتتال أو أن يعود إلى الماضي. فمن الضروري تقرير أن عصري (الإمامة) و(صالح) لم يعودا هُما مستقبل اليمن، فهما جزء من الماضي، ولكنهما ليسا جزءًا من المستقبل. فمستقبل اليمن هو القضاء على العنف وإقامة دولة حديثة، بقدر كافٍ من الحكم الرشيد؛ أي بكلمات أخرى، تفعيل ما اتُّفِق عليه في الحوار اليمني، تفعيلًا حقيقيًا ورشيدًا، يضم الجميع في دولة وطنية مدنية عادلة، لها دستور حديث يقبل التعددية ويقبل أيضًا التبادل السلمي للسلطة من خلال مؤسسات تُحتَرَم من الجميع (الرميحي،2017).

**المطلب الثاني: مستقبل الصراع في اليمن:**

من المرجح أن ترتهن معادلة الصراع في المرحلة القادمة بثلاث دلالات جوهرية، تتمثل في التالي(الأحمدي،2017):

أ. تقديرات صانع القرار السعودي لحسابات الصراع، والتي تُشير بدرجة أو بأخرى إلى ضرورة الاستمرار في المسار العسكري، وذلك على أعتبار أن الخسائر التي تكبدتها المملكة

السعودية وحلفاؤها لا تزال في إطار الحدود المقبولة والمسموح بها. ويكفي هنا إستدعاء مواقف دول التحالف عقب عملية معسكر صافر بمأرب يوم 4 سبتمبر 2015، إذ إن هذه المواقف كشفت عن الإقتناع باستمرار العملية العسكرية. وبالتوازي مع هذه الرؤية لقيمة الخسائر، فإن دول التحالف وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية تفترض أن الحرب لم تُحقق أهدافها الرئيسية والمتمثلة في إحداث إنتكاسة للمشروع الإيراني بالمنطقة العربية من خلال كسر إرادة الحوثيين، وتقويض وجودهم العسكري في العاصمة صنعاء.

ب. يُشكل عامل الوقت محدداً هامًّا في معادلة الصراع، فكلما تمكنت دول التحالف من تحقيق أهدافها في فترة زمنية أقل كلما أنخفض حجم الخسائر التي تتكبدها دول التحالف. وهذه الفرضية تفسر الوتيرة المتسارعة التي يمر بها الصراع عقب عملية معسكر صافر بمأرب؛ حيث عززت قوات التحالف من ضرباتها الجوية في مأرب، وتم الإعلان عن عملية عسكرية جديدة تحت مسمى "ثأر مأرب". وذلك فيما تواترت الأنباء عن مشاركة المزيد من القوات البرية السعودية والإماراتية والبحرينية والقطرية في اليمن كمحاولة لحسم الصراع في فترة زمنية وجيزة.

ج. موقف الحوثيين سيكون له مردود على مسار الصراع، إذ إن استمرار جبهة الحوثيين والرئيس السابق "علي عبد الله صالح" في الخيار العسكري سيؤدي إلى المزيد من الضغوط عليهم، خصوصاً أن مساحة نفوذهم آخذة في التراجع. وهكذا سيكون على دول التحالف تكثيف عملياتها العسكرية والوصول إلى أقصى مدى في الصراع، والسعي إلى هزيمة الحوثيين في صنعاء. أما البديل الآخر لذلك، فهو إستجابة الحوثيين وعبد الله صالح لمطالب الرئيس اليمني عبد ربه منصور التي تربط إطلاق عملية المفاوضات السياسية باعتراف جبهة الحوثيين وحلفائهم بقرار مجلس الأمن رقم 2216، والشروع في تنفيذه، وهو

ما يعني خروج المسلحين الحوثيين وقوات عبد الله صالح من كافة المناطق التي يسيطرون عليها، وفي مقدمتها العاصمة صنعاء (الرميحي،2017).

وعليه، من الصعب التنبؤ بتحركات القوى السياسية اليمنية وذلك لارتباطات التطورات في اليمن ليس فقط بالشأن الداخلي اليمني، وإنما بمواقف القوى الإقليمية من ما يحدث في اليمن. فهناك قوى إقليمية كإيران والسعودية تلعب دوراً مباشراً وآخر غير مباشر في الشأن الداخلي اليمني، وهو الأمر الذي قد يربك حسابات ويغير مواقف هذه القوى. ومن ثم كان لابد من وضع بعض السيناريوهات للخريطة السياسية لتلك القوى مع ضرورة الوضع في الإعتبار عاملين رئيسين، أولهما وجود تنظيم القاعدة في الجنوب ودخوله في معارك تحمل الطابع العقدي مع جماعة الحوثيين. أما الثاني، فهو الدور الذي تلعبه كلاً من إيران والسعودية في دعم الأطراف التي تحقق مصلحتهما في المنطقة وتحافظ على نفوذهما فيها.

في ضوء التطورات السياسية التي يشهدها اليمن، يمكن طرح بعض السيناريوهات المستقبلية للأزمة اليمنية كما هو مبين في التالي (الذهب،2017):

**المسار الأول:** الاستمرارية في المسار التفاوضي، ويشكل هذا السيناريو الأكثر توقعاً والأصح، لكنه محكوم بعاملين أساسيين وهما: تطورات الصراع والتنازلات المتبادلة، حيث قد تُستغل إطالة المفاوضات من جانب طرفيها في تحقيق انتصارات على الأرض على نحو يضع الضغوط الكافية لإقناع أحد أطرافها بالتنازل، وذلك يحدث من جانب الحوثي ومن جانب قوات التحالف على حدٍّ سواء.

**المسار الثاني:** "خارطة طريق دولية": وذلك بأن تطلق الدول الراعية لعملية السلام مبادرة للتسوية يجري فرضها على الأطراف، بحيث لا تكون هناك فرصة لأيٍّ من طرفي الصراع لرفضها. وعلى

الرغم من أن هذه الخارطة ستُشكل أقصى درجات الحزم من جانب المنظمات الدولية والمجتمع الدولي، فإنها لا تضمن توافق أطراف الصراع حولها.

**المسار الثالث:** انشقاقات داخل جبهات التفاوض نفسها: وهو ما يعرقل التوصل إلى حلول سلمية سريعة، وتفتح الآفاق لحل سياسي موسع يضمن مشاركة الكثير من الأطراف في ظل قبول دولي وإقليمي لذلك. وإذا حدثت هذه الإنشقاقات، فلربما تدخل الأزمة اليمنية في مسار آخر لا يمكن التنبؤ بمستقبله القريب، ومن غير المرجح أن يشهد اليمن تسوية سلمية تدوم أو حلاً شاملاً، وإنما حلولاً متنوعة على جبهات مختلفة وبين أطراف متعددين، بحيث تتقدم المفاوضات في قضايا وتتراجع في قضايا أخرى، ويكون أطراف التفاوض بحسب كل قضية وكل منطقة أو كل قوة سياسية من القوى اليمنية.

**رؤية النظام اليمني لمستقبل الأزمة**

طرح الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" في محاولة له لإنهاء الأزمة اليمنية، رؤية النظام اليمني لمستقبل نظام الحكم القادم في اليمن وذلك للخروج من كافة المشاكل التي خلفتها الحروب مع الحوثيين نتيجة لمطالبتهم بتحسين نظام الحكم، حيث أعلن عن تقسيم اليمن إلى خمسة أقاليم، بما فيها إقليم عدن الاقتصادي، حيث يرى إن الفدرالية هي الصيغة المثلى المرضية لجميع الأطراف سواء المؤيدة للوحدة أو الإنفصال، لأنها تحقق مطالب كل طرف، لكن الاختلاف يدور حول نوع هذه الفدرالية وما إذا كانت من إقليمين أو أكثر، فمن وجهة نظر الحكومة اليمنية فإن هذا الحل يضمن حقوق الشعبين جنوباً وشمالاً، ولا يسمح لطرف بتهميش آخر، على أن يتم تقسيمها وفق دراسة علمية حديثة، وليس مجرد تحليل سياسي فقط، بما في ذلك مراعاة الأنماط المجتمعية والجغرافيا عند التقسيم (الرميحي،2017).

**رؤية الحوثيين لمستقبل الأزمة اليمنية**

يسعى الحوثيين من خلال الظروف التي تحيط إيران وما تشهده اليمن من تحولات للبروز بقوة بالاعتماد على إيران، فهم يمثلون تياراً رافضاً للمبادرة الخليجية باعتبارها لا تمثل الحسم الثوري الذي كان الحوثيون يميلون إليه لقيام حالة من الفوضى العارمة التي يمكن استغلالها من قبلهم لإنشاء كيان مستقل في شمال اليمن، لذلك فإن الحوثيين يواجهون كافة القوى اليمنية التي تتسم بعلاقات حسنة مع السعودية، ابتداء من بيت الأحمر، ومروراً بحزب الإصلاح الذي يمثل رافعة التغيير والقوة الأكثر قدرة على إدارة الدولة مستقبلاً، فقد حاولوا الحوثيون من خلال عدد من الاعتداءات على كوادر حزب الإصلاح ورموزه ومقراته ونشطائه، جرَّ الإصلاح إلى صراع ومواجهة مسلحة تساعد على تفجير الوضع في اليمن بصفة عامة، وذلك لخلط الأوراق وإدخال اليمن في دوامة عنف طائفي (شيعي سني)، بالإضافة إلى جهودهم في إثارة الوضع في الجنوب في صيغة حرب مسلحة (عنتر،2016).

# الخاتمة

أثبتت الدراسة صحة فرضية الدراسة : هناك علاقة ارتباطية بين فاعلية الدبلوماسية الكويتية وبين قدرة أطراف الصراع على الوصول لحلول تساهم في حل الأزمة اليمنية خلال الفترة 2011–2016، حيث تبين من خلال العرض السابق لفصول الدراسة أن دولة الكويت تؤيد الحل السلمي في اليمن بسبب الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الجمهورية اليمنية والتي بذل التحالف العربي جهوداً كبيرة لتلافيها والتخفيف من وطأتها من خلال تمكين المجتمع الدولى للتحالف والوكالات الدولية من إيصال مساعداتها إلى المناطق التى تسيطر عليها، وقد قامت الكويت ببذل جهود دبلوماسية حثيثة من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة في اليمن، حيث تدور إستراتيجية وفد الشرعية اليمنية بين الخضوع للضغط المفروض عليها من حلفائها وامتصاص السخط الشعبي في مدينة تعز التي يتعرّض مواطنوها للقتل اليومي لتأييدهم الشرعية. عبر المضي في التفاوض، يتمسك وفد الشرعية بتنفيذ القرار الأممي 2216، وأسبقية الإجراءات العسكرية والأمنية على الحل السياسي الذي يشترطه وفد الحوثي وصالح، إذ تتمسّك رؤية الحل التي قدمها وفد الشرعية بضرورة تسليم الحوثيين وصالح السلاح للدولة اليمنية، وإزالة مظاهر الإنقلاب والحرب الداخلية، بما فيها وقف قصف مدينة تعز، خطوة أولى قبل مناقشة خيار تشكيل سلطة سياسية توافقية، وتبدو رؤية الحل المقدمة من الشرعية أكثر منطقيةً من رؤية الحوثي وصالح، لكنهما في الحقيقة لا تختلفان كثيراً في الواقع، حيث لا تقدّم رؤية الحل المقدمة من الشرعية خريطة طريق واضحة نحو مستقبل آمن، ليس للسلطة الشرعية، وإنما لعموم اليمنيين.

وتؤمن الكويت بأن أي مساعي لدعم اليمن وإخراجه من محنته لابد وأن تنطلق من خلال المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ،ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ،وقرارات مجلس الأمن

ذات الصلة، وتدعم جهود المبعوث الدولي إلى اليمن ، وذلك من خلال إستضافتها للمشاورات اليمنية لمدى ثلاثة أشهر وسخرت كل الإمكانات المتاحة لتمكينهم من التوصل إلى إتفاق سياسي وذلك إنطلاقاً من واجب دولة الكويت الإنساني وعلاقاتها مع اليمن .

**أولاً: النتائج :**

خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- تظهر التطورات العسكرية المتواصلة في اليمن والجمود السياسي، أن مشاورات الكويت، كانت محطة لا تعوّض من حيث الظروف والعوامل التي توافرت لنجاحها، لكن لم يتم استغلالها على طاولة التفاوض بين الفرقاء في اليمن .
- منذ تصاعد المعارك في 26 اذار 2015، رعت الأمم المتحدة مشاورات بين الحكومة الشرعية من جهة والحوثيين وحزب صالح من جهة أخرى، ففي حين أخفقت الجولتان اللتان أقيمتا في "جنيف" و"بيال" السويسرية منتصف يوليو وديسمبر من عام 2016، حتى في جمع الطرفين على طاولة واحدة، نجحت الجولة الثالثة التي أقيمت في الكويت على مدار 70 يوماً (21 إبريل وحتى 28 يونيو 2016) في تحقيق تفاهمات بين طرفي النزاع.
- منذ بدء مفاوضات الكويت، في 21 نيسان 2016، بدت ممارسات وفد جماعة الحوثي وعلي عبد الله صالح مؤشراً للمسار الذي ستمضي فيه المفاوضات، حيث أنحصرت بين المماطلة والتعنت؛ تجلت المماطلة في تخلفهم عن موعد إنطلاق المفاوضات، وانسحابهم من الجلسات تحت ذرائع مختلفة، ما أدى إلى تعليق المفاوضات مرات، وأخيراً رفض وفد الحوثي وصالح جدول الأعمال، وكذلك مقترح حل الأزمة اليمنية اللذين أعدتهما الأمم المتحدة، وسبق موافقتهما عليهما؛ كما بدا تعنت في إدارة وفد جماعة الحوثي وصالح

المفاوضات وفق معركتهم الأساسية، للحفاظ على الإمتيازات المترتبة على سلطة الإنقلاب، ورفض تقديم أي تنازلات، حتى لو أدّى ذلك التعنت إلى إفشال المفاوضات. كما برز تعنت وفد الحوثي وصالح في رؤيتهم للحل السياسي والأمني للأزمة اليمنية، حيث تكشف الرؤية عن الإصرار على تعطيل التفاهمات اليمنية–اليمنية، فالرؤية "التملصية" ترفض معالجة الأوضاع السياسية المختلة التي تسببوا في إحداثها.

**ثانياً: التوصيات:**

- أهمية إدراك بلدان مجلس التعاون الخليجي ضرورة استمرار الدعم الخليجي للإستقرار في اليمن مادياً ومعنوياً لأن الأمن والاستقرار في اليمن سيكون له أثر مباشر على مستقبل أمن الخليج العربي.
- استمرار جهود دولة الكويت وأستثمار مقومات القوة لديها في دعم عملية السلام ومسار حل الأزمة بين القوى المتصارعة في اليمن .

# المصادر والمراجع:

## المصادر:


- فوق العادة، سموحي، (1987). القاموس الدبلوماسي، بيروت، ص 279.


## المراجع العربية:


- إبراهيم، حسام (2015). أهداف متشابكة: أبعاد الموقف الأمريكي من العمليات العسكرية في اليمن. online، متاح على الرابط: **http://www.rcssmideast.org/Article.**
- أبو حسين، جمال الدين (2014). "تنظيم أنصار الله (الحوثيون).. تكوينه المذهبي ومعاركه السياسية"، online، متاح على الرابط: **http://www.siyassa.org.**
- أبو طالب، فتحي (2002). **رحلة العودة من الكويت أثناء الغزو**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أبو هيف، علي صادق (1966). **القانون الدولي العام**، الطبعة الثامنة، الإسكندرية: دار المعارف.
- أحمد، محمود حسن (1997). **المفاوضات الدولية الأسس والنظم، الخرطوم:** مكتبة ابن رشد.
- الأحمدي، عادل (2017). عام على إفشال مشاورات الكويت اليمنية. نقلا عن الرابط: **https://www.alaraby.co.uk/**
- إسماعيل صبري مقلد ،(1985) نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة ،الكويت:جامعة الكويت .

- إسماعيل، إسراء أحمد (2016). مسارات التسوية السياسية والتحديات المستقبلية. نقلا عن الرابط: **//futureuae.com/ar/Mainpage/Item/**
- أسيري، عبد الرضا (1992). **سياسة الكويت المعاصرة: إنجازات، إخفاقات، تحديات،** ط2، جامعة الكويت: الكويت.
- الاهنومي، عبد الرحمن عبدالله (2012). مذكرات ثائر في ساحة التغيير. online، متاح على الرابط: **http://m.samaa-news.net.**
- أيوب، خليل سامي (2011). موقف الاتحاد الأوروبي من ثورات الربيع العربي. الحوار المتمدن، online، متاح على الرابط:**/http://www.ahewar.org** ،
- باداود، إبراهيم محمد (2016). الحوثيون.. ومحاولة كسب الوقت**!!**"، صحيفة المدينة، الرياض، العدد: (19496) الخميس 08/09/2016.
- بدر الدين، صالح محمد محمود (1991). **التحكيم في منازعات الحدود الدولية**، القاهرة: دار الفكر العربي، القاهرة.
- بركات، جمال (1985). **الدبلوماسية ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها**. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.
- بشمي، إبراهيم، (د.ت). **اليمن بوابة الخليج الخلفية**. الشارقة: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر.
- بوابة اليمن الإخبارية (2015). أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن في الصراع الدولي، نقلا عن الرابط: **/http://www.akhbryemen.com**
- بوتشيك، كريستوفر (2010). الحرب في صعدة: من تمرّد محلّي إلى تحدّ وطني، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**, برنامج الشرق الاوسط, العدد110, نيسان.

- البيان الصحفي للمجلس الوزاري للدورة الثانية والثلاثين الاستثنائية، (2011) **موقع الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.**
- البيان الصحفي للمجلس الوزاري للدورة الثانية والثلاثين الاستثنائية": (2010)، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، online، متاح على الرابط:**https://www.gcc-sg.org**،
- تقارير الأمم المتحدة: (2012)، متاح على الرابط، **http://www.ohchr.org/AR/**،
- تقرير منظمة الشفافية الدولية (2015). متاح على الرابط، **www.transparency.** ،
- جريدة القبس الكويتية، عدد 6315، 1989/8/29.
- الحسن، حسن (1989). **التفاوض فن ومهارة،** عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
- الخجا، محمد وفيق (1984). المردود السياسي للمساعدات الخارجية الكويتية، **مجلة الاقتصاد والأعمال،** بيروت، السنة السادسة، عدد 63، سيتمبر.
- الخطاري، عبد الناصر (2015). الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11 فبراير 2011م، نقلا عن الرابط: **http www.cordoue.ch**
- الخطيب، أحمد عبد التواب (2014). سيطرة الحوثيين على صنعاء ومخاطر التقسيم والانفصال"، متاح على الرابط: **http://alkhabar-berlin.blogspot.com**
- الخيواني، عبد الكريم (2011). **الحركة الحوثية في اليمن فاعل غير رسمي.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- الدويهي، أحمد حمود (1992). **سياسة الكويت الخارجية من (1961-1991)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان.

- الذهب، علي (2017). **تقارير ميزان القوى العسكري في اليمن: التحوالت والسيناريوهات.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- الراوي، جبر إبراهيم (1978). **المنازعات الدولية**، بغداد: مطبعة دار السلام.
- الرميحي، محمد (2017). **الحوار اليمني–اليمني بالكويت: الخلفيات والمسارات.** الدوحة: الجزيرة للدراسات
- الزبير، عثمان (1995). مذكرة غير منشورة، بعنوان: **مرتكزات أساسية في التفاوض،** الخرطوم، أغسطس.
- سلامة، معتز (2012). **بحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.** الأهرام، القاهرة.
- السندي، صالح (2012). أسباب فشل الربيع العربي في اليمن ...، نقلا عن الرابط: **/http://yemen-press.com**
- السيد، عليوه (1996). البدائل الاستراتيجية أمام المفاوض العربي في المؤتمر الدولي للسلام، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 106.
- طاهر، أحمد (2012). اليمن والحوثيون. حدود ودلالات الدور الخارجي، **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- عاصفة الحزم و الازمة اليمنية (2015) نقلا عن الموقع **http: www.elsyasi.com**
- العامر، عبد العزيز العامر عبد العزيز (2016). كيف يرى السياسيون اليمنيون مستقبل حوار الكويت. نقلا عن ا لرابط: **-http://ida2at.com/how-yemeni**
- عبد العزيز، محمد (2014) في حديث مكاشفة وبشفافية وفي حوار خص به الارياني لـ 26 سبتمبر .
- عبد الله، خضير (1986). **الكويت وفاء وولاء.** ط (2). الكويت: مطابع الأنباء.

- عنتر، غاندي (2016) مقالات:الصراع السعودي الإماراتي ومستقبل اليمن، نقلا عن الرابط: **http://www.noonpost.org/content/13851**
- فخر، أحمد (2005). التفاوض، **مجلة مفاهيم**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد (7) السنة الأولى، يوليو، القاهرة.
- فقيهي، هادي (2011). **نازح من جازان... مفاجآت التمرّد الحوثيّ على الحدود السعودية**، بيروت: دار مدارك.
- فولبرايت، ويليام، (1994). **غطرسة القوة**، ترجمة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام، القاهرة.
- قشي، الخير (1999). **المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية في المنازعات الدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- مترسكي، ألكسندر (2015). **تقييم حالة الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة**. الدوحة: المركز العربي لألبحاث ودراسة السياسات.
- متولي، فهد (2015). الشرق الأوسط: المواقف الدولية والخارجية بعد خمس سنوات من الربيع العربي"، متاح على الرابط: **http://fekr-online.com/index.php/article**
- محمد, وسام (2013). اليمن عام 2013. موقع المعهد الإخباري، online، متاح على الرابط: **www.alahednews .com.**
- محمود، أحمد إبراهيم (2002). الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية. القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، ع (147)، ج (38).
- محمود، شيماء أحمد (2015). سيناريوهات ما بعد التغيير في اليمن: التحول أم الانهيار؟"، online، متاح على الرابط: **http://www.ifriqiyah.com.**

- المدني، عبدالله (2015). التدخل الإيراني في اليمن ومآلات الأزمة اليمنية. online، متاح على الرابط: **https://www.alarabiya.net.**
- مرزوق، طلال زيد عبد الله (2002).**المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية: دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.
- معلا، ناجي (1992). **التفاوض: الاستراتيجيات والأساليب**. عمان: مؤسسة زهران للنشر والتوزيع.
- المقطري، بشرى (2016). التخبط الروسي في اليمن"، online، متاح على الرابط: **http://almasd aronline .com.**
- منصر، فواز (2015). الجيش اليمني يستعيد السيطرة بالكامل على مطار عدن.online، متاح على الرابط: **http://www.skynewsarabia.com.**
- منقوش، ثريا (2011). **القضية الجنوبية وقضايا تاريخية وفكرية من اليمن**، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.
- المودع، عبد الناصر (2016). **التسوية السياسية في اليمن: المعوّقات والآفاق**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- موقع البي بي سي (2015). اليمن: قتال عنيف بمحافظة الحجة المجاورة للسعودية. online، متاح على الرابط: **http://www.bbc.com.**
- الموقع بوست – صنعاء (2016). ثلاث هدن في اليمن... ما الذي اختلف في كل هدنة؟ " online، متاح على الرابط: **http://almawqea.net/news.**

- نعمان, مصطفى أحمد (2014). الأقاليم الستة هل تنقذ اليمن من الانهيار؟. الشرق الأوسط, online، متاح على الرابط: **.http://aawsat.com.**
- النعماني، محمد (2007). علاقه اليمن بالكويت تميزت بالاحترام و45 عاما من التعاون. **الحوار المتمدن**. العدد (1846) .
- نعمة، كاظم، هاشم (1987). **العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،** جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية.
- وكالة وطن الإخبارية (2016). تعرف على الدور الكويت في اليمن. نقلا عن الرابط: **http://www.wattenagency.com/ar/news2687.html**
- مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث(2015) ،الدولة العميقة في اليمن .. النشأة والمستقبل ،نقلاً عن الرابط الالكتروني : http://www.noonpost.org


## المراجع الأجنبية:

- A.I. Dawisha, (1977). **The Middle East: Foreign Policy Making in Developing States**, ed., Christopher Clapham, Praeger Publishers.
- GeogreFulier, (2004). **The Negotiator's Handbook**, London
- Golden. Operation (2017). **Arrow Begins," Stratfor** (January 9,), accessed on 10 /2/2017, at: http://bit.ly/2lv9hP
- Henry Kissinger, (1982). **Years of Upheaval Boston**, Little Brown.
- Jeffrey Rubin & Bert R. Brown, (1975).**The Social Psychology of Bargaining and Negotiation**, New York, Academic press.

- Mona El-Naggar (2015). **Shifting Alliances Play Out Behind Closed Doors in Yemen**. New York Time.
- Reuters,U.S. (2016). **military strikes Yemen after missile attacks on U.S**. Navy ship,Thu Oct 13,
- Salisbury, Yemen (2016). **Stemming the Rise of a Chaos State**, London: the Royal Institute of International Affairs "Chatham House.
- the New York Times: (2011). **Protests and Strikes Grow in Yemen as Deal on Ouster Advances**. http://goo.gl/w8q8Fi.
- Theguardian,US (2016). **navy investigates possible missile attack from Yemen on American ships**,Sunday 16 October
- Whasingtonpost, (2016). **Navy launches Tomahawk missiles at rebel sites in Yemen after attacks on U.S**. ships,October 12,.
- Yemen's GCC Initiative (2011). **Cosmetic or Comprehensive Change?**",alakhbar English, http://is.gd/FZABf0.